



# تحليل خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي: دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

دراسة تحليل خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي  
دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

برنامج "مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي"

الطبعة الأولى كانون الأول 2012

منشورات مفتاح 2012

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ



إعداد:

فائد فريق البحث:

د. نداء أبو عواد  
السيد أيمن عبد المجيد

منسق المسح:

طاقم "مفتاح":

بيسان أبو رقطي  
لميس الحنتولي  
عبير زغاري

مديرة دوائر الديمقراطية والحكم الصالح:

منسقة البرنامج:

مساعدة إدارية للبرنامج:

تدقيق وحرير لغوي:

قيس عمر (رنتاوي)

بدعم من:



تم إنجاز هذا العمل بالتعاون وبالتنسيق مع:

وزارة الشؤون الاجتماعية ومديريات المحافظات الشمالية



السلطة الوطنية الفلسطينية



## قائمة المحتويات

04	قائمة الجداول
05	كلمة مفتاح
07	الملخص التنفيذي
11	1. المقدمة
15	2. قراءة عامة حول قضايا وواقع النوع الاجتماعي في برامج وخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين ...
15	1.2. وزارة الشؤون الاجتماعية والحماية الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي
20	2.2. فلسفة، رؤية، إستراتيجية وسياسات الوزارة من منظور النوع الاجتماعي
21	3.2. برامج الوزارة الحمائية والرعاية
34	4.2. برنامج بناء القدرات وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص
36	5.2. ميزانية الوزارة ومدى استجابتها للنوع الاجتماعي
41	3. تقييم الخدمات الاجتماعية من قبل المستفيدين والمستفيدات من منظور النوع الاجتماعي
41	1.3. منهجية المسح الميداني
42	2.3. الخصائص العامة للمستفيدات والمستفيدين (لمحة عامة حول طبيعة المستفيدين)
45	3.3. أسباب مراجعة مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية: التباين في حاجات النساء والرجال
47	4.3. المعوقات والصعوبات للوصول والحصول على الخدمة
49	5.3. الرضى والانطباعات حول بيئة وإجراءات تقديم الخدمة في مكاتب المديريات
54	6.3. سياسات وإجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي
55	7.3. تكافؤ الفرص
59	استنتاجات وتوصيات
63	ملاحق
67	المراجع

## قائمة الجداول



24	الجدول رقم (1): عدد الأسر التي تم حجبها من برنامج الحماية الاجتماعية حسب نوع الحجب. وذلك وفقا لجنس رب الأسرة لعام 2011
25	جدول رقم (2): توزيع الأسر التي تتلقى المساعدة النقدية المنتظمة حسب جنس رب الأسرة والدفعة والمبلغ لعام 2011
26	جدول رقم (3): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج الإعانات/ التحويلات الاجتماعية النقدية وغير النقدية حسب نوع المساعدة وقيمتها لعام 2011
26	جدول رقم (4): توزيع الأفراد المستفيدين من برنامج الإعانات/ التحويلات الاجتماعية النقدية وغير النقدية حسب نوع المساعدة والجنس لعام 2011
27	جدول رقم (5): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات الطارئة حسب نوع المساعدة لعام 2011
28	جدول رقم (6): توزيع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والمستفيدين من تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة حسب نوع المشروع وجنس المعاق. وقيمة القروض بالشئقل لعام 2011
29	جدول رقم (7): توزيع المستفيدين والمستفيدات من برنامج مراكز تأهيل الشبيبة حسب نوع المساعدة وجنس المستفيدة/ في الضفة الغربية لعام 2011
30	جدول رقم (8): توزيع المسنين الذين يتلقون المساعدة حسب نوع المساعدة والجنس وقيمة المساعدات التي يتلقونها في الضفة الغربية لعام 2011
31	جدول رقم (9): توزيع النساء المعنفات في الضفة الغربية اللواتي تم إيوأهن في مراكز الحماية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة
33	جدول رقم (10): توزيع ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقة) في الضفة الغربية والذين يتلقون المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية حسب نوع المساعدة والجنس وقيمة المساعدات التي يتلقونها لعام 2011
35	جدول رقم (11): توزيع الموظفين في الوزارة حسب المنصب والجنس لعام 2012
36	جدول رقم (12): توزيع الموظفين الذين تمت ترقيتهم في الوزارة حسب المنصب والجنس لعام 2012
38	جدول رقم (13): إنفاق وزارة الشؤون الاجتماعية حسب بنود الإنفاق الرئيسية لعامي 2010 و2011
43	جدول رقم (14): الخصائص الديمغرافية للمراجعين والمراجعات لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية عام 2012
45	جدول رقم (15): مؤشرات اقتصادية حول أسر المراجعين والمراجعات لمكاتب الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية لعام 2012 وفقا للجنس
46	جدول رقم (16): توزيع المراجعين والمراجعات لمكاتب الشؤون الاجتماعية في المحافظات وفقا للبرامج المقدمة من الوزارة وجنس المراجعين
47	جدول رقم (17): توزيع المراجعين/ات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية وفقا لمدة الحصول على الخدمة وجنس المراجع/ة
48	جدول رقم (18): توزيع المراجعين/ات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية وفقا لمعيقات الوصول والحصول على الخدمة وجنس المراجعين في محافظات الضفة الغربية لعام 2012
49	جدول رقم (19): توزيع المراجعين لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية وفقا لعدد الزيارات التي احتاجها إنجاز المعاملة وجنس المراجعين
50	جدول رقم (20): تقييم مدى الرضى عن بيئة وإجراءات تقديم خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية المختلفة وفقا لدرجة الرضى عن الخدمة وجنس المراجعين
52	جدول رقم (21): انطباعات المراجعين والمراجعات حول وزارة الشؤون الاجتماعية وخدماتها من منظور نوع اجتماعي
54	جدول رقم (22): توجهات المراجعين والمراجعات للسياسات والإجراءات المعمول بها في وزارة الشؤون الاجتماعية
56	جدول رقم (23): توجهات المراجعين والمراجعات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية حول تكافؤ الفرص في المجالات المختلفة في الوزارة

استطاعت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح خلال العام 2012، وبالتعاون مع كوادرو وزارة الشؤون الاجتماعية والمديريات في المحافظات الشمالية، من استكمال سلسلة الدراسات التحليلية للقطاعات الخدمية. بإصدار الجزء الرابع منها والتي تتضمن تحليل خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية بالاستناد إلى وجهة نظر الفئات المستفيدة من منظور النوع الاجتماعي. وتأتي هذه الإصدارات ضمن برنامج «مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي» والذي تهدف من خلاله مفتاح إلى تبني سياسة مالية عامة تركز إلى الإنصاف والعدالة في الإنفاق وتوزيع الإيرادات بين مختلف الشرائح في المجتمع.

جاء هذا الإصدار لتسليط الضوء على فجوات النوع الاجتماعي التي تحتويها برامج الرعاية والحماية الاجتماعية في الوزارة. بالاستناد إلى تحليل للسياق الفلسطيني العام من ناحية سياسية واقتصادية، حيث هدفت الدراسة إلى فتح الباب واسعاً أمام أصحاب المسؤولية في الوزارة للنظر بالقضايا الواسعة والأشمل بالنوع الاجتماعي، وطرح المداخل الرئيسية من أجل البدء في مأسسة النوع الاجتماعي ضمن سياسات وعمل الوزارة.

إن رسالتنا في مؤسسة مفتاح من خلال هذه الإصدارات هي المساهمة في تشكيل قاعدة حوارية تخاطب صناع القرار والسياسات في المؤسسات الرسمية. من خلال تقديم التوصيات الرامية إلى تبني سياسات تشكل اللبنة الأساسية في مأسسة العدالة الاجتماعية، وتحقيق سياسة واضحة وملتزمة تجاه قضايا النوع الاجتماعي في نطاق سياسات الحماية الاجتماعية، بحيث يُعتمد منظور النوع الاجتماعي كأحد الموجهات الأساسية عند صياغة الرؤى والاستراتيجيات، وتصميم الخطط والبرامج والمشاريع وإعداد الموازنات وتطوير الهياكل والآليات اللازمة لضمان ومتابعة تضمين النوع الاجتماعي في مختلف مجالات ومستويات عمل المؤسسات.

نتقدم بالشكر والتقدير لجميع العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية وأصحاب المسؤولية على التعاون والتفاعل الإيجابي في تسهيل عمل الباحثين وللإدارات كافة في توفير البيانات، لإنتاج إصدار الدراسة بالشكل اللائق.

د. ليلي فيضي

المدير التنفيذي

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح



تشكل هذه الدراسة واحدة من سلسلة دراسات نفذتها مؤسسة مفتاح ضمن برنامج «مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي». وتهدف الدراسة الحالية إلى تشخيص وتحليل الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن قطاع الرعاية والخدمات الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي، بما فيها السياسة المالية وانعكاساتها على البرامج والخدمات المقدمة. خاصة أن الوزارة هي واحدة من أهم الوزارات الخدمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتفاعل مباشرة مع الأسرة ومع فئات نسائية عديدة. الأمر الذي يزيد من أهميتها. في البداية، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة عامة لقضايا وواقع النوع الاجتماعي في برامج وخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين، إضافة لفحص مدى استجابة موازنتها للنوع الاجتماعي. ثانياً، تستعرض الدراسة بعضاً من تقييمات ووجهات نظر المستفيدين والمستفيدات من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي. وأخيراً، تحاول الدراسة طرح بعض الاستخلاصات والتوصيات المتعلقة بفجوة النوع الاجتماعي لوضعها بين يدي صانعي السياسات والقرارات في وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات المعنية في قطاع الرعاية والحماية الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة في تشخيصها وتحليلها لخدمات الوزارة على الأدبيات والتقارير والإحصاءات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم إجراء مسح ميداني مع عينة من النساء والرجال المراجعين لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى عقد عدد من اللقاءات المعمقة مع الصف الأول في الوزارة. وكذلك عقد مجموعة بؤرية مع مجموعة من مدراء مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية، وتم كذلك عقد مجموعتين بؤريتين للمنتفعين والمنتفعات من خدمات الوزارة.

بداية، أكدت الدراسة أنه لا يمكن تحليل وفهم واقع قطاع الحماية الاجتماعية، وبالتحديد خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، بمعزل عن السياق السياسي والاقتصادي العام، المتمثل أساساً في استمرار هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وما تنتجه سياساته من حالة إفقار مستمر للشعب الفلسطيني، وبالتالي زيادة الشرائح وأعداد المحتاجين لخدمات الوزارة. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية تعتبر مولا أساسياً لقطاع الحماية الاجتماعية، إلا أن هذا القطاع ما زال لا يشكل أولوية أساسية لديها، مقارنة مع قطاعات أخرى، مثل القطاع الأمني على سبيل المثال، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرات الوزارة وإمكاناتها في توفير الخدمات، ويزداد الوضع سوءاً في ظل محدودية وتذبذب الموارد المادية للسلطة الفلسطينية والخاضعة أساساً للإرادة السياسية لمؤسسات التمويل الدولية والأجنبية.

بشكل عام، تبين الدراسة أن هناك تقدماً في مستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة، سواء كان ذلك من حيث تنوع البرامج والخدمات المقدمة، أو من حيث الأعداد والفئات المستفيدة، كما يلاحظ ارتفاع نسبة النساء المراجعات والمستفيدات من خدمات الوزارة ضمن الفئات الفقيرة والمهمشة، وإن كان ذلك يأتي نتيجة للطلب والحاجة المتزايدة لهؤلاء النساء، وليس في إطار رؤية شمولية للوزارة لبعده النوع الاجتماعي. ويمكن إجمال بعض القضايا المهمة من منظور النوع الاجتماعي، فعلى مستوى سياسات الوزارة، كان للتحول من سياسة الخدمات النقدية إلى برنامج الحماية الاجتماعية آثاراً إيجابية على النساء، وإن كان هناك ضعف في الالتزام السياسي من قبل الهيئات القيادية في الوزارة بقضايا النوع الاجتماعي، ولم يتم تضمينها في نصوص رسالة ورؤية وإستراتيجية الوزارة.



كما تشير الدراسة إلى أن النساء يشكلن غالبية ضمن الكادر العامل بالوزارة. وإن كان هنالك تراجع طفيف في نسبتها في الهيئة العليا. والقضية الأهم هنا هي أن تحويل الإدارة العامة للمرأة إلى دائرة في الإدارة العامة لرعاية وحماية الأسرة. بالإضافة إلى تقليص كادرها إلى موظفة واحدة في مقر الوزارة. كانت له انعكاسات سلبية على متابعة قضايا النوع الاجتماعي في مجالات العمل المختلفة للوزارة. ترافق ذلك مع ضعف في بناء كادر واعٍ لقضايا النوع الاجتماعي في مختلف هيئات الوزارة. وأحيانا رفض من بعض كادرات الوزارة للمفهوم. لقد لوحظ. على سبيل المثال. قلة عدد الدورات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. واقتصار غالبيتها على النساء والعاملين في الهيئات الدنيا والوسيطات ذات الإمكانيات المحدودة في التأثير على صنع سياسات وقرارات الوزارة. مع العلم بأن مقاومة تضمين النوع الاجتماعي تأتي غالبا من الرجال وهم من يحتاج إلى تدريب. وحتى عند المشاركة في التدريب. لا يتم توظيفه لتطوير مهامهم.

على الرغم من التوسع في برامج وخدمات الوزارة. إلا أن مراجعة بيانات الوزارة تشير إلى قصور كبير في تلبية احتياجات الفقراء وباقي الفئات المهمشة. التي تزايدت نتيجة تعميق سياسات الهيمنة والحصار والاستيطان الإسرائيلي المفروضة على الفلسطينيين. ويتمثل قصور الخدمات في العديد من الجوانب. من ضمنها تدني قيمة التحويلات النقدية التي تحصل عليها الأسر الفقيرة. وعدم توفر التأمين الصحي للراغبين فيه. ناهيك عن تردّي نوعية الخدمة الصحية (علما بأن توفير التأمين الصحي المجاني هو جزء من مسؤوليات السلطة الفلسطينية ممثلة في وزارة الصحة). ومحدودية مراكز التأهيل للشعبية. ومحدودية مراكز رعاية المعاقين والمسنين.. إلخ. من ناحية أخرى. يبين تحليل برامج الوزارة استمرار فجوة النوع الاجتماعي لصالح الرجال. في العديد من الخدمات المقدمة. وبشكل خاص في مراكز التأهيل المهني. وخدمات المعاقين. وكذلك برنامج التمكين الاقتصادي. كما يشير التحليل الجزئي لموازنة الوزارة إلى أنها لم تلتزم ببناء ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي. وذلك على الرغم من تنفيذ برنامج تدريبي خاص حول الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي. ووجود قرار حكومي بتبني هذا المبدأ على المستوى الحكومي ككل. وأخيرا. اتضح من خلال الدراسة افتقار الوزارة للجداول الإحصائية والنماذج المصنفة على أساس الجنس. ما حدّ من إمكانية التعرف على حجم فجوة النوع الاجتماعي المرتبطة ببعض جوانب عمل الوزارة.

على صعيد آخر. تشير بيانات المسح الميداني. إلى أن الفئات العمرية الوسيطة هي أكثر الفئات طلباً على خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. وخاصة النساء. وكان تدني المستوى التعليمي عاملاً مهماً أيضاً في انكشاف الأسرة وأفرادها للعوز والفق. وتوضح البيانات أن حملة الشهادة الابتدائية كانوا أكثر هشاشة من غيرهم. خاصة النساء. حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 60% من مجموع المراجعات للوزارة. بينما تدنت نسبتهم في صفوف الذكور إلى 45% من مجموع المراجعين لمكاتب المديرية. وكان لحجم الأسرة أيضاً دور مهم في الانزلاق إلى الفقر. حيث سجلت الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 5 إلى 7 أفراد أعلى نسبة في صفوف المتقدمين لطلب المساعدة. ولكن ذلك لم يقلل من أهمية حاجة الأسر. سواء صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم. وعرض عدم الزواج أو غياب الزوج النساء أيضاً للعوز والفق. على عكس الرجال. فأكثر من 50% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن أفدن بأنهن أرامل. أو عازبات. أو مطلقات. أو منفصلات. فيما حوالي 85% من الرجال هم من المتزوجين. ويوضح الجدول فروقا نوعية في أسباب فقر النساء والرجال. ففيما يرتبط فقر النساء وحاجتهن للمساعدة بشكل أساسي بتفرغهن للمهام المنزلية بواقع 73.3% من مجموع النساء. أي بقائهن خارج سوق العمل. خاصة الأميات منهن. بينما كان العجز والمرض (31.9%) سببا أساسيا لتوجه الرجال لطلب خدمات مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية. وبنسبة مقاربة العمالة الجزئية (31.1%) والبطالة (16%). أي تعثرهم في الحصول على العمل المناسب الذي يوفر لهم حياة كريمة.



من ناحية أخرى، تشير بيانات المسح إلى مدى تردي الأوضاع المعيشية لهذه الأسر. فكما يظهر من الجدول أدناه، فإن حوالي 40% من الأسر أفادت أن متوسط دخلها الشهري لا يتجاوز 500 شيقل بالشهر، وأن ما يزيد على ثلثي الأسر يعيشون في مستوى يقل عن خط الفقر المدقع، ويصبح الوضع أكثر سوءاً في حالة الأسر التي يزيد حجمها على 5 أفراد، الذين يشكلون ما يزيد على ثلثي مجموع أسر المراجعين والمراجعات لهذه المكاتب.

ووضحت بيانات المسح طلباً عالياً على برنامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية التي تشمل المساعدات الغذائية والتأمين الصحي، وكذلك المساعدات الطارئة، مقارنة بغيره من البرامج، حيث وصلت إلى ما يزيد على نصف المطالبات. وفيما كانت النساء أكثر إقبالا على برامج التحويلات النقدية والتكميلية، وكان الرجال أكثر طلباً على خدمات برنامج رعاية وتمكين الأشخاص المعاقين، والخدمات الصحية، كما أشارت البيانات إلى نتائج متباينة حول العقوبات والصعوبات التي تواجههم خلال سعيهم للحصول على الخدمة، مثل توفر المعلومات المتعلقة بالخدمات، والصعوبات المالية، وكذلك عدم توفر الخدمة، واشتكى المراجعون والمراجعات لمكاتب المديرية من البطء في إنجاز المعاملات، خاصة الرجال، حيث يحتاجون لمراجعة الوزارة عدة مرات قبل الحصول على الخدمة، وبرزت بعض الفروق المهمة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، فعلى سبيل المثال، اشتكت النساء من بعد مكاتب المديرية ومراكزها.

تحليل بيانات الاستبيان كشف عن حالة عامة من الرضى عن بيئة وإجراءات تقديم الخدمات في مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في المحافظات، خاصة رضى المراجعين من الجنسين حول نوعية المعاملة التي يتلقونها من العاملين في الوزارة، خاصة طاقم الموظفين الإداري. أما حالة عدم الرضى، فقد ارتبطت بنسبة أكبر بنقص الخدمات أو عدم تلبيةها لحاجات المراجعين، وعدم كفاية الكادر من حيث العدد والوقت المخصص للمراجعين. وهذا مرتبط بدوره بموارد وزارة الشؤون الاجتماعية وحصتها الضئيلة من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، والطلب المتزايد على الخدمة.



تشكل وزارة الشؤون الاجتماعية واحدة من أهم الوزارات الخدمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تتفاعل مباشرة مع هموم المجتمع والفئات المهمشة التي ازدادت اتساعاً. مع استمرار هيمنة وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي على الأراضي الفلسطينية، وسياساته وإجراءاته على مدار سنواته الطويلة، خاصة بعد الانتفاضة الثانية. لقد أدى استمرار مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والجدار العازل، ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في المستوطنات وسوق العمل الإسرائيلية، في سياق حصار الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ارتفاع نسب البطالة وتعمق الفقر بصورة غير مسبوقه. وكانت لسياسات الاحتلال انعكاسات خطيرة على آلاف الأسر الفلسطينية، ما استدعى ضرورة توسيع الخدمات المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية. وهذه بدورها يتوقع أن يكون لها انعكاساتها على كل من النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني، وخاصة النساء، حيث تشير العديد من الأدبيات إلى أن النساء يلعبن دوراً مهماً في عملية تأمين احتياجات الأسرة، خاصة خلال الحروب والصراعات والأزمات (Mitchell, 2009; Abu Awwad, 2012; Kuttub, 2006). من ناحية أخرى، تشير الأدبيات أيضاً إلى أن الرجال والنساء يواجهون أشكالاً مختلفة من الصعوبات الاجتماعية والتهميش بسبب نوعهم، كما يسهم التمييز الممارس ضد النساء وعدم المساواة بين الجنسين، إلى تعميق فجوة النوع الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة (Kabeer, 2008; Kuttub, 2006; Mitchell, 2009; Abu Awwad, 2012). بما فيها خدمات الشؤون الاجتماعية، علاوة على ذلك، تؤكد الدراسات أن حصول النساء على بعض الخدمات بدلاً من الرجال، يمكن أن يسهم في تحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد الأسرة، وللبنات على وجه الخصوص.

من هنا تنبع أهمية دراسة برامج وخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي، الذي يقوم على تحليل علاقات القوة بين الرجال والنساء في المجتمع، وأدوارهم واحتياجاتهم والموارد التي يستطيعون الوصول إليها والتحكم بها» (أبو نحلة، 2003) لتحديد مجالات عدم المساواة بين النساء والرجال، والعمل على تقليص تبعية النساء للرجال لزيادة فاعلية Agency النساء (Kabeer, 2008). رصد ودراسة المعوقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تسهم في ضعف أو عدم فعالية استفادة النساء من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، بما فيها معوقات الوصول لمكاتب الشؤون الاجتماعية أو صعوبة الحصول على الموارد والخدمات التي توفرها الوزارة (مثل التحويلات النقدية والمواد الغذائية)، وضمان سيطرتهم على هذه الموارد. وأخيراً، دراسة كيف يمكن لهذه المصادر أن تؤثر على أدوار كل من النساء والرجال داخل الأسرة والمجتمع.

على صعيد آخر، منظور النوع الاجتماعي يتطلب استخدام عدسة الجندر إلى جانب غيرها من العدسات مثل الطبقة، والمنطقة، والعمر، ومنذ اللحظة الأولى لبدء تصميم السياسات والبرامج والمشاريع والخطط، مروراً بتنفيذها، ومتابعتها، وتقييمها، وعموماً، يسهم استخدام منظور النوع الاجتماعي في زيادة فعالية برامج الحماية والرعاية الاجتماعية لتخفيف الجوع والحد من تناقل الفقر بين الأجيال، وأن تكون أكثر عدالة بين جميع الفئات والشرائح الاجتماعية (Kabeer, 2008).

بشكل عام، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل واقع وزارة الشؤون الاجتماعية والخدمات التي تقدمها ضمن قطاع الرعاية والحماية الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي، لرصد فجوات النوع الاجتماعي، والسبل المقترحة لتقليصها، لوضعها بتصرف صناع القرار والجهات المعنية في كل من قطاع الرعاية والحماية الاجتماعية، وكذلك المهتمين في قضية النوع الاجتماعي عموماً، والموازونات المستجيبة للنوع الاجتماعي على وجه التحديد. علماً بأن الدراسة الحالية تأتي ضمن سلسلة من



الدراسات والدورات التدريبية التي نفذتها مؤسسة مفتاح في إطار برنامج «مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي». الذي نجح في الحصول على إقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني بتبني منهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وذلك وفقاً لقرار رقم (م/و.س.ف) الصادر عام 2009.

وبمزيد من التفصيل. تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة قضايا أهمها: أولاً، قراءة وتحليل إستراتيجية وسياسات وبرامج ومشاريع الوزارة. وفحص مدى تبنيتها لبعده النوع الاجتماعي في جميع مراحل ومستويات العمل. بدءاً من مرحلة التخطيط وانتهاءً بمرحلة التقييم. ثانياً، تحليل وتشخيص لواقع الوزارة وخدماتها. لتحديد فجوات النوع الاجتماعي في قطاع الرعاية والحماية الاجتماعية. من حيث توفر الخدمات والعدالة في توزيعها بين الجنسين والمراحل المختلفة لدورة حياة الأسرة. والفئات المهمشة. ثالثاً، استعراض هيكلية الوزارة والكادر البشري العامل فيها. ومدى تحقيق العدالة في توزيع المهام والمسؤوليات في الإدارات المختلفة. كما سيتم فحص مدى استجابة ميزانيتها للنوع الاجتماعي. من حيث العدالة في توزيع الموارد والخدمات المختلفة بين النساء والرجال. مثل تلك المتعلقة بالتحويلات النقدية. والمساعدات المقدمة للمعاقين (ذوي الاحتياجات الخاصة) أو التمكين الاقتصادي. وفيما إذا تم تخصيص موازنات محددة لمعالجة قضايا خاصة بالنساء. رابعاً، تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي توضح مدى رضى المراجعين والمراجعات لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها ومراكزها عن الخدمات المقدمة لهم. وذلك من منظور النوع الاجتماعي. وأخيراً، تقديم ملخص لأهم فجوات النوع الاجتماعي في مجالات عمل الوزارة. وسبل تقليص هذه الفجوات.

لقد ركزت بعض الدراسات السابقة على نقاش القطاع الاجتماعي ككل. مثل دراسة هلال وجونسون وموسى (2003)- كيفية تخصيص وإدارة الإيرادات والموارد العامة لتلبية الحاجات الاجتماعية. وتناول بعضها الآخر أهمية وجود قانون الضمان الاجتماعي وإمكانيات تطبيقه. مثل دراسة مواطن «نحو قانون ضمان اجتماعي في فلسطين» (2010). فيما ناقشت دراسات أخرى واقع بعض الفئات المهمشة. مثل المعاقين أو المسنين. مثل تلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. دون تحليل معمق لدور وزارة الشؤون الاجتماعية في رعاية هذه الفئات. وشكلت دراسة مفتاح «نحو موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي: دراسات قطاعية» (2008) مدخلاً للتعرف على برامج الوزارة. ومدى تبنيتها للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. أما الدراسة الحالية. فتركز على تقديم دراسة شمولية لوزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي. حيث تقدم الدراسة. ولأول مرة. تحليلاً كمياً بالأساس. ونوعياً إلى حد ما حول مدى رضى متلقي الخدمة عن الخدمات المقدمة لهم عموماً. ومن منظور النوع الاجتماعي على وجه الخصوص. كما تشكل هذه الدراسة استكمالاً لجهود مؤسسة «مفتاح» من أجل بلورة وتطوير سياسات وموازنات عامة مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي في قطاع الخدمات عموماً. ومن ضمنه قطاع الرعاية الاجتماعية.

ونأمل أن تشكل نتائج هذه الدراسة مرجعية لعمل المهتمين من مؤسسات رسمية وأهلية وأفراد. في سعيهم لجعل قضية النوع الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية للسياسات والبرامج التنموية للحكومات الفلسطينية المتعاقبة. وخصوصاً ما يتعلق منها بالموازنات ومخصصات البرامج. فيمكن لنتائج هذه الدراسة وتوصياتها أن تؤثر في المساعي الرامية إلى التقدم على مسار الإصلاح الإداري والمالي. وعلى مسار إعادة صياغة مشروع موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية. بما يجعلها أكثر توازناً واستجابة لصالح النوع الاجتماعي. علماً بأن نتائج الدراسة تساهم في تقديم معلومات أولية لصانعي القرارات في الوزارة حول كيفية تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين والمستفيدات من الخدمات التي تقدمها الوزارة.

ولتحقيق أهداف الدراسة المذكورة سابقاً، اعتمدت الدراسة منهجية البحث الوصفي والتحليلي من منظور النوع الاجتماعي. حيث قامت منهجية الدراسة على توصيف واقع النساء والرجال في العلاقة مع مكاتب الخدمة الاجتماعية. كما يرويه هم. وأن خلل خدمات الوزارة من منظور النساء والرجال الشخصية. وقد استندت المنهجية على عدة وسائل للبحث. أولاً، مراجعة الأدبيات والبيانات المتوفرة في وزارة الشؤون الاجتماعية المتعلقة بسياسات الوزارة وأهدافها. بما فيها الرسالة والرؤية. وإستراتيجية الوزارة أو إستراتيجية قطاع الحماية. إضافة لتحليل الإحصائيات والبيانات والدراسات الصادرة عن الوزارة والمتعلقة بخدماتها وأنشطتها. وكذلك الخطط والبرامج والمشاريع. للتعرف عن قرب على الأنشطة والخدمات المقدمة. ثانياً، دراسة المنظومة الإدارية والهيكلية للوزارة ومديرياتها. ارتباطاً بعلاقات النوع الاجتماعي. إضافة لمحاولة تسليط الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالموازنة ومدى استجابتها للنوع الاجتماعي كلما أمكن. ثالثاً، إجراء مقابلات معمقة مع الوزيرة د. ماجدة المصري والوكلاء المساعدين والمدراء العامين للإدارات الأساسية في الوزارة. إضافة لمقابلات مديرات وحدات الشكاوى. ووحدة المرأة، وعقد مجموعة بؤرية مع عدد من مدراء مكاتب مديريات المحافظات الشمالية. وهدفت هذه المقابلات إلى التعرف على واقع الخدمات التي تقدمها الوزارة للمستفيدين والمستفيدات من الخدمة، لفحص وجهة نظرهم في الخدمات التي يقدمونها. وتلك المتعلقة باحتياجات وأدوار النوع الاجتماعي. ورؤيتهم المستقبلية لتطوير هذه الخدمات. وطبيعة علاقاتهم مع الفئات المستفيدة. وأخيراً، تعبئة استبيان مع عينة عشوائية مكونة من (548 مستفيداً ومستفيدة) من الأسر المستفيدة من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. في 13 نقطة في مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية. بما فيها مقر الوزارة. ونظراً للواقع السياسي الذي يعيشه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من احتلال وتفتيت جغرافي. وصعوبة التواصل بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب. فسوف تركز الدراسة على الضفة الغربية فقط. إضافة لذلك. فقد تم عقد مجموعتين بؤريتين مع عدد من الفئات المستفيدة من خدمات الوزارة<sup>1</sup>.

1 مزيد من التفاصيل حول اختيار العينة ومواصفاتهم. يمكنكم الانتقال إلى الجزء الثالث من الدراسة.



## 2. قراءة عامة حول قضايا وواقع النوع الاجتماعي في برامج وخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين

كما ذكر سابقاً، تهدف الدراسة، وكما حدده مؤسسه مفتاح، إلى تقييم الخدمات المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وأثرها من منظور النوع الاجتماعي من وجهة نظر المراجعين والمراجعات لمكاتب مديريات الوزارة في الضفة الغربية، وذلك ضمن برنامج «مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي» الممول من قبل مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. ولفهم منطلقات وإجاءات المستجيبين والمستجيبات للمسح، برزت الحاجة لإلقاء نظرة عامة على البيئة المحيطة التي تؤثر وتشكل وجهات النظر هذه، وتقديم قراءة عامة لواقع وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي.

### 1.2. وزارة الشؤون الاجتماعية والحماية الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي

منذ تسلمت السلطة الفلسطينية مسؤولية إدارة الشؤون الاجتماعية عام 1994، عملت على توفير وتقديم الخدمات للمواطنين، وخاصة الفئات المهمشة من الفقراء والمحتاجين والأرامل والمعاقين والمسنين والأيتام، وقد اعتمد الفقر محددًا أساسيًا لتأهيل أي شخص أو أسرة للحصول على مساعدات وخدمات الوزارة دون النظر إلى مسببات الفقر أو معالجته، ولم يتم تبني سياسات واضحة وطويلة المدى لمعالجة الفقر، وضمان تخطي الفقراء عتبة فقرهم (هلال وجونسون وموسى، 2003). وفي الأونة الأخيرة، طورت وزارة الشؤون الاجتماعية الإستراتيجية الوطنية لقطاع الحماية الاجتماعية للأعوام (2011-2013) بالتنسيق مع عدد من الجهات الشريكة والمعنية بقطاع الرعاية والحماية<sup>2</sup>، وذلك لجأوا أو تماشياً مع التوجهات والسياسات الدولية الجديدة الهادفة إلى دمج قضايا الضمان الاجتماعي social security وقضايا تخفيف الفقر في إطار موحد (Kabeer, 2008). ويمكن القول إن الوزارة تمثل حلقة في سلسلة قطاع الحماية الاجتماعية، وإن كانت تشكل قيادة لهذا القطاع. حيث تعالج قضايا الحرمان والتهميش التي يعيشها أفقر الفقراء، كما تعالج توفير الأمان للأسرة في فترات الأزمات الاقتصادية، ومخاطر دورة الحياة.

ويمكن القول إن برامج الحماية الاجتماعية نادراً ما تكون محايدة جندياً، بل وربما تكون تمييزية في عدة جوانب، على سبيل المثال، يوفر نظام التأمينات الاجتماعية حماية للعاملين في سوق العمل الرسمية، فيما يتم استثناء العاملين في سوق العمل غير الرسمية، ما يعني حرمان غالبية النساء من الاستفادة من نظام التأمينات، نظراً لتدني مشاركتهن في سوق العمل الرسمية، وتجمعهن في سوق العمل غير الرسمية (Hilal, Kafri and Kuttub, 2008)). ومع أن بعض برامج الحماية قد

2 تتضمن هذه الجهات: وزارات السلطة الفلسطينية، وتشمل كلا من وزارة الصحة، وزارتي التربية والتعليم العالي، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة العمل، ووزارة الشباب والرياضة، وزارة الإسكان، وزارة الأوقاف، ووزارة شؤون الأسرى، ومؤسسة أسر الشهداء والجرحى، وتتضمن أيضاً مؤسسات فلسطينية غير حكومية تساهم أيضاً في إثراء خدمات قطاع الحماية: لجان الزكاة، والجمعيات الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسات الإقراض، وأخيراً المؤسسات الدولية: الأونروا، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية، والبنك الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة، ووكالات التنمية والتعاون الدولي.



تستهدف النساء ربوات الأسر بصورة خاصة، إلا أن بُعد النوع الاجتماعي نادراً ما يكون مكوناً أساسياً في عملية التخطيط وتصميم البرامج. وعملياً، جَاهل استخدام مفهوم النوع الاجتماعي، أولاً، كأداة مهمة لتحليل وتحديد الاختلافات القائمة بين النساء والرجال. في سياق عملية تعرضهم للفقر وما يواجهونه من مخاطر وتهميش، وثانياً (ومن ثم؟؟)، لتصميم سياسات الحماية الاجتماعية استناداً للتحليل السابق. فإنه يساهم في ضعف التخطيط الجندي، وفي تعميق عدم المساواة بين الجنسين في برامج الحماية الاجتماعية (Lettrell and Moser, 2004).

عالمياً، يواجه النساء والرجال قيوداً وعقبات مختلفة يمكنها أن تحُد من فرص النساء والفتيات. بعض هذه القيود والعقبات قد تكون مرتبطة بصورة خاصة بالنوع الاجتماعي Gender-specific، مثل العادات والممارسات الاجتماعية التي تطبق على النساء أو الرجال بحكم نوعهم الاجتماعي. وهناك عقبات أخرى تتمثل "بتكثيف النوع الاجتماعي" Gender-intensified، وتعني عدم المساواة (التفاوت) بين أفراد الأسرة يعكس تأثير المعايير والأعراف على توزيع الطعام، والرعاية الصحية، والوصول للملكية... إلخ). أما الشكل الأخير من القيود والعقبات، فتكون Gender-imposed، على سبيل المثال أشكال الحرمان النوع اجتماعية التي تعكس التمييز في المجال العام الأوسع (Kabeer, 2008).

واقع النساء الفلسطينيات لا يختلف كثيراً عن غيرهن من نساء العالم، لكن خصوصية الحالة الفلسطينية كأخر شعب يعيش تحت الاستعمار منذ ما يزيد على عدة عقود تلقى بظلالها على أوضاع النساء وأسباب إفقارهن. في الحالة الفلسطينية يواجه النساء والرجال معوقات ومخاطر مشتركة نابعة من حرمان الفلسطينيين من الاستقلال والسيادة الوطنية على أرضهم واستمرارية الهيمنة البنيوية للكولونيالية الإسرائيلية على الأراضي والاقتصاد الفلسطيني. بل والتدمير المنهج للاقتصاد، خاصة قطاعي الزراعة والصناعة، وحرمانهم بالتالي من إمكانية تحقيق التنمية والقدرة على توفير الرفاه الاجتماعي للسكان. وخلال السنوات الأخيرة، فإن سياسيات الإغلاق والحصار التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين، والتسارع في عمليات مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وبناء الجدار العازل، وفرض القيود على حركة الفلسطينيين بين المناطق، ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر والقدس، عمقت سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفلسطينيين، فارتفعت نسب البطالة إلى معدلات غير مسبوقة<sup>3</sup>، وأدى كل ذلك إلى حرمان مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية من مصدر الدخل الأساسي وربما الوحيد، فوقع تحت طائلة الفقر، والتي وصلت أيضاً، ووفقاً لتقدير الهيئات الدولية، إلى أرقام غير مسبوقة، خاصة في قطاع غزة وبعض مناطق الشمال والجنوب في الضفة الغربية.

وتظهر مسوحات مستويات المعيشة ومستويات الاستهلاك، وكذلك مسح الفقر في فلسطين الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال 2009/2010، المستند إلى كل من أنماط الاستهلاك والدخل<sup>4</sup>، أنه وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا

3 وصلت نسب البطالة إلى أقصاها عام 2001، حيث بلغت نحو 33% في صفوف الذكور، ونحو 17% في صفوف الإناث. وقد لوحظ خلال السنوات التحول في اتجاهات البطالة لصالح الرجال، حيث انخفضت في صفوفهم إلى 19.2% الرجال، فيما ارتفعت إلى 28.4% بين النساء، وعلى الرغم من انخفاض النسبة العامة للبطالة في الأراضي الفلسطينية، فإنها مازالت تعتبر نسبة مرتفعة في المقاييس الدولية، خاصة في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أ)، 2012).

4 (الإظهار والتعليقات على مستويات المعيشة نتيجة للتفاوت في العوائد ومحدودية أو انعدام الدخل وجوء الأسر إلى الاستدانة أو الحصول على القروض أو المساعدات أو استخدام المدخرات لتغطية تكاليف المعيشة والحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك، "إستراتيجيات التكيف المختلفة التي تبناها الأسر الفلسطينية للتكيف مع مسألة انعدام الدخل أو محدوديته" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: ص 17).



أن نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2010 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 25.7%، في حين أن 48.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني. وإن كان انتشار الفقر أكثر حدة في قطاع غزة بسبب حصار الاحتلال الإسرائيلي الشامل للقطاع. كما تبين أن حوالي 14.1% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة. بواقع 8.8% في الضفة الغربية و 23.0% في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل. فقد تبين أن حوالي 37.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد (بواقع 24.6% في الضفة الغربية و 59.2% في قطاع غزة). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 17).

ومع أن الأسر كبيرة الحجم أكثر عرضة للفقر من غيرها من الأسر (45.1% بين أفراد الأسر المؤلفة من 10 أفراد وأكثر في عام 2010). إلا أن الأسر المكونة من فرد واحد، التي غالباً ما تنتشر بين كبار السن. كانت أيضاً عرضة للفقر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 18). كما تزداد فجوة الفقر وحدته مع زيادة عدد الأطفال في الأسرة. وعلى عكس الوضع عام 2009، فإن أفراد الأسر التي ترأسها امرأة أكثر فقراً (29.8%) من أفراد الأسر التي يرأسها الرجال (25.5%). وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 18). ويمكن فهم هذه الحالة في سياق ظاهرة تآنيث الفقر العالمية، وتشكل مشاركة أفراد الأسرة في القوى العاملة حماية من الفقر ولكن ليس في جميع الحالات، حيث يبلغ معدل الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في صفوف أفراد الأسر التي لا يشارك أربابها في القوى العاملة 32%. فيما يتدنى المعدل إلى 24.6% بين أفراد الأسر التي يشارك أربابها في القوى العاملة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 19). ما يعني أن النساء، ونظراً لتدني مشاركتهن في سوق العمل. أكثر عرضة للانزلاق في هاوية الفقر. وتوضح بيانات التقرير أن العاملين في القطاع الزراعي هم أكثر فقراً (32%) من أفراد الأسر المعتمدين في دخلها على التحويلات والمساعدات الخارجية (30.4%). فيما أفراد الأسر المعتمدين على القطاع الخاص في معيشتهم هم أكثر فقراً من العاملين في القطاع العام بواقع (30.1% و 19.2% على التوالي). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 20). ومرة أخرى. نجد النساء أكثر تضرراً. حيث تتركز العاملات في القطاع الزراعي وغير الرسمي. وتؤكد خصوصية وهشاشة أوضاع النساء أهمية دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي.

من ناحية أخرى. أشار تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن المساعدات الاجتماعية التي تحصل عليها الأسر ساهمت في تخفيف نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري. فانخفضت من 30.9% إلى 25.7%. فيما ساهمت في تخفيض نسبة الفقر المدقع من 19.2% إلى 14.1% بعد تلقي المساعدات الاجتماعية. وهي نسبة تكاد تصل إلى الربع تقريباً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 22). ولكن السؤال المطروح هو إلى أي مدى ساهم قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومي في تغطية حاجات الفئات المختلفة؟ والسؤال الأهم بالنسبة لهذه الدراسة هو إلى أي مدى تمكنت وزارة الشؤون الاجتماعية من تلبية هذه الحاجات من منظور النوع الاجتماعي؟. حيث تؤكد المؤشرات خصوصية حاجات النساء.

وتواجه النساء أيضاً عقبات ومخاطر مختلفة عن تلك التي يواجهها الرجال. بسبب نوعهن الاجتماعي. بعضها مرتبط بنوعية العلاقة مع سوق العمل. والعمر. ودورة الحياة. ومخاطر وأعباء الدور الإيجابي للنساء. وغيرها من القيود والمخاطر. ويمكن اعتبار تدني مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطينية الرسمية. واحداً من بين أهم المخاطر التي تواجه النساء وتعرضهن للانزلاق في الفقر. في ظل غياب نظام الضمان الاجتماعي. وعلى مدار العقود الماضية. لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 18% من مجموع النساء في سن العمل. نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية. ويتمثل



بعض هذه الأسباب بمحدودية فرص العمل المتاحة أمامهن لعوامل ترتبط بالاقتصاد العالمي. وكذلك السياسات الاقتصادية والتشغيلية الفلسطينية القائمة على سياسات حرية الأسواق. والأهم سياسات الاحتلال التي عملت على مدار العقود الماضية على التدمير المنهوج للاقتصاد الفلسطيني ككل. من ناحية أخرى. تتأثر مشاركة النساء في سوق العمل بالتقسيم الجنسي والتمييز القائم على النوع الاجتماعي في سوق العمل لمصلحة الرجال. حيث تتركز حوالي ثلثي النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي الذي يفتقر للحماية القانونية والاجتماعية. وحتى إلى ظروف العمل الصحية أو الأجور المناسبة. فيما تتركز النساء العاملات في الاقتصاد الرسمي في المهن المتدنية من حيث الأجر والحقوق وحتى المكانة الاجتماعية مقارنة مع الرجال. ناهيك عن الضغوط الاجتماعية والثقافية التي تواجهها النساء، حيث حوّل نسب الخصوبة المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة دون مشاركة العديد من النساء في سوق العمل نظراً لثقل أعباء رعاية أسرهن كبيرة الحجم. وقد تشكل الثقافة مانعاً آخر لالتحاق النساء في سوق العمل. خاصة في ظل تدني العوامل الجاذبة للانخراط في العمالة المأجورة في حالة غالبية النساء. نظراً لتدني الأجور مقارنة مع المتطلبات والتكلفة المادية والاجتماعية للخروج للعمل مثل الأجور المرتفعة للمواصلات أو أقساط لحضانات ورياض الأطفال. وكذلك الغياب عن الأسرة والأطفال. ولكن يلاحظ أن العامل الثقافي والاجتماعي بدأ بالتراجع تحت ضغوط الحياة الاقتصادية.

ويزداد وضع النساء سوءاً في بعض مراحل حياة الأسرة. كما هو في حالة الانفصال عن الزوج أو الطلاق والترمل. وتكون النساء أكثر هشاشة في حالة وجود أطفال صغار. كما تواجه النساء المسنات مخاطر مختلفة عن الرجال. حيث العمر المتوقع للحياة بين النساء أعلى منه بين الرجال. ما يجعلهن عرضة لاحتمال العيش منفردات دون زوج أو معيل. كما أن النساء قد يكنّ عرضة للإصابة بأمراض مرتبطة بدورهن الإنجابي من حمل وولادة. مثل هشاشة العظام. أو أمراض فقر الدم. الأمر الذي يتطلب رعاية صحية مستمرة. وعموماً. قد تعاني النساء والفتيات من ذوات الاحتياجات الخاصة. أكثر من الرجال. بسبب القيود الاجتماعية التي تفرض عليهن. بحجة ضرورة حمايتهن كإناث ما قد يتعرضن له في المجتمع المحيط من مضايقات وربما خرش جنسي. أو بسبب الخجل. وأخيراً. على عكس غالبية الرجال. قد تتعرض النساء وبنسبة أعلى للعنف المنزلي. حيث يتوجب على مؤسسات الرعاية والحماية الاجتماعية توفير الحماية لهن. والعمل على تمكينهن لمواجهة الظروف التي يعشن فيها. وبسبب استمرار الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في تعقيد فجوة النوع الاجتماعي واستمراريتها. حيث تضطر النساء في كثير من الأحيان إلى التعايش والتكيف مع التمييز الممارس ضدن. نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي فرضها الاحتلال. وقيدت الفرص المتاحة أمامهن لتحدي الاختلال في التوازن في علاقات القوة القائمة بين الجنسين. وفرضت أولوية التضامن بين النساء والرجال في مواجهة الاحتلال.

من ناحية أخرى. قد تكون النساء عرضة للإقصاء وعدم الحصول على الخدمات أكثر من الرجال. بسبب الفرضيات السائدة لدى المؤسسات التنموية عموماً. والمؤسسات المقدمة للخدمات على وجه التحديد حول طبيعة الأسرة المعيشية التي هي أداة التحليل الأساسية لواقع الفقراء. وتحديد سبل مساعدتهم وتوفير الخدمات المقدمة لهم. فغالباً ما ينظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة موحدة. يرأسها رجل. وبأنها نوية. لكن الواقع يشير إلى أن الأسرة المعيشية ليست بالضرورة وحدة واحدة. وتقديم المساعدة لرب الأسرة الرجل. لا يعني بالضرورة استفادة جميع الأفراد من المساعدات أو التوزيع العادل لهذه المصادر بين جميع الأفراد. سواء كانت المساعدات نقدية أو مساعدات عينية. وغالباً ما تشير الأدبيات العالمية. وكذلك الدراسات المحلية المحدودة. إلى أن توزيع المصادر داخل الأسرة المعيشية يرتبط بالجنس والعمر. حيث يستأثر العديد من الرجال بحصة الأسد من موارد الأسرة (Kuttab, 2006;).

الاستمرار في التدخين على حساب النفقات الأساسية للأسرة، فيما ينفق بعض الرجال جزءاً من دخل الأسرة على المقاهي أو حتى شرب الكحول (لا توجد دراسات دقيقة توضح مدى انتشار الإدمان على الكحول والتحدرات في المجتمع الفلسطيني، وإن كان يتوقع أن يكون لها أثر على العديد من الأسر. رغم الخجل من الإعلان عنها في ظل ثقافة المجتمع الدينية التي تحرم الكحول). وتحاول بعض النساء الالتفاف على مثل هذه المشاكل، كما في حالة إحدى النساء التي أشارت إلى أن زوجها كان يصرف جزءاً كبيراً من المساعدة لشراء الدخان. خلال إحدى نوبات مرضه قالت له إن الشؤون تريد منه أن يعمل توكيلاً لها. حالياً، تتسلم هي التخصّصات. ولا تبلغه أنها تسلمت النقود إلا بعد شراء متطلبات الأسرة. وإلا فإنه سيسئولي على المبلغ. بعض المدراء في الوزارة ومكاتبها أشاروا إلى أنه في حالة ثبوت أن الرجل غير كفاء، ومفتقر لأهلية حمل مسؤولية الأسر، فإنه يتم توجيه المصادر للمرأة في الأسرة. ولكن في حالات محدودة، ويتوقع أن ذلك يحتاج لإجراءات معقدة، وفترة زمنية طويلة.

على صعيد آخر، هناك وعي كبير لدى العاملين في الوزارة بحقيقة وجود العديد من الأسر التي ترأسها نساء، ولهذا فقد تم توجيه جزء من الخدمات لصالح النساء ربات الأسر. ومع ذلك، هناك حاجة للتحقق فيما إذا كان باستطاعة جميع النساء ربات الأسر الوصول لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية، خاصة أن النساء يخضعن لقيود اجتماعية على حركتهن بدرجة أكبر من الرجال، كما أن النساء يفتقرن للموارد المالية المطلوبة للوصول إلى مكاتب خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. كما اتضح من المقابلات، أن هناك وعياً بقضية وجود نماذج مختلفة من الأسر في المجتمع الفلسطيني إلى جانب الأسرة النووية، ومع ذلك فهناك حاجة لإعطاء أولوية وانتباه لبعض النماذج أو التراكيب الأسرية، التي تمس النساء على وجه الخصوص. أولاً، إن المرأة أكثر عرضة من الرجال لأن تعيش وحيدة، إما بسبب عدم الزواج، أو بسبب الترميل، خاصة أن العمر المتوقع للحياة أطول منه للرجال. ثانياً، تعدد الزوجات يعرض الزوجة الأولى للانزلاق في هاوية الفقر، حتى مع وجود الزوج واستمرار العلاقة الزوجية، إذ غالباً ما تحرم الزوجة الأولى وأبنائها من التمتع بموارد ومصادر الأب. ثالثاً، زواج الفتيات الصغيرات من المسنين يعرضهن أيضاً للفقر، حيث يفتقد هؤلاء الأزواج للموارد المالية بسبب الكبر في العمر، في الوقت الذي تكون فيه الأسرة في طور التكوين والحاجة للإعالة.

من هنا تنبع أهمية وضرورة اعتماد النوع الاجتماعي، كأحد الأبعاد الأساسية التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند البدء برسم السياسات، ووضع الخطط والبرامج والمشاريع التي تعتبر مسألة مهمة في تمكين النساء وتنميتهن وتنمية المجتمع ككل. ولكن تضمين النوع الاجتماعي يتطلب العمل عليه منذ اللحظة الأولى لبدء التفكير بأي برنامج أو مشروع، ويستمر خلال جميع مراحل المشروع وحتى الانتهاء من التنفيذ والتقييم، من ناحية أخرى، يتم فحص مدى تضمين النوع الاجتماعي في أية مؤسسة، على عدة مستويات: أولاً، استعراض وتحليل وثائق المؤسسة، ومن ضمنها الرؤية والرسالة، والسياسات ومدى تضمينها للنوع الاجتماعي. ثانياً، دراسة مدى تمثل هذه الرؤية والسياسات في خطط وبرامج وأنشطة المؤسسة، ثالثاً، إلى أي مدى يتم توفير المصادر والموارد البشرية والمالية اللازمة لمثل هذه الخطط والبرامج. رابعاً، التأكد من تطبيقها على أرض الواقع، وضمان عدم إسقاط أو إغفال قضايا النوع الاجتماعي، وأخيراً متابعة تنفيذ وتقييم هذه الخطط والبرامج، وكل ذلك من منظور النوع الاجتماعي. وتستند مؤشرات نجاح الوزارة في تضمين النوع الاجتماعي، إلى مدى نجاحها في تلبية الحاجات العملية والإستراتيجية للنساء ضمن برنامج الحماية الاجتماعية الذي توفره الوزارة، وكذلك المساهمة في تغيير الأدوار التقليدية للنساء، وأخيراً تقليص الفجوة بين النساء والرجال في الموارد المخصصة لكل منهم، ولكن في البداية، يجب أن نطرح السؤال: هل النوع الاجتماعي يشكل مرتكزاً أساسياً في إستراتيجية وسياسات وبرامج الوزارة أم لا؟



## 2.2. فلسفة، ورؤية، وإستراتيجية، وسياسات الوزارة من منظور النوع الاجتماعي

كما دُكر سابقاً، طورت وزارة الشؤون الاجتماعية الإستراتيجية الوطنية لقطاع الحماية الاجتماعية للأعوام (2011-2013) بالتنسيق مع عدد من الجهات المعنية بهذا القطاع. وذلك وفقاً لوثائق الوزارة. ونظراً لوعي القائمين على الوزارة لاستمرارية سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. تؤكد الوزارة أن فلسفة وجوهر عملها يقومان على تقديم المساعدات، ودعم صمود المواطنين. من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطيني وتمكينه من مواصلة نضاله الوطني وإجاز الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية والمساواة. فيما تنص رؤية الوزارة على سعيها لتوفير:

حياة كريمة للإنسان الفلسطيني على طريق تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في ظل الدولة الفلسطينية القائمة على الحقوق والعدالة دون تمييز.

أما رسالة الوزارة، فتؤكد التالي:

تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية؛ قائدة قطاع الحماية الاجتماعية، وبالشراكة والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، إلى توفير حماية اجتماعية للمواطن الفلسطيني، من خلال برامج الحماية والرعاية والوقاية والتمكين والتوعية المستندة إلى النهج المبني على الحقوق، وبما يضمن الشفافية والعدالة، وذلك لتدعيم صمود المواطنين، والحفاظ على التماسك والتضامن الاجتماعي.

يعتبر تبني الوزارة لآجهايات العمل الجديدة، وإن كان بخطوات بسيطة ومتواضعة باتجاه التحول من العمل الإغاثي والمساعدات قصيرة المدى التي تهدف للتخفيف من حدة الفقر إلى العمل التمكيني والتنموي بعيد المدى الساعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتدعيم صمود المجتمع الفلسطيني؛ من التحولات المهمة في عمل الوزارة. كما خطت الوزارة خطوة متقدمة في إطار عملها على صياغة الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، من خلال اتباعها المنهج التشاركي لإعداد الإستراتيجية بمشاركة أطراف متعددة، ووفقاً لقضايا محددة، وبصورة خاصة، الجهات المعنية والمختصة بمتابعة مجالات الحماية الاجتماعية (على سبيل المثال التأمينات الاجتماعية، وقوانين الضمان الاجتماعي، والمعاقون) من مؤسسات حكومية ومؤسسات غير حكومية ومؤسسات دولية، ومن خلال التنسيق مع الإدارات العامة المختلفة في الوزارة وعقد لقاءات منفردة معها لجمع المعلومات اللازمة عن القطاعات المستهدفة من خدمات الوزارة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011: 7). لاحقاً تم عرض الإستراتيجية على العديد من الجهات ذات العلاقة لتضمين ملاحظاتهم حول الإستراتيجية من داخل الوزارة مثل مجلس التخطيط الأعلى المكون من مراكز المسؤولية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وجهات خارجية مثل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ووزارة شؤون الأسرى ومؤسسة أسر الشهداء والجرحى ووزارة التخطيط، واعتمد إنجاز الإستراتيجية بشكل أساسي على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك على وثائق مرجعية عديدة من بينها برنامج الحكومة الثالثة عشرة، وخطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، ووثائق المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة، بما في ذلك وثائق وزارة الشؤون الاجتماعية والأونروا وباقي الشركاء (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011: 7). لكن الملاحظ هنا أن المشاركة في هذه المرحلة اقتصر على المؤسسات الرسمية والشعبية، فيما لم يتم إشراك المجتمع، ولا تزال الوزارة بحاجة لتطوير منهجيتها في إعداد إستراتيجيتها وخطتها بحيث يتم إشراك المجتمع المحلي في صياغة هذه البرامج والخطط، بما فيها النساء، بحيث تعكس حاجات ومصالح الفئات المهمشة أنفسهم.

يتوقع أن يكون لإستراتيجية وسياسات وبرامج ومشاريع وزارة الشؤون الاجتماعية تبعاتها على فجوة النوع الاجتماعي وطبيعة الخدمات المقدمة للنساء والرجال على حد سواء، وعليه، فإن ما يهمننا بصورة أساسية في هذه الدراسة رصد توجهات الوزارة من منظور النوع الاجتماعي بالتحديد، مع الوعي بأن قضية المرأة مرتبطة ارتباطاً بنوياً في قضايا المجتمع العامة، وتبين مراجعة وثائق وزارة الشؤون الاجتماعية تحقيق بعض الإنجازات العامة بهذا الصدد، فيما لا تزال هناك حاجة للعمل على تطوير جوانب أخرى. وتستهدف إستراتيجية الوزارة وسياساتها العامة الفقراء بصورة عامة، كما تسعى للتحويل من التوجه الإغاثي إلى التنموي، ولكن التجربة ما زالت في بداية الطريق وفقاً لتوصيف عدد من المدراء العامين في الوزارة. وينص الهدف الإستراتيجي الأول للوزارة على العمل على "تخفيف عبء الفقر وحدته بين الفلسطينيين". ويتضمن النص السابق توجهاً عاماً، ويبدو محايداً تجاه النساء والرجال، ولكن حياديته بالتحديد تحمل حملاً خيماً من منظور النوع الاجتماعي، حيث إنه يتجاهل احتياجات النساء المختلفة عن الرجال، والناعبة أصلاً من دورهن الإيجابي، ومن التمييز ضدنهن كنساء في المجتمع، وعلى الرغم من أن حصة النساء من خدمات الوزارة الأساسية، إلا أن هذا يتأتى في إطار الطلب المتزايد على الخدمة من قبل النساء، ولا يتم في إطار تحديد فجوة النوع الاجتماعي بين النساء والرجال، هناك إدراك لبعض قضايا النوع الاجتماعي في صفوف بعض القياديين في الوزارة، ولكن لا يتم تجسيدها على أرض الواقع في إطار البرامج والأنشطة التي تقدمها الوزارة، كما تفتقر الإستراتيجية لنصوص مباشرة تشير إلى فجوة النوع الاجتماعي، وتؤكد على خصوصية حاجات النساء واختلافها عن حاجات الرجال.

ولخصت وزارة الشؤون الاجتماعية الأهداف الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها كالتالي: أولاً، تخفيف عبء الفقر وحدته بين الفلسطينيين من خلال ترشيد المساعدات النقدية للمحتاجين من الفلسطينيين بالتركيز على الأسر تحت خط الفقر الشديد وزيادة نسبة التغطية، وكذلك ضمان الأمن الغذائي للأسر المحتاجة، وضمان توفير الخدمات الأساسية للمحتاجين، وتمكين وتعزيز القدرات بين الفقراء وصولاً للاعتماد على الذات. ثانياً، تعزيز الحماية والرعاية والتمكين للفئات المستضعفة والمهمشة، وتحديد المسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسرى، والأطفال والنساء المعنفين والمعنفات، من خلال السياسات والقوانين التي تضمن حقوقهم، وتقديم المساعدات النقدية والعينية لهم، وتوفير وتحسين الخدمات الإيوائية، وتوفير وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني للفئات ذات العلاقة. وثالثاً، تعزيز نظام الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقه، بحيث يتم العمل على زيادة عدد المشاركين في أنظمة التقاعد والتأمين الصحي وتوسيع إطار تغطية التأمينات للعمل، ورابعاً، العمل على تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية والشراكة لتحقيق الحماية الاجتماعية.

### 3.2. برامج الوزارة الحمائية والرعايةية

أما فيما يتعلق ببرامج الوزارة، فيلاحظ أن هناك تغييراً قد طرأ على تنظيم هذه البرامج، حيث عملت سابقاً على تنفيذ ستة برامج رئيسية تتضمن: أولاً، برنامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية الذي يهدف إلى تخفيف حدة الفقر للأسرة والأفراد من خلال تأمين احتياجاتهم الأساسية، وتحسين الرعاية الصحية للأسر الفقيرة والفئات المهمشة، وأخيراً تحسين مستوى الأمن الغذائي وتوفير الحاجات الأساسية للأسرة، من مواد غذائية واحتياجات أخرى. ويشكل هذا البرنامج الحلقة الأساسية ضمن برامج الوزارة، كما يستأثر بالحصة الأكبر من ميزانية البرامج في ظل تعمق تردي الأوضاع المعيشية للسكان نتيجة استمرار سياسات الإغلاق والحصار والهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وضعف باقي برامج الحماية والرعاية مثل الضمان الاجتماعي. ثانياً، برنامج حماية ورعاية وتأهيل المرأة والطفل، ويهدف إلى حماية وتأهيل النساء المعنفات والنساء في ظروف صعبة، وحماية واحتضان الأطفال، ورعاية وكفالة اليتيم. ثالثاً، برنامج تمكين الأسر الفقيرة والمحرومة، ويسعى لمساعدة الأسر



الفقيرة بغرض الاعتماد على الذات والخروج من دائرة الفقر. رابعاً، برنامج الرعاية والدفاع الاجتماعي، ويهدف إلى رعاية وحماية وإيواء المسنين، وبناء قدرات الشبيبة وتنمية مهاراتهم الإنتاجية، وحماية ورعاية وتأهيل الأحداث (من الأمراض الاجتماعية المختلفة) والوقاية من المخدرات. خامساً، برنامج رعاية وتمكين الأشخاص المعاقين الذي يعمل على تأهيل ورعاية وحماية وإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع، وتسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحرية الحركة لهم، ومساعدة المعاق للاعتماد على نفسه في حياته اليومية (إرشاد حركي). سادساً، برنامج الشراكة مع الجمعيات الخيرية، ويهدف إلى تنظيم ودعم عمل الجمعيات الخيرية، وتعزيز التكامل في تقديم الخدمات، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات والأولويات على مستوى المحافظات.

ودمجت هذه البرامج لاحقاً تحت 3 برامج أساسية: برنامج رعاية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة ويشمل: حماية وتأهيل المسنين، وحماية وتأهيل ذوي الإعاقة، وحماية وتأهيل الطفل، وحماية وتأهيل المرأة، ورعاية وتأهيل الشباب، وبرنامج البناء المؤسسي وبناء القدرات، وبرنامج مكافحة الفقر التي تندرج جميعاً ضمن قطاع الحماية الاجتماعية، ويلقي هذا الجزء من الدراسة الضوء على بعض جوانب البرامج والخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وترصد فجوات النوع الاجتماعي ضمنها، بالاعتماد على البيانات المقدمة من قبل الوزارة.

### 1.3.2. مكافحة الفقر

يتضمن البرنامج مجموعة من البرامج الفرعية، حيث يقع برنامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية في قلب هذا البرنامج، إضافة إلى المساعدات الطارئة، وكذلك برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والفئات المهمشة.

#### 1.1.3.2. برنامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية:

عملت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال عام 2010 على توحيد برامج مساعداتها النقدية في برنامج واحد (برنامج التحويلات النقدية)<sup>5</sup>، ويمول هذا البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسلطة الفلسطينية، وتشير وثائق الوزارة إلى أنه لتحقيق مستوى أعلى من العدالة والشفافية، وبناءً على توصية البنك الدولي، جرى تطوير أداة أو معادلة استهداف<sup>6</sup> خاصة بالفقر (Proxy Means Testing Formula PMTF)، تهدف المعادلة لتقليص نسبة الخطأ في استهداف الفئات الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني، ولتحديد الأسر المؤهلة لتلقي المساعدات النقدية من الوزارة، خاصة أن بعض الدراسات أشارت إلى الخلل الحاصل في توزيع المساعدات بشكل عام في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أشار تقرير سابق للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعنوان "الفقر في الأراضي الفلسطينية: تقرير

5 تم دمج برنامجي المساعدات النقدية المعمول بهما سابقاً، وهما برنامج الحالات الصعبة الذي كان مولاً من قبل الاتحاد الأوروبي، وبرنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الممول من البنك الدولي، في برنامج واحد. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011: 14).

6 تستهدف الأسر من خلال نموذج خاص بالاستهداف، يحتوي على مجموعة من المتغيرات التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية، ثم تجري عملية إدخال هذه البيانات على قاعدة بيانات البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية، ويتم تحويل هذه المتغيرات إلى قيم رقمية من خلال معادلة خاصة بقياس مستويات المعيشية (PMTF). ويتم تشغيل المعادلة على الأسر التي تم جمع بياناتها، ومن ثم يتم تجميع العلامات، وعند نقطة فصل محددة (خط الفقر الشديد) تكون الأسرة مرشحة للاستفادة نقدياً من البرنامج، وتجرى زيارة الأسر بعد ذلك مرة ثانية باستخدام نموذج خاص بالتدقيق، بحيث يجري التأكد من دقة المعلومات التي قدمتها الأسرة وتعديل البيانات الخاطئة، ومن ثم إجراء التعديلات على النظام المستخدم في البرنامج، ويتم تشغيل المعادلة مرة ثانية، فإذا كانت علامة الأسرة أقل من خط الفقر الشديد، تصبح الأسرة مستفيدة من البرنامج، وإلا ستكون غير مستفيدة من هذا البرنامج. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011: 15).

النتائج الأساسية للأعوام 2010/2009\* إلى ارتفاع نسبة الخلل في تحديد الفئات المحتاجة للمساعدات. ويؤكد التقرير أن حوالي ثلثي الأسر (65.7%) التي تتلقى مساعدات هي غير فقيرة حسب خط الفقر الوطني<sup>7</sup> (الخطأ في التضمين (Leakage)). فيما يتم إقصاء 42.6% من الأسر الفقيرة المحتاجة في الأراضي الفلسطينية. وحرّم من تلقي أية مساعدات. وبشكل خاص في الضفة الغربية (نقص التغطية). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 23).

### منهجية تحديد الفئات الفقيرة والفقراء

تقييمات المستخدمين للمعادلة من العاملين في الوزارة تشير إلى إيجابية استخدام المعادلة في الحد من إمكانية التدخل البشري في تحديد الأسر المستفيدة. وبالتالي إمكانية التلاعب. وتقديم المساعدات لغير مستحقيها. فالنظام سيد نفسه. وعموماً تحجب المعادلة المساعدات عن جميع الأسر الحاصلة على علامة تزيد عن نقطة الفصل التي تمثل خط فقر الأسرة الشديد. أي تلك التي تتمتع بظروف معيشية فوق المعدل العام لمعيشة الأسر الفلسطينية الفقيرة. وبالتالي تصنيفها على أنها أسرة غير فقيرة ولا تستحق المساعدة. وأيضاً، بينت وثائق الوزارة أن الأسرة قد تتعرض لحجب الخدمة عنها من خلال الميدان. وبالتحديد إذا ما تولدت القناعة المطلقة لدى المديرية بضرورة حجب المساعدة. وذلك لأسباب لا تعكس تماماً في مستويات معيشة الأسرة التي قد لا تكشفها معادلة الاستحقاق المعتمدة في البرنامج كأداة للاستهداف. وهو ما يصطلح على تسميته في البرنامج بـ«خطأ الشمول». وقد يكون من بين هذه الأسباب حصول الأسرة أو أحد أفرادها على تعويضات مالية من جهة ما أو مستحقات مالية جرى تحصيلها أو بيع للأراضي أو الممتلكات. أو اكتشاف وجود دخول لم تعكس في معالجة بيانات الأسرة.

ويوضح الجدول رقم (1) أدناه أن 18.094 أسرة حُجبت عنها المساعدة بناء على المعادلة. وأن الأسر التي ترأسها النساء شكلت حوالي ثلث هذه الأسر. فيما بلغ عدد الأسر التي تم حجبها من البرنامج من خلال الميدان 19.277 أسرة. تشكلت الأسر التي ترأسها النساء حوالي 29% منها.

7 في عام 2010، تمت إعادة اشتقاق خط الفقر بناء على توصيات دولية. حيث تمت زيادة حجم العينة لتوفير بيانات شاملة حول أنماط استهلاك الأسر الفلسطينية. وتمثيل التغيرات التي جرت على تركيبة الأسرة الفلسطينية وانخفاض حجمها من 6 أفراد إلى 5 أفراد. واحتساب التفاوت في الأسعار بين المناطق. كما تم اعتماد الاستهلاك الشهري للأسرة بدلا من الدخل الشهري لتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية. وذلك لأن الاستهلاك يعكس الحاجات على نحو أفضل. وبخاصة أن الأسر ذات مستويات الدخل المتشابهة يمكن أن يكون لديها مستويات رفاه مختلفة والعكس صحيح تبعات لاحتياجات الأسرة.

وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. هناك خطان للفقر في الأراضي الفلسطينية: خط الفقر المدق: يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والسكن. وقد بلغ خط الفقر الشديد للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (بالغان اثنان وثلاثة أطفال) خلال عام 2010. حوالي 1783 شيقلًا إسرائيليًا جديداً (حوالي 478 دولارًا أميركيًا).

خط الفقر: تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية للأسرة. بالإضافة إلى احتياجات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والرعاية الشخصية والأنيب والمفروشات. وغير ذلك من مستلزمات المنزل. ويتفاوت خط الفقر وفقا لحكم الأسرة وتركيبها. وقد بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (بالغان اثنان وثلاثة أطفال) خلال عام 2010 حوالي 2,237 شيقلًا إسرائيليًا جديداً (حوالي 609 دولارًا أميركيًا). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

الجدول رقم (1): عدد الأسر التي تم حجبها من برنامج الحماية الاجتماعية حسب نوع الحجب، وذلك وفقاً لجنس رب الأسرة لعام 2011



المجموع	نوع الحجب		جنس رب الأسرة
	حجب ميدان	حجب معادلة	
27,133	14,693	12,440	ذكر
11,238	5584	5654	أنثى
37,371	19,277	18,094	المجموع
30.1	29.0	31.3	نسبة الإناث من المجموع %

تعليل السبب في ارتفاع أعداد الأسر التي تم حجب الخدمة عنها سواء بالاستناد إلى المعادلة أو الميدان، يمكن أن تسير باتجاهين متعاكسين. هذا الوضع قد يشير إلى عدم الدقة في البيانات المقدمة لتحديد مدى الأهلية للحصول على المساعدة، وكذلك المحسوبية في تحديد الأسر المستهدفة في المرحلة التي سبقت استخدام المعادلة وعملية تحديث المعلومات، وعلى العكس من ذلك، ربما يشير إلى توجه الوزارة لزيادة الشروط المطلوبة لتحديد الأهلية للأسر المستفيدة من الخدمة، سواء كان ذلك تحت ضغط زيادة الطلب على الخدمة بسبب تصعيد هيمنة الاحتلال الإسرائيلي وتؤدي الأوضاع الاقتصادية من ناحية، وضغط المؤسسات الدولية لتخفيض المساعدات المقدمة من ناحية أخرى، وهذا بحد ذاته قد يُعد مؤشراً سلبياً على تراجع خدمات الوزارة نسبة لحجم الطلب المتزايد.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن تسجيل الطلب باسم الأنثى باعتبارها ربة الأسرة، لا يعني بالضرورة عدم وجود الزوج أو ذكر بالغ في الأسرة، ولكن يتم تسجيل طلب المساعدة باسم المرأة، على أمل تسهيل الحصول على المساعدة، ما يجري هنا هو استغلال للأنماط القيمية الأبوية السائدة التي ترى في النساء عنصراً ضعيفاً يحتاج إلى مساعدة، من ناحية أخرى، هناك حاجة لفحص أعمق في الأسباب والعوامل الأساسية التي أدت لحجب الخدمة عن النساء مقارنة مع الرجال، وهل هي ذات العوامل، أم أن هناك عوامل خاصة بالنساء.

التطبيق العملي للنظام أظهر أيضاً عدم دقته أحياناً في تحديد الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، حيث يتم في بعض الحالات إقصاء أسر تنتمي للفئات المهمشة، من كبار السن والمعاقين، والأرامل، بسبب صغر حجم الأسر التي ينتمون إليها، ومن المعلوم أن المعادلة تعطي الأسر الصغيرة الحجم فرصة أقل في الاستهداف، على العكس من الأسر الكبيرة، ومع أن الوزارة عملت على تطوير آلية جديدة للاستهداف المبني على أساس الفئات الخاصة كالمسنين، والمعاقين، والأيتام، كآلية لحل هذه القضايا من خلال مساعدات مباشرة تقرها الوزارة، إلا أن هذه الآلية تحتاج لفحص أعمق لدى فعاليتها في ضمان استهداف جميع المهمشين عموماً والنساء على وجه الخصوص، فمن غير الواضح من خلال المعلومات المتوفرة لدينا إذا ما كانت هناك فروق محتملة لهذه الآلية على استهداف كل من النساء والرجال، وإمكانية إقصاء أو تضمين أي منهما، خاصة الفئات الأكثر تهميشاً من النساء المسنات، وكذلك النساء العازبات اللواتي لم يسبق لهن الزواج ويعشن بمفردهن دون معيل، وفي الوقت ذاته، يمكن توقع استفادة فئات أخرى من النساء، بالتحديد الأميات، فانخفاض مستوى التحصيل التعليمي، يرفع احتمالية حصول المرأة غير المتعلمة على المساعدات.

على صعيد آخر، يبين الجدول رقم (2) مضاعفة تقريباً في عدد الأسر المتلقية للمساعدات النقدية المنتظمة بين الدفعة الأولى والدفعة الرابعة، حيث ارتفع عدد الأسر المتلقية للخدمة من 51.513



أسرة في الدفعة الأولى إلى 93.946 في الدفعة الرابعة. ويمكن القول إن خدمات الوزارة. على الرغم من توسعها، ما زالت محدودة. وتستهدف بالأساس الأسر الفقيرة التي تقع تحت خط الفقر الشديد. ومع أن الأسر التي ترأسها إناث شكلت 9.3% من الأسر الفلسطينية في عام 2010، إلا أن نسبة الأسر التي ترأسها امرأة شكلت حوالي 43% من مجموع الأسر التي تلقت الدفعة الرابعة لعام 2011. وقد يعود هذا في جزء منه إلى أن بعض الرجال يرفضون التقدم لطلب المساعدة حفاظاً على كرامتهم، بينما يمكنهم قبول توجه زوجاتهم لطلب المساعدة. وكما ذكر أعلاه، قد تلجأ أسر أخرى لتسجيل طلب الحصول على المساعدة باسم النساء، ربما ليقينهم أن النساء أكثر حظاً بالحصول عليها، حيث تستغل الأسرة التمييز على أساس النوع الاجتماعي بين النساء والرجال والنظرة المجتمعية التقليدية التي تنظر للمرأة كعنصر ضعيف يحتاج للمساعدة والحماية. ويظهر الجدول أدناه أيضاً فروقاً واضحة بين النساء والرجال فيما يتعلق بقيمة المساعدات النقدية المقدمة لكل منهما. سوف نناقشها بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بموازنة الوزارة.

جدول رقم (2): توزيع الأسر التي تتلقى المساعدة النقدية المنتظمة حسب جنس رب الأسرة والدفعة والمبلغ لعام 2011

جنس رب الأسرة	الدفعة الأولى		الدفعة الثانية		الدفعة الثالثة		الدفعة الرابعة	
	عدد الأسر	المساعدات الإجمالية	عدد الأسر	المساعدات الإجمالية	عدد الأسر	المساعدات الإجمالية	عدد الأسر	المساعدات الإجمالية
ذكر	30,242	30,837,006	26,737	27,200,883	29,540	30,497,052	53,572	61,317,984
أنثى	21,271	17,333,508	19,209	15,491,643	21,203	17,835,981	40,374	38,558,448
المجموع	51,513	48,170,514	45,964	42,692,526	50,743	48,333,033	93,946	99,876,432
% النساء من المجموع	41.3	36.0	41.3	36.3	41.9	36.9	43.0	38.6

\* المبالغ المذكورة في الجدول هي بالدولار الأمريكي \$

اقتربت محدودة عدد الأسر المستفيدة من خدمات الوزارة. نسبة لحجم الطلب عليها. بتدني قيمة المبالغ المقدمة لهم. وتبلغ قيمة المساعدات النقدية لهذه الأسر 250 شيقلاً شهرياً فقط. تدفع مرة واحدة كل 3 شهور. وقد تصل قيمة المساعدة إلى 600 شيقلاً شهرياً. في حالات محدودة. وتستند الوزارة في إستراتيجيتها هذه على مبدأ توسيع الأستهداف بدلاً من تعميقه وتطويره. للوصول إلى أكبر عدد ممكن من طالبي الخدمة نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، وهذا يحد ذاته يحد من إمكانية تحويل الخدمة إلى طابع تمكيني وتنموي بدلاً من الخيري والإغاثي. وتسعى الوزارة للتعويض عن تدني قيمة التحويلات النقدية من خلال تقديم رزمة من المساعدات التكميلية كما يوضح الجزء التالي. إلا أن رزمة المساعدات بمجملها تبقى عاجزة عن الخروج بالأسرة من دائرة خط الفقر المدقع أو على الأقل دائرة الفقر لغالبية الأسر. وفقاً لمعايير خط الفقر التي حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

### المساعدات التكميلية

تتضمن المساعدات التكميلية كلاً من التأمين الصحي، والمساعدات الغذائية المنتظمة. ويوضح الجدول رقم (3) استفادة حوالي 66.000 أسرة من خدمات التأمين الصحي، و45.000 أسرة من المساعدات الغذائية المنتظمة. مع ملاحظة أن هناك نسبة كبيرة من الأسر مؤهلة لتلقي أكثر من نوع من المساعدات. وعلى الرغم من أهمية هذه المساعدات، إلا أن ذلك يشير إلى استمرار عدم تعميم التأمين الصحي على جميع الفئات المستحقة. إضافة لعدم تلبية الاحتياجات الغذائية للشرائح الفقيرة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني.

جدول رقم (3): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج الإعانات/ التحويلات الاجتماعية النقدية وغير النقدية حسب نوع المساعدة وقيمتها لعام 2011

نوع المساعدة	مجموع الأسر	القيمة الإجمالية للمساعدات
برنامج التحويلات النقدية المنتظمة	95,908	99,876,432
التأمين الصحي	66,000	9,240,000
المساعدات الغذائية المنتظمة	45,000	\$36,000,000
المساعدات الطارئة	3374	8930350

\* المبالغ المذكورة في الجدول هي بالدولار الأمريكي \$

أما الجدول رقم (4) المتعلق بخدمات كفالة الأيتام وإعفاءات الطلبة من أقساط المدارس وكذلك مصاريف الإيواء لفئات مختلفة من الشرائح الفقيرة والمهمشة. فيشير إلى اختلافات بسيطة بين الجنسين في الاستفادة من هذه الخدمات. مع ميلها لصالح الفتيات والنساء مقارنة مع الأولاد والرجال. وتستفيد 1316 من الفتيات من خدمات كفالة اليتيم، مقابل 1278 من الأولاد. وهن يشكلن حوالي 50.7% من المجموع. ويحصلن على 50.5% من قيمة المساعدات. فيما تشكل الطالبات الحاصلات على الإعفاء من الرسوم الدراسية 51.4% من مجموع الطلبة. ويحصلن أيضاً على 51.4% من إجمالي قيمة المساعدات.

جدول رقم (4): توزيع الأفراد المستفيدين من برنامج الإعانات/ التحويلات الاجتماعية النقدية وغير النقدية حسب نوع المساعدة والجنس لعام 2011

نوع المساعدة	جنس المستفيد/ المستفيدة وإجمالي قيمة المساعدات				مجموع المستفيدين/ات	القيمة الإجمالية للمساعدات
	عدد الذكور	إجمالي القيمة	عدد الإناث	إجمالي القيمة		
كفالة الأيتام	1278	1,089,584	1316	1,111,697	2,594	2,201,281
إعفاءات الطلبة	137,157	5,486,280	145,308	5,812,320	282,465	11,298,600
مصاريف الإيواء والمواصلات - لنزلاء المراكز الإيوائية	-	-	-	-	555	23,342,750

\* المبالغ المذكورة في الجدول هي بالدولار الأمريكي \$

### 2.1.3.2. المساعدات الطارئة

إلى جانب تقديمها للمساعدات المنتظمة، تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية تقديم الخدمات والدعم لبعض الأسر والفئات التي لا تقع ضمن فئة الأسر التي تحتاج إلى مساعدات منتظمة. ولكن تظراً ظروف تستدعي تدخل الوزارة لدعمها. مثل وفاة مفاجئة أو مرض مفاجئ في الأسرة يستدعي الحاجة لتغطية مصاريف السفر والعلاج في الخارج. كما تقدم الوزارة دعمها لبعض الأسر المتضررة من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي مثل هدم المنازل. ومصادرة الأراضي. وكذلك الأسر المتضررة نتيجة للكوارث. تشرف على هذا النوع من المساعدات لجنة تتبع للوزارة مباشرة. وهي تقدم بالتنسيق مع جهات الاختصاص المختلفة. مثل وزارة الصحة في حالة السفر للعلاج بالخارج. أو وزارة الأشغال كما في حالة تأهيل سكنى الفقراء. وموامة أماكن السكن للأشخاص المعاقين.

نوع المساعدة الطارئة	المنطقة				المجموع	الكلفة
	الضفة الغربية		قطاع غزة			
	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ		
فقر	1274	28,82,739	1723	3,022,200	2997	5,904,939
ترميم منزل	185	2,376,500	2	37,700	187	2,414,200
مواومة سكن	5	20,500	0	0	5	88,652
مصاريف علاج (نفقات سفر)	37	87,152	1	1500	38	88,652
أجهزة طبية	98	356,059	0	0	98	356,059
أضرار الاحتلال	49	146,000	0	0	49	146,000
<b>المجموع</b>	<b>1648</b>	<b>5,868,950</b>	<b>1726</b>	<b>3,061,400</b>	<b>3374</b>	<b>8,930,350</b>

\* المبالغ المذكورة في الجدول هي بالدولار الأمريكي \$

يوضح الجدول أعلاه أن هناك 3374 أسرة فقط حصلت على المساعدات الطارئة. مع العلم أننا كشعب فلسطيني نعيش في ظل صراع دائم مع الاحتلال الإسرائيلي. وفي بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية متذبذبة ختم مضاعفة هذه الأعداد. من المعروف عالمياً أن الطلب على النوعين الثاني والثالث من المساعدات يزداد في حالة الكوارث الطبيعية والطوارئ؛ فلسطينياً سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التدميرية. وما ترافقها من آثار سلبية لسياسات الليبرالية الجديدة وحرية الأسواق التي تبناها السلطة الفلسطينية. وكذلك الارتفاع المتسارع في مؤشرات أسعار الغذاء ومستويات المعيشة نتيجة العوامل السابقة. ولارتفاعها أيضاً عالمياً؛ جعلت من الوضع الفلسطيني حالة مستمرة للكوارث والطوارئ. أما فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. فلا توفر بيانات الوزارة معلومات مصنفة حسب جنس رب الأسرة المستفيدة من الخدمة. وبالتالي من الصعب التحقق من عدالة التوزيع بين الرجال والنساء. وفيما إذا أخذت بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال.

### 3.1.3.2. برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والفئات المهمشة

وتتضمن كلا من:

أ) برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً الرائد (Deep)، يمول من البنك الإسلامي للتنمية وبعض الصناديق العربية الأخرى. وينفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP) ولصالح السلطة الفلسطينية (وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل). ليس واضحاً بعد كيف سيتم التعامل مع احتياجات النوع الاجتماعي المختلفة للفئات المستهدفة في البرنامج. وتشير وثائق الوزارة إلى أن البرنامج يستهدف الأسر التي تقع بين خط الفقر الشديد وخط الفقر الوطني كأولوية. وأنه تمت مراعاة العديد من الاعتبارات لدى اختيار هذه الأسر. من حيث عدالة التوزيع الجغرافي. وحجم المحافظة ونسب الفقر فيها. إضافة لوجود فرد قادر على العمل. دون الإشارة لمسألة النوع الاجتماعي. وينطلق البرنامج من توجه تنموي تمكيني. يهدف لنقل الأسر من الاعتماد على الوزارة للاعتماد على الذات. خلال المرحلة الأولى للبرنامج. عملت الوزارة على بناء قدرات الكادر الذي سيعمل في المشروع. حيث نُفذ برنامج تدريبي للعاملين في البرنامج (20 موظفاً وموظفة) حول كيفية اختيار الأسر والعمل معها. وذلك بالتنسيق مع منظمة UNDP. لاحقاً تم تشخيص وضع الأسر المستهدفة من ضمن الأسر التي تتلقى المساعدة من برنامج التحويلات النقدية. وقد بلغ عدد الأسر المستهدفة 7796 أسرة. ومؤخراً قررت الوزارة توسيع عدد الأسر المستهدفة من 12 ألف أسرة إلى 16 ألف أسرة خلال المرحلة



الثانية للمشروع، وبرأسمال يصل إلى 90 مليون دولار. هذا البرنامج بحاجة لدراسة معمقة، حيث يمكن أن يشكل نقلة نوعية في حياة الفقراء، وتحديدًا النساء إذا ما بُني وفقاً للمنهج التشاركي، وروعي فيه البعد الجماعي لتمكين ومساعدة المستفيدين من البرنامج على تنظيم أنفسهم وزيادة وعيهم لحقوقهم، وأيضاً يجب أن يكون منظور النوع الاجتماعي حاضراً في جميع مراحل المشروع.

ب) صندوق تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، يقدم الصندوق قروضاً مستردة دون فوائد لمشاريع صغيرة للأشخاص ذوي الإعاقة. يمول من الهلال الأحمر الإماراتي برأسمال 1,006,200 دولار أميركي، وبلغ عدد المنتفعين من الصندوق 108 أشخاص معاقين، منهم 28 امرأة فقط. وهن يشكلن حوالي 26% من مجموع المستفيدين والمستفيدات من هذا البرنامج، ويحصلن أيضاً على حوالي 26% من قيمة القروض المقدمة. هذه الأرقام تشير إلى عدم العدالة في توزيع القروض من منظور النوع الاجتماعي، حيث تتقارب نسبياً نسبة الإعاقة بين الذكور والإناث، وإن كانت تميل لجهة الذكور الذين تزيد نسبتهم عن النساء. (لزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة الجزء الخاص برعاية المعاقين).

جدول رقم (6): توزيع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والمستفيدين من تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة حسب نوع المشروع وجنس المعاق، وقيمة القروض بالشئقل لعام 2011

القيمة الإجمالية للقروض	مجموع المستفيدين	جنس الشخص ذوي الإعاقة وقيمة القروض				نوع المشروع
		قيمة القروض	عدد الإناث	قيمة القروض	عدد الذكور	
340.000	68	95.000	19	245.000	49	مشاريع زراعية (نباتي وحيواني)
200.000	40	45.000	9	155.000	31	مشاريع تجارية
-	-	-	-	-	-	مشاريع أخرى
540.000	108	140.000	28	400.000	80	المجموع

\* المبالغ المذكورة في الجدول هي بالدولار الأمريكي \$

كما يلاحظ أن هناك تبايناً بين النساء والرجال في نوعية المشاريع المختارة، حيث شكلت النساء 22.5% من مجموع الحاصلين على قروض في مجال المشاريع التجارية، بينما شكلن حوالي 28% من مجموع الحاصلين على قروض لعمل مشاريع زراعية (نباتي وحيواني). ويعكس هذا استمرار التقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس، حيث يعتبر العمل الزراعي امتداداً لأعمال المرأة المنزلية في كثير من الأحيان، فيما تقيد فرصها في دخول مجالات عمل جديدة.

### 2.3.2. برنامج الرعاية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي

يغطي برنامج الحماية والدفاع الاجتماعي عدداً من الفئات المهمشة، ضمنها الأطفال دون سن 18 عاماً، والمسنون، والمعاقون، وأخيراً النساء المعنفات. وتسعى الوزارة لتأمين الحماية للأطفال. حيث عملت مع باقي الأطراف المعنية بالطفولة على إعداد إستراتيجية حماية الطفل، إضافة للعمل على تطوير نوعية وجودة البرامج والخدمات المقدمة للأطفال المعنفين والأحداث والأيتام، وكذلك تأهيل الأطفال المتسربين من المدارس (12-16) مهن، وإدماجهم في سوق العمل. وتتابع الوزارة أيضاً 3 مراكز رعاية وتأهيل الأحداث المخصصة للأطفال الجانحين<sup>8</sup> الذين يدخلون في خلاف مع القانون. (لزيد من المعلومات، انظري الجدول الملحق رقم (1)). وقد لوحظ أنه يقل عدد الأحداث الإناث (33 فتاة) عن الذكور (390 ولداً) بنسبة كبيرة خاصة في المراحل

8 المراكز هي: مركز مؤسسة الربيع للأحداث في قطاع غزة، ومؤسسة "دار الأمل لرعاية الأحداث" في رام الله، وأخيراً مؤسسة دار رعاية للفتيات، وجميعها مؤسسات إيوائية.

العمرية الكبيرة. وقد يعود ذلك إلى أن الفتيات أقل استعداداً لتحدي المجتمع. كما تفرض عليهن قيود كثيرة تحد من إمكانية مخالفتهن للقوانين والأعراف. وفي الوقت ذاته، تميل الوزارة والمجتمع المحلي لتفادي نقل الإناث لمراكز الأحداث. لما قد يتركه هذا من آثار سلبية على مستقبلها. في ظل ثقافة جرم مثل هذه السلوكيات من قبل الإناث. ومع ذلك، فمن غير الواضح إن كانت الوزارة تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية للفتيات خلال مرحلة وجودهن في مركز الإيواء، وأيضاً بعد خروجهن. حيث يمكن اعتبار مرحلة إعادة دمج هؤلاء الفتيات في البيئة المحيطة الأهم في هذا الموضوع. وتتباين الجناح التي يرتكبها الأحداث من حيث النوعية. بين الاعتداء على الغير. وهتك العرض. والشروع بالقتل. إلى مخالفات السير والأفعال المنافية للحياة، وأيضاً من حيث جنس مرتكبيها. إذ يميل الأولاد لارتكاب الجناح الأشد عنفاً من الفتيات.

وتقدم مراكز تأهيل الشبيبة خدماتها للطلبة المتسربين من المدارس من أبناء القضايا الاجتماعية. وتتراوح أعمارهم بين 12-16 عاماً. وقد بلغ مجموعهم 251 متديراً ومتديرة في عام 2011، وهم يتوزعون على 13 مركزاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتؤكد هذه الأرقام تواضع الخدمات المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال التأهيل المهني لأبناء الأسر الفقيرة والمهمشة المتسربين من المدارس. من حيث حجم الخدمات. وتعجز المراكز القائمة عن استيعاب الطلبة والطالبات المحتاجين للخدمة. فقد ذكرت بعض النساء اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية، أن المركز المهني رفض تسجيل أبنائهن بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية للمركز. ويعود النقص في عدد المراكز أساساً لارتفاع تكلفة إنشائها. وارتفاع تكلفة نفقاتها التشغيلية. ولا تستطيع هذه الدراسة الجزم حول مضمون التدريب وجودته. ونوعية الحوافز المقدمة للطلبة لتسهيل التحاقهم واستمرارهم في هذه المراكز. من ناحية أخرى. يبرز تحليل الجدول أدناه اتساع فجوة النوع الاجتماعي في مضمار التأهيل المهني في الوزارة. إذ لم تتجاوز نسبة الفتيات المستفيدات من هذه الدورات 20% من مجموع طلبة المراكز. علاوة على ذلك. تقدم الوزارة خيارات أوسع للتدريب المهني للأولاد مقارنة بالفتيات. فمن أصل 10 تخصصات. هناك 4 تخصصات فقط متاحة أمام الفتيات. وتنبع أهمية مراكز التأهيل من أنها تشكل مدخلاً مهماً في بناء قدرات أبناء الأسر الفقيرة والمهمشة. كما يمكنها أن تسهل فرصهم في الحصول على عمل إذا تولت الوزارة مسؤولية متابعتهم بعد التخرج ومساعدتهم في الحصول على عمل.

جدول رقم (7): توزيع المستفيدين والمستفيدات من برنامج مراكز تأهيل الشبيبة حسب نوع المساعدة وجنس المستفيدة في الضفة الغربية لعام 2011

المجموع	جنس المستفيدة		نوع التدريب/ الدورة
	أنثى	ذكر	
82	-	82	نجارة
41	-	41	حدادة
9	-	9	حلاقة
14	-	14	تنجيد
24	-	24	دهان سيارات
19	-	19	النيوم
12	12	-	كمبيوتر
24	24	-	تجميل
21	10	11	خياطة
5	5	-	تصوير
251	51	200	المجموع



وهذه المهن: نجارة، وحداثة، وحلاقة، وخياطة، وتنجيد، ودهان سيارات، وألنيوم، للذكور. أما الإناث، فتقدم لهن دورات في الكمبيوتر، والتصوير والتجميل، والخياطة، ويتركز معظمهن في مهنة التجميل. ويلاحظ الاختلاف في الدورات المقدمة لكل من الإناث والذكور وفقاً للأدوار الاجتماعية المتصورة التقليدية، مثل التجميل والخياطة. وعلى الرغم من إدخال مهن جديدة للإناث مثل التصوير، إلا أن دخول الإناث لهذه المهنة جاء لتلبية الطلب المتزايد على المصورات لتصوير حفلات الأفراح غير المختلطة.

### رعاية المسنين

أقرت الوزارة، بالشراكة مع الجهات المعنية، الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن في فلسطين، التي أكدت أهمية "خلق بيئة قانونية وتشريعية تضمن توفير وتلبية حقوق كبار السن، خاصة الاستقلالية والمشاركة والعيش الكريم". إضافة إلى تشكيل لجنة وطنية عليا للمسنين، وذلك لمتابعة وتنفيذ الإستراتيجية، وتعتبر هذه خطوة مهمة لتنظيم عملية رعاية المسنين، إلا أن منظور النوع الاجتماعي كان مغيباً تماماً لدى إعداد هذه الإستراتيجية، سواء كان ذلك من حيث النصوص الواضحة التي تشير إليه، أو من حيث المضمون. فالإستراتيجية لم تأخذ بعين الاعتبار تفوق أعداد النساء المسنات على الرجال المسنين، كما لم تأخذ بالاعتبار اختلاف حاجات النساء عن الرجال في هذه المرحلة العمرية، خاصة الصحية منها. إضافة لافتقار النساء للموارد بنسبة كبيرة مقارنة مع الرجال، فالموارد تضمن لهن حياة كريمة.

على صعيد آخر، تعمل الوزارة حالياً على تطوير برنامج تحويلات اجتماعية خاص بالمسنين بحيث يصرف لكل مسن ومسنة مبلغ 35 دولاراً شهرياً، إضافة إلى توفير التأمين الصحي بقيمة 14 دولاراً لكل أسرة مسن شهرياً، وتولى وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً إدارة مركز «بيت الأجداد» في أريحا لرعاية المسنين، ونظراً لمحدودية إمكانية الوزارة في توفير مثل هذه المراكز بسبب تكلفتها التأسيسية والتشغيلية المرتفعة، فقد عملت الوزارة على شراء خدمة رعاية وإيواء المسنين من بعض المؤسسات القائمة التي تعنى برعاية المسنين (15 مؤسسة تقدم الخدمات الإيوائية، و9 تقدم خدمات نهارية). أما عدد المسنين في الأسر التي تلقت مساعدات نقدية عام 2011، فقد وصل إلى 27456 مسناً ومسنة، وهي تفوق كثيراً ما كانت عليه عام 2010، حيث بلغت 12177 مسناً ومسنة. وتشكل الإناث حالياً حوالي 55% من مجموع متلقي المساعدة من المسنين، فيما تنخفض حصتهن 51% تقريباً من قيمة المساعدات المقدمة للأسر المسنين، وهذا يطرح تساؤلاً حول عدالة التوزيع للمصادر والموارد بين النساء والرجال.

جدول رقم (8): توزيع المسنين الذين يتلقون المساعدة حسب نوع المساعدة والجنس وقيمة المساعدات التي يتلقونها في الضفة الغربية لعام 2011

نوع المساعدة	جنس المستفيد وقيمة المساعدات		إجمالي المساعدات	مجموع المستفيدين	إجمالي قيمة المساعدات
	عدد الذكور	إجمالي المساعدات			
مساعدة للأسر التي تضم مسنين	12,387	12,736,788	15,069	27,456	25,827,243

\* المبالغ المذكورة في الجدول هي بالدولار الأمريكي \$

لكن الأهم من وجهة نظر هذه الدراسة، أن الخدمات المقدمة للمسنين ما زالت بعيدة عن واقع فجوة النوع الاجتماعية القائمة بين الجنسين، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن فئة المسنين تشكل 4.4% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية (بواقع 4.8% في الضفة الغربية و3.7% في قطاع غزة)، ورغم ضآلة هذه النسبة، إلا أن الزيادة المطلقة المتوقعة لأعداد كبار السن في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات القادمة تتطلب وضع إستراتيجيات واضحة لاستيعابها، على

أن تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الذكور والإناث. من حيث اختلاف الواقع والاحتياجات. فاختلاف الخصائص البيولوجية للنساء، وارتفاع العمر المتوقع للحياة بالنسبة لهن مقارنة مع الذكور الذي وصل إلى حوالي 3 سنوات في الأراضي الفلسطينية. أدى لاتساع فجوة الجنس بين النساء والرجال. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إلى أن نسبة الأفراد الذكور بعمر 60 سنة فأكثر لعام 2012 وصلت إلى حوالي 3.9% مقابل 4.9% للإناث، بنسبة جنس مقدارها 80.5 ذكر لكل 100 أنثى. وعلاوة على ذلك، هناك 91.9% من الذكور المسنين في الأراضي الفلسطينية متزوجون مقابل 45.2% من الإناث المسنات متزوجات. في حين بلغت نسبة الترميل بين كبار السن 6.8% للذكور مقابل 46.1% للإناث خلال الربع الثاني 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (ب)، 2012). الأرقام السابقة تعني أن هناك أعداداً كبيرة من المسنات أكثر عرضة للفقر لعدة أسباب منها عدم وجود معيل ذكر لهن. وللحرمين من الحصول على مخصصات التقاعد والتأمينات الاجتماعية نتيجة تدني مشاركتهن في سوق العمل مقارنة مع الرجال خلال مراحل حياتهن. خاصة أن نسبة الأمية كانت أعلى في صفوف المسنات مما هي عليه بين المسنين الذكور. ما حد ويحد من فرصهن في العمل المنتظم الحمي. ويظل إقرار قانون الضمان الاجتماعي هو الحماية الأهم للمسنين والمسنات.

### حماية النساء المعنفات

برنامج حماية النساء المعنفات يعتبر من البرامج المهمة لوزارة الشؤون الاجتماعية باعتباره البرنامج الوحيد المنطلق من منظور النوع الاجتماعي. حيث يأخذ بالاعتبار خصوصية وضع النساء، والوعي بأن تعرض النساء للعنف نابع من التمييز الاجتماعي ضدهن كنساء. ويبدو أن هناك عدم قناعة لدى بعض العاملين في الوزارة بأهمية هذا النوع من الخدمات. حيث لمح البعض إلى أن قضية العنف في فلسطين ليست بالأهمية التي يتم التعامل فيها مع الموضوع. بل إن تنفيذ البرنامج يأتي لتلبية إملاءات المنظمات الدولية. وقد يبدو هذا الموضوع صحيحاً في بعض جوانبه، حيث يسهل أحياناً الحصول على تمويل المشاريع المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي، على حساب قضايا مهمة وجوهرية أخرى. وأحياناً تتعرض المؤسسات الحكومية والمحلية لضغوط دولية. وتوافق على اشتراطات مؤسسات التمويل الدولية بتضمين قضايا النوع الاجتماعي لضمان استمرارية وتوسيع التمويل المقدم من هذه المؤسسات والمنظمات. ورفض التدخل الخارجي وإملأاته يجب ألا يعني تخلي وزارة الشؤون الاجتماعية عن مسؤولياتها تجاه قضايا التمييز الاجتماعي الممارس ضد النساء في المجتمع الواسع. أو أن يتم تجاهل فجوة النوع الاجتماعي القائمة بين الجنسين. علاوة على ذلك، هناك ضرورة لتبني السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بجسر الفجوة بين النساء والرجال. والأخذ بعين الاعتبار اختلاف أدوار ومكانة واحتياجات النساء عن الرجال في جميع المجالات. بما فيها العنف الممارس ضد النساء. على ألا يكون ذلك على حساب قضايا جوهرية أخرى تمس مقومات حياة الأسرة.

جدول رقم (9): توزيع النساء المعنفات في الضفة الغربية اللواتي تم إيواؤهن في مراكز الحماية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة

اسم المركز	عام 2010		2011		* 2012		مجموع الزيارات
	الزيارات	الأطفال	الزيارات	الأطفال	الزيارات	الأطفال	
محور	60	19	44	12	26	9	130
البيت الآمن/ نابلس	مغلق	مغلق	59	9	43		103
المجموع	60	19	103	21	69	9	233
51 و 8 أطفال لغاية 3 / 2011							

\*ملاحظة: عدد الزيارات في المراكز حتى نهاية شهر تموز 2012.



توفر وزارة الشؤون الاجتماعية مركزين لحماية النساء المعنفات، المركز الأول (محور) في محافظة بيت لحم، ويقدم حالياً خدماته لـ 26 امرأة مع 9 من أطفالهن. أما المركز الثاني (البيت الآمن) في نابلس، فيقدم خدماته حالياً لـ 43 امرأة. وتعمل الوزارة على إعادة دمج هؤلاء النساء مع أسرهن وفي بيئتهن المحلية، كما تعمل الوزارة على تشغيل بعضهن من خلال علاقتها مع المؤسسات المحلية. ويمكن القول إن هذه الخدمة تبقى متواضعة إذا قورنت بعدد النساء اللواتي يتعرضن للعنف في المجتمع الفلسطيني، ويعود ذلك لضعف إمكانيات الوزارة ونقص الكادر في دائرة المرأة التي تقوم على موظفة واحدة. والنقص في عدد مرشحات المرأة، وعدم توفر احتياجات التواصل مع النساء مثل خطوط الهاتف المتنقل، والحواشيب في بعض المديریات، ناهيك عن التدريب اللازم. كما تفتقر الوزارة للموارد المالية لاستكمال تجهيز مركز الطوارئ في أريحا الذي يحتاج لبناء سور خارجي. وهناك حاجة أيضاً لاستكمال إعداد وإقرار دليل إجراءات مركز (محور) لاستقبال الحالات المعنفة. وإن كان قد تم عقد بعض الدورات حول النوع الاجتماعي في المديریات، وهناك دورات للتفريغ النفسي للمرشحات الاجتماعيات. وتنسق الوزارة مع المؤسسات النسوية الصديقة مثل مركز المرأة للإرشاد الاجتماعي والقانوني والمجتمع المحلي لتسهيل عمل المركزين وإعادة دمج النساء في مجتمعهن المحلي وبيئتهن الأصلية. وعموماً، يجب أن يناقش موضوع العنف ضد النساء وغيرها من الفئات في إطار السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني، ومن ثم وضع التصورات اللازمة لمواجهة هذه الإشكالية.

### رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد المعاقين والمعاقات في الضفة الغربية وقطاع غزة 113 ألف فرد خلال عام 2011، وهم يشكلون حوالي 2.7% من مجمل السكان. وتزيد نسبة المعاقين الذكور عن مثيلاتها بين النساء، حيث بلغت 2.9% بين الذكور مقابل 2.5% بين الإناث. وفي الوقت الذي تساوت فيه نسب الإعاقة بين الذكور والإناث في قطاع غزة، ارتفعت إلى 3.1% بين الذكور في الضفة الغربية مقابل 2.7% بين الإناث. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

وخلال الفترة السابقة، عملت الوزارة على تطوير الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بدعم من مؤسسة دياكونيا، وذلك بالاستناد إلى مسح المعاقين الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للإعاقة في فلسطين لحساب الوزارة، وتأخذ وزارة الشؤون الاجتماعية على عاتقها مسؤولية رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة بالتنسيق مع جهات معنية أخرى مثل الاتحاد العام للمعاقين ووزارة العمل، بهدف إعادة دمجهم في المجتمع المحلي. من ناحية أخرى، تعمل الوزارة على إصدار بطاقة المعاق التي تؤهل جميع ذوي الاحتياجات الخاصة للحصول على التأمين الصحي المجاني، والتأهيل المجاني، أو برسوم رمزية. ومرة أخرى، تبقى مساهمة الوزارة في تقديم الخدمة لهذه الفئة محدودة للغاية، بالمقارنة مع الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والأهلية في ظل الاحتياجات الكبيرة لهذه الفئة من المجتمع. والأهم أن هذه الخدمات متحيزة في مجملها لصالح الذكور، كما يوضح الجدول أدناه، كما ونوعاً.



جدول رقم (10): توزيع ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقة) في الضفة الغربية الذين يتلقون المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية حسب نوع المساعدة والجنس وقيمة المساعدات التي يتلقونها لعام 2011.

نوع المساعدة	جنس المستفيد وقيمة المساعدات/ الميزانية		المجموع
	ذكور	أنثى	
برنامج الإعفاءات الجمركية	1213		
القروض	80	28	540.000
رعاية وتأهيل	151	24	-
إيواء	47	19	66
أجهزة مساندة	تمت الإفادة بهذه المعلومات في الجدول الخاص بالمساعدات الطارئة.		
علاج			

\* المبالغ المذكورة في الجدول هي بالدولار الأمريكي \$

على سبيل المثال. وفي سياق محاولاتها لتسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحرية الحركة لهم، تمنح وزارة الشؤون الاجتماعية المعاقين «ذوي الاحتياجات الخاصة» إعفاء جمركياً لشراء السيارات الخاصة ليقودوها بأنفسهم أو من قبل أحد أفراد أسرهم. ويلاحظ أن جُل الإعفاءات الجمركية كانت لمصلحة ذوي الإعاقة الذكور. حيث تفتقر النساء بالغالب للموارد المالية التي تساعدن على شراء السيارة، أو حتى دفع تكاليف تعلم القيادة والحصول على رخصة. وكما ذكر سابقاً، فمن أصل 108 أشخاص حصلوا على قروض من البرنامج الإماراتي للمعاقين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 60 عاماً، ويوجد في أسرهم شخص قادر على العمل، هناك 28 امرأة فقط حصلن على هذه القروض. وتشكل النساء حوالي 14% (24 امرأة) فقط من مجموع المستفيدين والمستفيدات من خدمات رعاية وتأهيل المعاقين، وحوالي 29% (19 امرأة) من مجموع المستفيدين والمستفيدات من خدمات الإيواء. وهذه النسب لا تتناسب بتاتا ونسبة النساء المعاقات في المجتمع الفلسطيني.

وفجوة النوع الاجتماعي والاختلافات بين النساء والرجال تتمثل في جوانب أخرى في قضية المعاقين. ويلقي عدم قدرة الوزارة على توفير مراكز الإيواء والتأهيل لهذه الفئة، حتى بعد لجوئها للمحدود لشراء الخدمة من مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الأهلي والخيري الموجه للمعاقين، مثل شراء خدمات من جمعية الإحسان والهلال الأحمر الفلسطيني، بسبب ضعف الموارد المالية ومحدودية مخصصاتها من وزارة المالية؛ يلقي أعباء كبيرة على كاهل النساء في أسر هؤلاء المعاقين، عالياً، وعلى المستوى الفلسطيني، تتحمل النساء في الغالب مسؤولية أعمال الرعاية وتقديم الخدمات للمسنين والمرضى والمعاقين في الأسرة. ويكون لهذا انعكاساته السلبية على حياة النساء وعلى صحتهن. ويتطلب وجود فرد معاق في الأسرة تخصيص ساعات عمل طويلة لخدمته، ما يحرم النساء من فرصة العمل، وأحياناً يحرمهن من التواصل الاجتماعي مع البيئة المحيطة. إضافة لذلك، تحتاج العناية بالمعاق إلى قوة عضلية وجهد كبير، تفوق أحياناً طاقة هؤلاء النساء، ما يعرضهن للإصابة بالعديد من الأمراض، خاصة العمود الفقري. وهذا يفرض على السلطة ضرورة توفير خدمات من نوع آخر، مثل العمل على توفير كادر بشري يعمل على مساعدة هؤلاء النساء، على أن تدفع نفقاتهم من الحكومة.

على صعيد آخر، لا يزال تفعيل مواد قانون العمل المتعلقة بتشغيل المعاقين في بدايته، ولم يأخذ مكانه على أرض الواقع، حيث يعاني المعاقون من مشكلة التمييز ضدهم في سوق العمل، خاصة الرسمية نتيجة التقارير الصحية الصادرة عن وزارة الصحة التي تشير إلى أنهم غير لائقين صحياً للعمل، ويكون التمييز ضد النساء المعاقات أكثر حدة، حيث يتشابك التمييز ضدهن كمعاقات وكنساء.



المؤشرات السابقة في الغالب مؤشرات كمية توضح الفجوة القائمة بين النساء والرجال في الخدمات التي تقدمها الوزارة. لكن هذه المؤشرات لا توضح مدى تأثير الخدمات التي توفرها الوزارة على أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي ومكانة متلقي الخدمة داخل الأسرة والمجتمع المحلي. والعمق الحقيقي للفجوة ومدى حدته بين الجنسين. سواء أكان ذلك لصالح الرجال أم لصالح النساء. فمن منظور النوع الاجتماعي. فإن فاعلية برامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية وغيرها من الخدمات ترتبط بمدى قدرة هذه المساعدات على تقليص اعتماد النساء على الرجال. وزيادة فاعليتهن (Agency). ولكن بالنظر إلى القيمة المتدنية للمساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية حتى كرزمة. والسياسات التي تتبعها الوزارة فإنه لا يمكننا الجزم بمدى قدرتها على تحقيق خلخلة في علاقات القوة القائمة بين النساء والرجال داخل الأسرة والمجتمع المحيط فيها. وربما تكون لهذه المساعدات آثار متباينة على الأسرة. وفقاً لعوامل عدة. منها: حجم المساعدات بالمقارنة مع حجم الاستهلاك الأسري والدخل. ودورة حياة الأسرة وحجمها. وإمكانية وجود ذكر معيل في الأسرة أو عدمه. إلا أن ذلك يتطلب إجراء دراسة نوعية معمقة تخرج عن نطاق أهداف هذه الدراسة.

## 4.2. برنامج بناء القدرات وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

لتحقيق أهدافها السابقة. تعمل الوزارة على مستويين: الأول خارجي والثاني داخلي. على المستوى الخارجي. تنشيط الوزارة لتمتين علاقاتها مع المؤسسات الشريكة والمعنية بمختلف جوانب عمل الوزارة في سياق تقديم الخدمات للفئات الفقيرة والمهمشة المختلفة. بما في ذلك المسنون والأطفال والمعاقون والنساء والأطفال المعنفون. إضافة لذلك. تبذل الوزارة جهوداً حثيثة لتوفير بيئة تشريعية تساهم في توجيه وتيسير عمل الوزارة. ومن هنا تتابع الوزارة مسألة الإقرار والمصادقة على التشريعات المختلفة التي تدخل في صلب عملها. مثل قانون الضمان الاجتماعي. وكذلك قانون تنظيم الجمعيات الخيرية. وعلى سبيل المثال. تمكنت الوزارة خلال الفترة الماضية من الحصول على مصادقة مجلس الوزراء على نظام مراكز حماية المرأة المعنفة رقم (12) لعام 2011. ونعود هنا مرة أخرى لقضية النوع الاجتماعي في مسألتين: المسألة الأولى ترتبط بضرورة تمثيل النساء الواعيات لقضايا النوع الاجتماعي داخل البنى التنسيقية مع الجهات الشريكة لضمان متابعة وعدم تغييب تضمين قضايا النوع في مجالات ومستويات العمل المختلفة. والمسألة الثانية ترتبط بالبيئة التشريعية ومضمون التشريعات التي تدخل في صلب عمل الوزارة. وكذلك تطبيقاتها من منظور النوع الاجتماعي. على سبيل المثال. ضرورة توسيع قانون الضمان الاجتماعي ليشمل فئات جديدة خاصة النساء. بحيث يأخذ بعين الاعتبار وضع حلول لإشكالية الدور الإيجابي للنساء. ومحدودية مشاركتهن في سوق العمل الرسمية التي تحد من مدى استفادتهن من منافع القانون. مثال آخر هو متابعة سبل استفادة النساء المعاقات من مواد قانون العمل التي تنص على تخصيص نسبة معينة من الوظائف للمعاقين.

### هيكلية الوزارة وكادرها من منظور النوع الاجتماعي

على الصعيد الداخلي. قامت الوزارة خلال الأعوام الماضية باستحداث إدارات ووحدات جديدة. وعدلت في الوضع التنظيمي للإدارات القائمة ومكاتب العمل. وتتشكل وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً من 8 إدارات عامة. 3 منها متخصصة بمتابعة شؤون التنمية المالية والإدارية. و5 إدارات متخصصة بمتابعة قضايا التنمية الاجتماعية والرعاية. بالإضافة إلى 6 وحدات مساندة. وتقدم الوزارة خدماتها للأسر الفقيرة والفئات المهمشة من خلال الوحدات الميدانية المكونة من 12 مديرية و10 مكاتب فرعية في محافظات الضفة الغربية. و4 مديريات و6 مكاتب فرعية في قطاع غزة. بالإضافة إلى عدد من مراكز التأهيل والتدريب. والمراكز الحمية. والمراكز التنموية. والمؤسسات الإيوائية ومؤسسات الحماية والرعاية التي تقدم خدماتها لكل من النساء والرجال والأولاد والفتيات. وتسعى الوزارة لتطوير بنيتها التحتية

من مراكز للإيواء والتدريب المهني. إضافة لعملها على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية للعاملين في مقر الوزارة والمكاتب المنتشرة في الضفة الغربية. وكذلك المراكز الإيوائية والتأهيلية.

وما يلفت الانتباه على صعيد النوع الاجتماعي هو تحويل الإدارة العامة لتنمية المرأة إلى دائرة ضمن الإدارة العامة لشؤون الأسرة. واقتصار الكادر العامل فيها على مديرية الدائرة. حيث لم يتم استكمال باقي التعيينات المقررة للدائرة حتى الآن. وفي الوقت ذاته. لم يرافق هذه الخطوة تطوير داخلي للإدارة العامة لشؤون الأسرة. وباقي إدارات الوزارة. بحيث تكون الوزارة ككل واعية ومستجيبة للنوع الاجتماعي. أو على الأقل ضمان وجود شخص واحد في كل إدارة عامة يحمل مسؤولية متابعة تضمين النوع الاجتماعي في مختلف مجالات عمل الإدارة. وعملياً. لم يتم توفير التدريب اللازم والمستمر للكادر العامل في الإدارة العامة لشؤون الأسرة خصوصاً. وباقي إدارات الوزارة عموماً. حول قضايا النوع الاجتماعي. كل ذلك ساهم في تجريد مديرية الدائرة من الإمكانات اللازمة. التي يمكن أن تساعد في تنفيذ إحدى مهامها الأساسية لمتابعة/ مراقبة تضمين النوع الاجتماعي في الإدارات المختلفة. ولوحظ عند مراجعة مهام الدائرة أن هناك عدم وضوح في طبيعة المهام التي يجب أن تناط بالدائرة على اعتبار أنها بالأساس جهة معنية بمتابعة ورصد الفجوات ومدى تضمين النوع الاجتماعي في الوزارة. واقتراح السياسات اللازمة لجسر فجوة النوع الاجتماعي. طبعاً إلى جانب عملها التنفيذي المتعلق بالتوعية والإرشاد.

أما بخصوص الكادر العامل في الوزارة. فيشير تقرير "قانون الموازنة العامة السنة المالية 2012". الصادر عن دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية. أن هناك 1431 موظفاً وموظفة عملوا في وزارة الشؤون الاجتماعية خلال عام 2011. وارتفع هذا العدد إلى 1448 موظفاً وموظفة في عام 2012 (الملحق جدول رقم 2). ويوضح الجدول أدناه هيمنة العنصر النسوي على الكادر العامل في الوزارة. ولكن يمكن فهم هذا في إطار التقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس الذي ينظر للعمل الاجتماعي الرعائي كمهمة تقليدية مرتبطة بالنساء. خاصة وأن النساء يمثلن أيضاً غالبية ضمن جمهور المراجعين لمكاتب الوزارة في المديرية. ومع ذلك. يهيمن الرجال على غالبية المناصب العليا في الوزارة باستثناء منصب المدير العام. وكذلك منصب الوزارة السياسي. ويلاحظ أن النساء يشكلن غالبية في الهيئات الأدنى مثل رئيس قسم ورئيس شعبة. وبالتالي هن أقل تأثيراً على صنع القرارات ورسم السياسات والخطط والبرامج.

جدول رقم (11): توزيع الموظفين في الوزارة حسب المنصب والجنس لعام 2012

المجموع	غزة		الضفة		المنصب
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
3	-	1	-	2	وكيل/ وكيل مساعد
5	1	1	3	1	مدير عام
150	15	48	36	51	مدير
213	7	13	123	70	رئيس قسم
160	18	18	96	28	رئيس شعبة
6	0	0	3	3	وحدة
23	0	3	7	13	موجه مهني
15	0	1	5	9	مسؤول مكتب
6	0	0	3	3	مستشار
581	41	85	276	180	المجموع



ويلاحظ التباين بين قطاع غزة والضفة الغربية. حيث تقل نسبة النساء العاملات في مكاتب الوزارة في قطاع غزة مقارنة بالرجال في غالبية المناصب. سواء العليا أو الدنيا منها. وليس واضحاً إن كان ذلك تركة سابقة لما قبل الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. تعود أساساً لثقافة تمييزية بين الجنسين. أم هو نتاج لسياسات تمييزية تمارسها حكومة حماس.

كما يشير الجدول رقم (12) أدناه إلى مستوى عالٍ من تكافؤ الفرص بالترقيات لكل من الذكور والإناث. بل على العكس. كان نصيب الإناث من الترقيات للمناصب الوسيطة والدنيا. أعلى من ذلك المتاح للذكور. فيما كانت الترقية للمناصب العليا من نصيب الرجال موزعين على الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (12): توزيع الموظفين الذين تمت ترقيتهم في الوزارة حسب المنصب والجنس لعام 2012

المجموع	غزة		الضفة		الترقية
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
2	0	1	0	1	ترقيات لمنصب عليا
73	5	26	24	18	ترقيات لمنصب وسيطة
9	0	0	6	3	ترقيات ضمن المناصب «الدنيا»
84	5	27	30	22	المجموع

وعلى الرغم من أن قانون الخدمة المدنية يراعي في بعض جوانبه الأدوار والمسؤوليات المختلفة للرجال والنساء الموظفين في الوزارة. من خلال منح النساء إجازة الأمومة. وساعة الرضاعة مدفوعة الأجر. إلا أن الوزارة لم تعمل على تطوير دورها في التخفيف من أعباء الدور الإيجابي ومسؤوليتها في رعاية الأطفال مثل توفير حضانة للموظفات في الوزارة على سبيل المثال.

التمثيل العددي الواسع للنساء في الوزارة. ووصول بعضهن لمراكز صنع القرار لا يعني وحده بالضرورة. الوعي والتحسس لقضايا النوع الاجتماعي. فوعي وإدراك النساء وكذلك الرجال لقضايا النوع الاجتماعي. بما فيها اختلاف النساء الرجال في: المكانة داخل المجتمع. والأدوار والمسؤوليات المتوقعة اجتماعياً من كل منهما. والوصول والسيطرة على المصادر والموارد. وبالتالي اختلاف حاجاتهم؛ كل ذلك يشكل خطوة نحو تحقيق العدالة بين النساء والرجال. من هنا تبرز أهمية التدريب على قضايا النوع الاجتماعي لكلا الجنسين وعلى جميع مستويات العمل في الوزارة. ومكاتبها في المديرية. وكذلك المراكز. والأهم متابعة كيفية ممارسة وتطبيق التدريب على أرض الواقع. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات توضح أعداد الحاصلين على تدريب على النوع الاجتماعي داخل الوزارة ونوعية التدريب. إلا أن المقابلات مع المدراء العاميين ومدراء المكاتب أشارت إلى محدودية المشاركة في هذا النوع من الدورات. وهي تقتصر بالغال على النساء. إلى جانب زيادة أعداد النساء في مراكز صنع القرار والوعي لقضايا النوع الاجتماعي. وهناك ضرورة لتوفير بيئة وإرادة سياسية معنية بالنوع الاجتماعي. وكذلك توفير المصادر المادية والبشرية اللازمة لتحقيق البرامج والمشاريع المصممة على أساس النوع الاجتماعي.

## 5.2. ميزانية الوزارة ومدى استجابتها للنوع الاجتماعي

ترتبط طبيعة سياسات وخدمات قطاع الخدمات الاجتماعية بصورة أساسية بالواقع التنموي والاقتصادي والسياسي للدولة. وعلى مدار السنوات الماضية تباينت مخصصات وزارة الشؤون

الاجتماعية الضئيلة أصلاً، ولكن الواضح هو التذبذب في حصة الوزارة من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وذلك وفقاً لعدة عوامل، منها: أولويات السلطة الفلسطينية التي تشكلها مصالحها كسلطة، وتأثيرات وإملاءات الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي، إضافة إلى حجم المساعدات المالية وسياسات التمويل الخارجية، وكذلك مستوى أو حدة الطلب على خدمات الوزارة. ومع أن هذه الدراسة ليست بصدد تحليل متخصص ومتعمق لموازنة السلطة الفلسطينية وإشكالاتها، لكن لا مناص من التطرق إلى بعض الجوانب التي تتقاطع مع القضايا التي تطرحها الدراسة، حيث تلعب الموارد والمصادر ومن يصل إليهما ويسيطر عليهما أهمية بالغة في تحديد علاقات القوة في مختلف المجالات. أولاً: سياسات السلطة الفلسطينية المالية المرتكزة أساساً على محاولات زيادة الإيرادات المحلية وتقليص النفقات بهدف تقليص العجز بالموازنة، من دون تحليل دقيق لواقع أننا ما زلنا نعيش في ظل صراع مستمر مع الاحتلال الاستيطاني، تسهم في إفقار شرائح جديدة في المجتمع الفلسطيني، وتكشف السياسات المالية كما عكستها بنود الموازنة للعام 2012 عدم جدية السلطة في تبني اتجاه مقاوم للهيمنة البنيوية والتدميرية للاحتلال الإسرائيلي وما لهذه الهيمنة من آثار سلبية تدميرية على قدرة الفلسطينيين في تبني سياسات جديدة تحقق التنمية والرفاه الاجتماعي للسكان. وفي الوقت ذاته، تعكس معطيات الموازنة أن قطاع الحماية لا يشكل أولوية للسلطة الفلسطينية مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، مثل الأمن كما توضح الأرقام المطروحة أدناه<sup>9</sup>. ويمكن فهم هذا الوضع في إطار سياسات الليبرالية الجديدة التي تبناها السلطة الفلسطينية وتقوم على انسحاب الدولة من تقديم الخدمات المجانية أو المدعومة للسكان، بل وتعمل على خصخصتها وعلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في هذا المجال. وعلى الرغم من أنه لم يتم المساس في مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية في موازنة العام 2012 مقارنة بغيرها من الوزارات، فإن ذلك لم يتأت إلا بعد ضغوط هائلة مارستها الوزارة على الحكومة وفقاً لما ورد في المقابلات مع الهيئة القيادية في الوزارة. من هنا نرى أن مخصصات الوزارة بالكاد ساهمت في تغطية الطلب المتزايد على الخدمة نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية للسكان للأسباب التي ناقشناها سابقاً، وبطبيعة الحال يصبح من الصعب الحديث عن إجراء تحولات نوعية عميقة في نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة.

أما التغيير في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية، فله تبعاته على النوع الاجتماعي، حيث يسهم تدني مخصصاتها في تراجع أو على الأقل محدودية دورها في تقديم الخدمات لكل من النساء والرجال كمستفيدين مباشرين من هذه الخدمات، كما يسهم في إضعاف قدرة الوزارة على تلبية احتياجات النساء الخاصة، كما في حالة النساء المعنفات، وأيضاً محدودية الخدمات المقدمة لبعض الفئات المهمشة تؤدي إلى زيادة أعباء النساء ومسؤولياتهن لتوفير الخدمات والرعاية لأسرهن، كما هي الحال، مثلاً، عند عدم توفر مراكز كافية لرعاية المعاقين.

9 يوضح قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012 التباين في توزيع المصادر المالية بين القطاعات المختلفة، حيث تم تخصيص المبالغ التالية للقطاع الأمني: وزارة الداخلية والأمن العام 888097 ألف دولار، وزارة الداخلية - مركزية 18.816 ألف دولار، الإدارة المالية - مركزية 863.066 ألف دولار، مفوضية التوجيه الوطني 6.215 ألف دولار، أي ما مجموعه 1.776.194 ألف دولار، في المقابل بلغت المخصصات الإجمالية لوزارة الشؤون الاجتماعية كالتالي: وزارة الشؤون الاجتماعية 298.238 ألف دولار، الشؤون الاجتماعية - مركزية 153.221 ألف دولار، مؤسسة رعاية أسر الشهداء 145.016 ألف دولار، أي ما مجموعه 596475 ألف دولار، وبما يعادل نحو ثلث مخصصات القطاع الأمني (وزارة المالية، 2012)، ويؤشر هذا إلى مدى ارتهاق السلطة الفلسطينية لاشتراطات الكيان الاستيطاني والمؤسسات التمويلية التي تسعى أولاً لتحقيق الاستقرار الأمني الإسرائيلي، عبر تركيز دعمها للأجهزة الأمنية الفلسطينية لضمان السيطرة على الوضع الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة، على حساب أولويات أخرى للمجتمع الفلسطيني.

## جدول (13): إنفاق وزارة الشؤون الاجتماعية حسب بنود الإنفاق الرئيسية لعامي 2010 و2011

النفقات	2011		2010	
	الميزانية الفعلية	الميزانية المطلوبة	الميزانية الفعلية	الميزانية المطلوبة
الرواتب والأجور	50.289	50.288.718	51.470.2	53.739
النفقات التشغيلية	10.247	12.105.523	10.097.9	11.005.4
النفقات التحويلية	651.431	651.431.011	751.669.0	456.846
إجمالي النفقات الجارية	711.967	713.825.252	813.2371	521.590.4

المصدر: بيانات وإحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك تراجع في الميزانية الفعلية لوزارة الشؤون الاجتماعية. وبصورة أساسية في بند النفقات التحويلية. وإن كان هناك تماثل بين الميزانية المطلوبة والميزانية الفعلية. الأمر الذي قد يعني تقليصاً في أعداد المستفيدين من خدمات الوزارة أو تقليص بعض الخدمات. ويخشى أن تكون النساء هن أول المتضررات من هذا التراجع. في الواقع. لا يمكن الجزم إن كانت المرأة هي المتضررة الأساسية أم غيرها. حيث إن ميزانية الوزارة لا تقدم بيانات كافية تساعد في رصد العدالة في توزيع الموارد بين الجنسين. ولكن بعض الجداول التي ذكرت سابقاً بينت أن هناك احتمالية لعدم العدالة في توزيع مصادر وموارد الوزارة (خدماتها) بصورة عادلة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال شكلت النساء المستفيدات من الدفعة الرابعة للمساعدات النقدية نحو 43% من مجموع المستفيدين. ولكن حصتهن بلغت 38.6% فقط من إجمالي هذه المساعدات. مرة أخرى. لا يمكن الجزم إن كان هذا ناجماً عن سياسة تمييزية بين النساء والرجال. أم أنه مرتبط بكون المساعدات المقدمة تحدّد وفقاً لحجم الأسرة- وغالباً ما تكون الأسر التي ترأسها امرأة أقل حجماً من تلك التي يرأسها رجل- أم كلا الأمرين معاً. لكن أمثلة أخرى تظهر نوعاً من التمييز من منظور النوع الاجتماعي. مثل تدني حصة الفتيات مقارنة مع الفتيان من فرص التدريب الذي توفره مراكز التأهيل والتدريب. وهذا مرتبط بدوره في التمييز بين النساء والرجال في حجم المخصصات المرصودة لهم. ما يعني أن تقليص موازنة الوزارة. وارتفاع تكلفة بناء. وتأسيس مراكز وبرامج التدريب. تأتي على حساب حصص النساء مقارنة بالذكور.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه خلال الأعوام الماضية. جرى تدريب لعدد من كوادر الوزارة على إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بالتنسيق مع مؤسسة مفتاح. لكن هذا التدريب لم يترجم عملياً في إعداد الموازنات اللاحقة. وهذا يستوجب ضرورة الوقوف أمام هذه التجربة وتقييمها لتحديد السبل الكفيلة لتجاوز هذه الفجوة. هذه الدراسة تؤكد أهمية العمل على تخطي مسألة الموسمية وضعف الاستمرارية في التدريب. إلى جانب الضعف في التدريب من خلال العمل والممارسة. وانعدام المتابعة بعد انتهاء التدريب. وهذه مسؤولية مشتركة بين جهة التدريب والجهة المتلقية له.







### 3. تقييم الخدمات الاجتماعية من قبل المراجعين والمراجعات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي

يقدم هذا الجزء عرضاً وتحليلاً لنتائج المسح الميداني لوجهات نظر المراجعين والمراجعات لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي. يوضح بدايةً المنهجية المستخدمة في الدراسة. ثم يستعرض أهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والصحية للمراجعين والمراجعات الذين تمت مقابلتهم (عينة البحث). ويحلل ويعرض لاحقاً أهم مؤشرات تقييم المراجعين التي تتضمن الهدف من الزيارة والبرامج الأساسية التي يتوجه لها المستفيدون والمستفيدات. ثم يتناول عملية التعرف على خدمات الوزارة والمعوقات التي تواجه المراجعين للحصول على الخدمات. ومن ضمنها المدة التي يحتاجونها للوصول لمكاتب المديريات. فيما يناقش القسم الأخير درجة الرضى عن الخدمة في مكاتب المحافظات.

#### 1.3. منهجية المسح الميداني

كما ذكر سابقاً، تهدف الدراسة إلى فحص مدى الرضى عن خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور المستفيدين والمستفيدات (سواء كانوا مستفيدين حاليين أو تقدموا بطلب الحصول على الخدمة ولم يحصلوا عليها بعد). وبشكل أكثر تحديداً، من منظور النوع الاجتماعي. كما حددتها مؤسسة مفتاح. وترصد الدراسة الاختلافات بين النساء والرجال في تقييمهم ورؤيتهم للخدمات التي تقدمها الوزارة. وإذا ما كان الواقع وكذلك الانطباع السائد لديهم بأن سياسات وبرامج الوزارة توفر عدالة في توزيع المصادر بين الجنسين، أو المعاملة اليومية في مكاتب الوزارة. وكذلك توفير فرص متكافئة لكل منهما. ولتحقيق الهدف، تضمنت منهجية البحث إجراء مسح ميداني. وقد شكل مراجعو مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية إطاراً لمجتمع الدراسة. واختيرت مكاتب مديريات الوزارة لكونها تمثل حلقة الوصل المباشرة بين الوزارة والفئات المستفيدة من خدماتها. والجهة المنفذة لسياسات وبرامج ونشاطات الوزارة في المحافظات. وعموماً، تقوم مكاتب الشؤون الاجتماعية المنتشرة في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة بمتابعة القضايا الاجتماعية. للفئات الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني، والفئات المهمشة من مسنين ومعاقين وسجناء وأطفال ونساء معنفات. كما تشرف مكاتب المحافظات على المراكز والمؤسسات الاجتماعية للوزارة في المحافظات. وتم اختيار العينة من 13 نقطة بحثية في كل مديرية من مديريات وزارة الشؤون بما فيها مقر الوزارة. وقد سعت الدراسة إلى تحقيق تمثيل متساوٍ للرجال والنساء في غالبية المحافظات. وذلك بهدف استبيان وجهة نظر الجنسين حول مدى رضاهم عن الخدمات. مع العلم أن نسبة النساء المراجعات لمكاتب المديريات تفوق نسبة الرجال وفقاً لأقوال مدراء المكاتب. كما تم تمثيل جميع محافظات الضفة الغربية بنسبة متساوية قدر الإمكان. باستثناء محافظة الخليل نظراً لوجود مكتبين لخدمات الشؤون الاجتماعية في هذه المحافظة، التي تتسم بارتفاع نسبة سكانها والانتشار العالي للفقر بينهم.

وسبق عملية تنفيذ المسح الميداني تدريب عدد من الباحثات الميدانيات على الاستبيان لمدة يوم واحد. وقد جمعت المعلومات خلال المسح الميداني الذي جرى في الفترة بين 2012/5/27 و2012/6/8، وجمعت المعلومات على مدار ثلاثة أيام موزعة على مدار أيام الأسبوع. التي تشهد إقبالاً متفاوتاً على مكاتب المديريات. وبلغ حجم عينة المسح 548 مراجعاً ومراجعة. وقد تم اختيارهم بصورة عشوائية من



المراجعين والمراجعات لمكاتب الوزارة للتعرف على وجهة نظرهم في الخدمات المقدمة لهم. وانطباعاتهم الشخصية حولها. والخدمات التي يأملون الحصول عليها. ثانياً. إجراء مقابلات معمقة ومناقشات في مجموعتين بؤريتين مع عدد من المستفيدين والمستفيدات من خدمات الوزارة. ومجموعة بؤرية خاصة من مدراء مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية.

### 2.3. لمحة عامة عن الخصائص الديموغرافية للمراجعين والمراجعات لمكاتب الوزارة

لضرورات البحث في التعرف على وجهة نظر وانطباعات كلا الجنسين حول نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب المديرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. كان هناك حرص على تمثيل كل من الرجال والنساء بنسبة متساوية قدر الإمكان في عينة المسح. وأُنشأت ملاحظات وتقارير الباحثات الميدانيات إلى أن أعداد النساء المتوجهات لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تفوق أعداد الرجال في العديد من المحافظات مثل الخليل ونابلس. مع بعض الاستثناءات في مديرتي رام الله وسلفيت. وعلى العموم، فقد شكلت النساء اللواتي تجاوبن مع المسح 53.2% من مجموع الذين تمت مقابلتهم. فيما شكل الرجال 46.8% من المجموع. بصورة عامة. تعتبر النساء أكثر المراجعات لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد يعود ذلك لارتباط الرجال بسوق العمل في بعض الحالات. وربما يعود إلى ترفع الرجال عن القيام بهذه المهمة كونها تخط من شأن صاحبها من منظور مجتمعي في حالات أخرى. خاصة تلك المتعلقة بطلب المساعدات المالية والغذائية.

ويوضح الجدول أدناه أن الفئات العمرية الوسيطة هي أكثر الفئات طلباً لخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. ومن منظور النوع الاجتماعي. يلاحظ أن هناك تفاوتاً بين الذكور والإناث. فالنساء في الفئات العمرية أقل من 30 عاماً وأكبر من 60 عاماً أقل إقبالاً على طلب الخدمة من الرجال. وربما يعود الفرق في الفئة العمرية الصغيرة للقيود الاجتماعية المفروضة على حركة النساء الصغيرات في السن. وقد يعود أيضاً لثقل الأعباء الأسرية الملقاة على عاتقهن في رعاية الأطفال الصغار، إضافة إلى ارتفاع احتمال كون غالبية النساء في هذه المرحلة العمرية من فئة النساء المتزوجات. وهناك من يتكفل بإعالتهن وعدم الحاجة لطلب المساعدة من الوزارة. أما بخصوص المسنات. فهناك احتمالية صعوبة التنقل بالنسبة لهن. أو عدم توفر الإمكانيات المادية لتغطية تكلفة الوصول للوزارة. أو لعدم امتلاك المعلومات حول وزارة الشؤون الاجتماعية وكيفية الوصول إليها. مع ملاحظة ارتفاع نسبة الأمية في صفوف هذه الفئة من النساء.

من ناحية أخرى. يلعب التعليم دوراً مهماً في حماية الأسرة من الحاجة لخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. حيث يبين الجدول ذاته أن نسبة طالبي الخدمات من حملة شهادة الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس لم تتجاوز 2.9% و 2.7% على التوالي من مجموع المراجعين والمراجعات لمكاتب مديرية وزارة الشؤون الاجتماعية. ويشير الجدول إلى وجود فروقات بين الفئات التعليمية للنساء والرجال المراجعين لمديريات الوزارة. حيث تشكل النساء الحاصلات على التعليم الابتدائي فأقل حوالي 60% من مجموع المراجعات للوزارة. في المقابل. فإن نسبة حملة الشهادة الابتدائية فأقل من الرجال تشكل 45% من بين المراجعين الذكور لمكاتب المديرية. وتبدأ النسبة بالتراجع بين النساء اللواتي أنهين المرحلة الإعدادية على عكس الرجال. الأمر الذي يشير إلى أن البطالة في صفوف الرجال ربما تكون هي العامل الأساسي في ظهور حاجتهم للمساعدة. وليس انخفاض المستوى التعليمي.

جدول (14): الخصائص الديمغرافية للمراجعين والمراجعات لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية عام 2012

المجموع	أنثى	ذكر	
<b>العمر</b>			
3.8	2.1	5.8	22-15
7.3	6.8	7.8	30-23
20.6	21.2	19.8	40-31
29.3	32.5	25.7	50-41
24.4	24.7	24.1	60-51
14.6	12.7	16.7	60 فأكثر
<b>الحالة التعليمية</b>			
15.7	20.5	10.1	أمية / أمية
8.2	10.6	5.4	ملم / ملمة
29.0	29.5	28.4	ابتدائي
26.4	23.3	30.0	إعدادي
15.1	10.3	20.6	ثانوي
2.9	2.4	3.4	دبلوم متوسط
2.7	3.4	1.9	بكالوريوس
<b>الحالة الاجتماعية</b>			
12.4	15.1	9.3	أعزب / أعزباء
64.5	46.2	85.2	متزوج / متزوجة
6.6	10.6	1.9	مطلق / مطلقة
15.1	25.3	3.5	أرمل / أرملة
1.4	2.7	0.0	أخرى + منفصلة
<b>حجم الأسرة</b>			
5.3	-	-	1
25.2	-	-	4-2
37.5	-	-	7-5
23.1	-	-	10-8
8.4	-	-	11 فأكثر
<b>المعانة من الإعاقة</b>			
25	15.8	35.4	نعم
75	84.2	64.6	لا

حجم الأسرة يلعب أيضاً دوراً مهماً في الانزلاق إلى الفقر. حيث سجلت الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 5 إلى 7 أفراد أعلى نسبة في صفوف المتوجهين لطلب المساعدة. ولكن ذلك لم يقلل من أهمية حاجة الأسر سواء كانت صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم.



وتشكل الحالة الزوجية، ووجود معيل ذكر عاملاً مهماً في حماية النساء من الفقر والعوز على عكس الرجال. فأكثر من 50% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن أفدن بأنهن عازبات (15.1%). ومطلقات (10.6%). وأرامل (25.3%). أو منفصلات (2.7%). فيما حوالي 85% من الرجال هم من المتزوجين. ولا بد من الإشارة هنا إلى محدودية نسبة الرجال الأرامل والمطلقين الباقين دون زواج في المجتمع الفلسطيني مقارنة مع النساء. حيث غالباً ما يتزوج الرجال بعد الطلاق أو وفاة الزوجات على عكس النساء اللواتي يملن أو ربما يخضعن لضغوط ثقافية بعدم الزواج مرة أخرى والبقاء لرعاية الأبناء.

من ناحية أخرى، بينت بيانات المسح الميداني أن 43.3% من أسر الأفراد الذين تمت مقابلتهم لا يوجد لديها أي فرد في سن العمل. فيما 42.0% من هذه الأسر لديها فرد واحد في سن العمل. علماً بأن وجود فرد في سن العمل لا يعني بالضرورة التحاقه في سوق العمل. فيما تشير البيانات إلى أن 12.1% من الأسر لديها شخصان في سن العمل. هذا يوضح ارتفاع نسبة الإعالة في هذه الأسر. وأن اعتمادهم على مصادر دخل خارجية يعود أساساً لافتقارهم لمن يقوم على إعالتهم. أو لعدم قدرة المعيل المفترض على العمل لأسباب عدة، بعضها صحي. أو عدم توفر فرص العمل بدوام كامل. وهذا ما يؤكد الجدول أدناه.

ويشكل التفرغ للأعمال المنزلية (40.4%). والعجز عن العمل لظروف صحية (20.4%). وكذلك محدودية فرص العمل والبطالة (مشتغلة جزئي 17.1%. بطالة 8.0%). عوامل رئيسية للانزلاق إلى الفقر. وبالتالي الحاجة لخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. ويوضح الجدول فروقاً نوعية بين أسباب فقر النساء والرجال. ففيما يرتبط فقر النساء وحاجتهن للمساعدة بشكل أساسي بتفرغهن للمهام المنزلية بواقع 73.3% من مجموع النساء. أي بقائهن خارج سوق العمل. وبنسبة 10.3% بسبب العجز عن العمل لظروف صحية أو كبر السن. وكان العجز والمرض (31.9%) سبباً أساسياً لتوجه الرجال لطلب خدمات مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية. وبنسبة مقارنة العمالة الجزئية (31.1%) والبطالة (16%). أي تعثرهم في الحصول على العمل المناسب الذي يوفر لهم حياة كريمة. ويمكن القول إن الإعاقه لدى النساء خاصة المتزوجات لا تؤدي بالضرورة إلى الفقر. حيث يتوقع من الزوج إعالتها. أما في حالة الإعاقه لدى الذكور، فإنها بالغالب تؤدي إلى الفقر. حيث يتوقع منه إعالة الأسرة. وتؤكد بعض هذه الأسباب الدور الرئيسي الذي يلعبه الاستعمار الإسرائيلي في إفقار الفلسطينيين. حيث أدت هيمنته على الاقتصاد الفلسطيني وتدميره لبنيته التحتية إلى تقليص فرص عمل الرجال. وحدث من دخول النساء لسوق العمل. من خلال إضعاف قدرة السوق الفلسطينية على توفير الحوافز المشجعة للنساء للخروج من المنزل والانخراط في سوق العمل.

من ناحية أخرى، تشير بيانات المسح إلى مدى سوء الأوضاع في هذه الأسر. فكما يظهر من الجدول أدناه. فإن حوالي 40% من الأسر أفادت أن متوسط دخلها الشهري لا يتجاوز 500 شيقل بالشهر. فيما يتراوح متوسط دخل ربع هذه الأسر بين 500 إلى 999 شيقلاً. أي أن ما يزيد عن ثلثي أسر المراجعين والمراجعات للمكاتب يعيشون في مستوى يقل عن خط الفقر المدقع. ما يعني تردياً عظيماً في المستوى المعيشي لهذه الأسر على العموم. ويمكن أن يكون الوضع أكثر سوءاً في حالة العديد من الأسر. خاصة تلك التي يزيد حجمها على 5 أفراد. والتي شكلت ما يزيد على ثلثي أسر المراجعين والمراجعات لهذه المكاتب. وعلى الرغم من أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعتمد مقياس الاستهلاك وليس الدخل من ناحية. وأن الإجابات المتعلقة بالدخل قد لا تكون دقيقة في حالات عديدة من ناحية أخرى؛ فإن المؤشر السابق يعطينا فكرة عامة حول مدى تردّي الأوضاع المعيشية لهذه الأسر. والمؤشر السابق أيضاً يؤكد مصداقية عالية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في اختيارها للفئات المستهدفة. والعدالة في توزيع مصادرها.

جدول رقم (15): مؤشرات اقتصادية حول أسر المراجعين والمراجعات لمكاتب الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية لعام 2012 وفقاً للجنس

المجموع	أنثى	ذكر	
<b>العلاقة بقوة العمل</b>			
4.4	2.4	6.6	مشتغلة/ متفرغة/ بوقت كامل
17.1	4.8	31.1	مشتغلة/ جزئياً
8.0	1.0	16.0	متعطلة/
40.4	73.3	3.4	متفرغة/ لأعمال المنزل
2.7	1.4	4.3	طالب/ة متفرغ للدراسة
20.4	10.3	31.9	عاجزة عن العمل (ظرف صحي/ كبر السن)
6.9	6.8	7.0	لا يعمل/ تعمل. يبحث/ تبحث عن عمل
<b>متوسط الدخل الشهري (باستثناء مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية)</b>			
39.3			أقل من 500
24.5			500-999
15.2			1000-1499
10.6			1500-1999
6.7			2000 فأكثر
3.7			لا أعرف

### 3.3. أسباب مراجعة مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية: التباين في حاجات النساء والرجال

تشير بيانات المسح إلى أن الطلب الأساسي للمتقدمين لطلب المساعدة من الوزارة ينصب بنسبة كبيرة حول برنامج التحويلات النقدية وكذلك المساعدات التكميلية التي تشمل المساعدات الغذائية والتأمين الصحي، وكذلك المساعدات الطارئة، حيث وصلت إلى 52%. يليها برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والمحرومة وبرنامج الرعاية والدفاع الاجتماعي بواقع 11.3% و11.8% على التوالي. ويلاحظ من الجدول رقم (16) أدناه الفروقات النوع اجتماعية على طلب الخدمة، فقط كانت نسبة النساء المراجعات لبرامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية أكبر من الرجال بواقع 54.1% للنساء من مجموع النساء، فيما شكل الطلب على ذات البرنامج هدفاً لحوالي 50.6% فقط من مجموع الذكور. وكان الرجال أكثر طلباً على خدمات برنامج رعاية وتمكين الأشخاص المعاقين. الطلب المرتفع للذكور على خدمات المعاقين ربما يعود بعض أسبابه إلى ارتفاع نسبة المعاقين الذكور مقارنة بالإناث في الضفة الغربية، وربما أيضاً بسبب الثقافة المحلية المتحيزة جندياً لصالح الرجال، التي قد تضع قيوداً كبيرة على حركة النساء المعاقات، أو تخجل من ظهور النساء المصابات ببعض أنواع الإعاقة في الحيز العام.

جدول رقم (16): توزيع المراجعين والمراجعات لمكاتب الشؤون الاجتماعية في المحافظات وفقا للبرامج المقدمة من الوزارة وجنس المراجعين

المجموع	جنس المراجع / المراجعة		البرنامج
	أنثى	ذكر	
52.5	54.1	50.6	برنامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية
0.7	0.7	0.8	برنامج حماية ورعاية وتأهيل المرأة والطفل
11.3	13.4	8.9	برنامج التمكين للأسر الفقيرة والمحرومة
11.8	13.4	10.1	برنامج الرعاية والدفاع الاجتماعي
8.4	4.5	12.8	برنامج رعاية وتمكين الأشخاص المعاقين
0.2	0.3	00	برنامج المشاركة مع الجمعيات الخيرية
15.1	13.7	16.7	أخرى
100	100	100	المجموع

ملاحظة: تم تحديد البرامج بناء على ما ورد في وثائق وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 2011.

وتعمق أكبر في تحليل الفروق بين النساء والرجال. نجد أن النساء على سبيل المثال تركزت مطالبهن ضمن برنامج التحويلات النقدية والمساعدات التكميلية على طلب المساعدات النقدية والغذائية. فيما تركز طلب الرجال على المساعدات الصحية. وعلى الأخص التأمين الصحي. فقد أفادت 38.7% منهن أنهن جئن إلى مكتب مديرية وزارة الشؤون الاجتماعية للمراجعة بخصوص برنامج التخفيف من حدة الفقر للأسرة والأفراد من خلال تأمين احتياجاتهن الأساسية. مقابل 34.1% من المراجعين الذكور أشاروا إلى أنهم حضروا للمكتب لنفس السبب. والحال ذاته بخصوص طلب المساعدة لتحسين المستوى الغذائي للأسرة وتوفير الحاجات الأساسية لها من مواد غذائية واحتياجات أخرى. بواقع 25.8% للنساء و22.3% للرجال. وكانت النسبة بخصوص طلب المساعدة على تحسين الرعاية الصحية للأسر الفقيرة والفئات المهمشة لصالح الرجال. فهناك 43.2% من الرجال أفادوا أنهم قدموا للمكتب لطلب هذا النوع من المساعدة. مقابل 41.4% من النساء قلن إنهن قمن للمكتب لذات السبب. ويشير هذا إلى أن الرجال ما زالوا يأنفون طلب المساعدات النقدية. ولكنهم أكثر تقبلا لطلب المساعدات التي لا تشير بالضرورة إلى حالة العوز والفقر المدقع. النساء (14.4% من مجموع النساء) كن أكثر إقبالا على برنامج التمكين الاقتصادي من الرجال (12.9% من مجموع الرجال). ويمكن إعادة ذلك إلى أن الرجال يبحثون عن فرص عمل أفضل من تلك التي يؤمنها برنامج الإقراض أو أنهم وصلوا أصلا للشؤون الاجتماعية لأنهم عاجزون عن العمل. وبالتالي. فإن برنامج الإقراض لا يلبي حاجاتهم أو العكس. أي أنهم لا يلبون أو لا تتوفر لديهم اشتراطات الحصول على القرض. وفي الوقت الذي كانت فيه النساء أكثر اهتماما بطلب المساعدة في قضايا رعاية الأيتام والمسنين. كان الرجال أكثر اهتماما بمتابعة قضايا حماية وحضانة الأطفال والأحداث والمعاقين. فيما تساوى الرجال والنساء الذين أفادوا أنهم حضروا للمكتب لمتابعة قضايا مرتبطة بحماية وتأهيل النساء المعنفات والنساء في ظروف صعبة داخل الأسرة. وهو ما يتطلب المزيد من الفحص والدراسة (لمزيد من المعلومات حول نوعية البرامج والخدمات يمكن العودة إلى الملحق الجدول رقم (4)).

يشار إلى أن ما يزيد على 50% من المراجعين والمراجعات لمكاتب الوزارة قد مضى عليهم 3 أعوام فأقل كمستفيدين من خدمات الوزارة. فيما 13.7% لم يتلقوا أية خدمة بعد. خاصة الرجال. وتعتبر النساء مستفيدات مستمرات من خدمات الوزارة بنسبة أكبر من الرجال. حيث نجد أن حوالي ربع النساء

قد مضى على استفادتهن من برامج الوزارة 7 سنوات فأكثر. مقابل 13.3% من الرجال. وربما يعود هذا أساساً إلى أن نسبة كبيرة من النساء المستفيدات من خدمات الوزارة هن من الأرامل أو النساء المطلقات والعازبات واللواتي لا توفر لهن الوزارة السبل الكافية لتمكينهن للاستغناء عن خدمات الوزارة. أو لا يمكنهن الاستغناء عن خدمات الوزارة بسبب كونهن مسؤولات عن تربية الأطفال ورعاية الأسرة ولا يمكنهن الخروج للعمل. علماً بأن هناك حوالي 13% من تمت مقابلتهم هم من الحالات الجديدة التي لم تتلقَ أي نوع من المساعدات حتى لحظة إجراء المقابلات. ما يعني استمرار ارتفاع الطلب على خدمات الوزارة (جدول رقم 17).

**جدول رقم (17): توزيع المراجعين/ات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً لمدة الحصول على الخدمة وجنس المراجعة**

المجموع	جنس المراجع/ المراجعة		مدة الحصول على الخدمة
	أنثى	ذكر	
15.1	14.4	16.0	العام الحالي فقط
38.0	36.0	40.2	سنة واحدة-3 سنوات
13.7	14.4	12.9	4-6 سنوات
19.5	25.0	13.3	سبع سنوات فأكثر
13.7	10.3	17.6	لم أتلق أي خدمة حتى اللحظة
100	100	100	المجموع

### 4.3. المعوقات والصعوبات للوصول والحصول على الخدمة

يواجه المستفيدون من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية العديد من العقبات والصعوبات خلال سعيهم للحصول على الخدمة. قضية المعرفة عن مصادر الخدمات والقدرة على الوصول إليها تعتبر من القضايا المهمة من منظور النوع الاجتماعي. حيث يتوقع أن النساء يواجهن صعوبات وقيوداً مختلفة عن تلك التي تواجه الرجال. وتوضح بيانات المسح الميداني أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الذين تمت مقابلتهم من النساء والرجال قد سمعوا عن خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال علاقاتهم الشخصية. سواء كان ذلك عن طريق الأصدقاء أو عن طريق الأقارب. فيما سمع أقل من 5% منهم عن الخدمات من خلال وسائل الإعلام. الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تطوير آليات عمل الوزارة للوصول إلى المحتاجين للخدمة. خاصة تلك الفئات التي تفتقر للقدرة على الوصول للمكاتب من مسنين ومعاقين. وخاصة النساء منهم (انظري الملحق جدول رقم (5)).

فيما يلاحظ من الجدول أدناه أن الصعوبات الأساسية التي يواجهها المراجعون والمراجعات لمكاتب ومراكز وزارة الشؤون الاجتماعية تتجسد في الصعوبات المالية. وذلك وفقاً لأقوال 22.2% من تمت مقابلتهم. في حين تشكل نقص الخدمات صعوبة ثانية لهم. حيث واجهت 16.0% من تمت مقابلتهم.

جدول رقم (18): توزيع المراجعين/ات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً لمعيقات الوصول والحصول على الخدمة وجنس المراجعين في محافظات الضفة الغربية لعام 2012

المجموع	جنس المراجع/ المراجعة		المعيقات والصعوبات
	أنثى	ذكر	
14.7	18.5	10.2	صعوبة الوصول إلى مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية بسبب البعد عن مكان الإقامة
8.6	11.5	5.3	ارتفاع تكلفة الوصول لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية
7.7	7.7	7.7	صعوبة الوصول إلى مكاتب/ مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية بسبب طبيعة المباني
9.4	9.4	9.4	الانتظار الطويل
16.0	12.9	19.5	نقص الخدمات التي نحتاج إليها
3.9	3.8	4.1	عدم توفر موظفين للمساعدة
5.8	6.3	5.3	عدم توفر الخدمات التي أحتاجها
22.2	19.2	25.6	صعوبات مالية
11.7	10.5	13.0	صعوبات أخرى حدديها/ حددها
100	100	100	المجموع

ويبين الجدول ذاته فروقاً مهمة قائمة على النوع الاجتماعي. فعلى الرغم من اتفاق كل من الرجال والنساء على أن الصعوبات المالية كانت العقبة الأساسية التي تواجههم للحصول على خدمات مكاتب ومراكز الوزارة بواقع 25.6% للذكور و 19.2% للإناث من مجموع الإناث. إلا أن النساء أشد إلى أن بُعد مكاتب ومراكز الوزارة في المحافظات. وكذلك ارتفاع تكلفة المواصلات. شكلاً عقبة أساسية أمام وصولهن لمكاتب المديريات لطلب الحصول على الخدمة. وقد وصلت النسبة إلى 18.5% و 11.5% على التوالي من مجموع النساء. مقابل 10.2% و 5.3% من الرجال. وتشكو النساء بنسبة أكبر من الرجال من عدم توفر المواصلات في كل الأوقات. وقد تعود شكوى النساء من المواصلات بسبب الضغوط والمسؤوليات الاجتماعية المفروضة عليهن من رعاية للأطفال والمنزل مقارنة بالرجال.

من ناحية أخرى، أفاد المراجعون والمراجعات لمكاتب المديريات أن هناك بطناً في إنجاز المعاملات (تقديم معاملة لا يعني تسجيل حالة جديدة)، حيث إن نصفهم تقريباً لم ينهوا معاملاتهم أو جزءاً منها حتى لحظة مقابلتهم. وذكر 23.0% من المراجعين والمراجعات أن هذه هي زيارتهم الرابعة إلى مكتب المديرية لإنهاء معاملاتهم. إضافة إلى أن 12.2% منهم لم ينجزوا معاملاتهم حتى الآن. وتشير بعض البيانات إلى أن هناك فجوة نسبية للنوع الاجتماعي بين النساء والرجال لصالح النساء. حيث غالباً ما يتم إنجاز معاملات النساء بشكل أسرع من الرجال. ففي الوقت الذي ذكر فيه 24.1% من الرجال أنهم زاروا المكتب مرتين لإنهاء معاملاتهم. و 23.7% احتاجوا لأربع زيارات لإنهاء معاملتهم. أشارت 17.8% من النساء إلى أنهن جنن مرتين لإنهاء المعاملة. و 22.3% ذكرن أنهن جنن أربع مرات. وقد يعود ذلك لتضامن بعض العاملين والعاملات في الوزارة مع النساء نظراً لالتزامتهن العائلية تجاه المنزل والأطفال. وبالتالي العمل على إنجاز معاملتهن بصورة أسرع. أو ربما لأسباب ثقافية لا تحيد الخروج المتكرر للنساء من المنزل والتنقل في الخارج من ناحية. أو التعامل مع النساء كقوة ضعيفة تحتاج دائماً للحماية على عكس الرجال.



جدول رقم (19): توزيع المراجعين لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية وفقاً لعدد الزيارات التي احتاجها إنجاز المعاملة وجنس المراجعين.

المجموع	جنس المراجع/ المراجعة		عدد مرات الزيارة
	أنثى	ذكر	
31.3	36.6	25.3	المرّة الأولى
20.8	17.8	24.1	مرتين
12.8	11.6	14.0	ثلاث مرات
23.0	22.3	23.7	أربع مرات
12.2	11.6	12.8	لم أُنجز معاملتي حتى اللحظة
100	100	100	المجموع

### 5.3. الرضى والانطباعات حول بيئة وإجراءات تقديم الخدمة في مكاتب المديريات

يوضح الجدول أدناه حالة عامة من الرضى عن بيئة وإجراءات تقديم الخدمات في مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في المحافظات، خاصة تلك المتعلقة بساعات الدوام، والنظام ونظافة المكان ومدى ملاءمته للانتظار، وإن بدأت نسبة الرضى بالتراجع لدى تناول المسائل المتعلقة بالإجراءات ومستوى تقديم الخدمات. وقد تمحور عدم الرضى عن بعض جوانب عمل الوزارة ومكاتبها ومراكزها أساساً حول النقص في نوعية الخدمات المقدمة من قبل الوزارة. أعرب حوالي 17% من تمت مقابلتهم عن أنهم غير راضين أو غير راضين بالمرّة عن مستوى المعلومات ونشرات التوعية التي يجب أن توفرها الوزارة حول البرامج المقدمة، وكانت نسبة عدم الرضى في صفوف النساء أعلى منها عند الرجال بواقع 19.2% بين النساء، مقابل 15.3% في صفوف الرجال. وكانت الدراسة قد أشارت سابقاً إلى أن حوالي 15% فقط من المراجعين والمراجعات قد حصلوا على المعلومات المتعلقة بالوزارة من خلال الإعلام والمرشدين الاجتماعيين. كما أرق عدم الرضى عن كفاءة الخدمة في تلبية احتياجات المراجعين والمراجعات حوالي 15% من المراجعين، خاصة النساء، حيث بلغت نسبة عدم الرضى 15.5% في صفوفهن، مقابل 14.4% بين الرجال. وعبرت النساء عن عدم رضاهن بنسبة أكبر من الرجال تجاه عدم توفر الوقت الكافي للتعبير عن قضاياهن بواقع 14.4% منهن، مقابل 11.6% من الرجال. كما أفادت النساء بأن نوعية الإرشاد المقدم لهن لم يكن مناسباً لقضيتهن. وبالرغم من عدم الرضى عن الخدمات، تشير البيانات إلى وجود نسبة أعلى من الرضى في صفوف المراجعين من الجنسين حول نوعية المعاملة التي يتلقونها من موظفي الوزارة ومديريتها، خاصة طاقم الموظفين الإداري، وإن كانت النساء أقل رضى من الرجال، وربما يعود ذلك لأن هناك احتراماً أكثر تجاه الرجال من النساء، وعموماً، يمكن القول إن عدم الرضى ارتبط بنسبة أكبر بنقص الخدمات أو عدم تلبية احتياجات المراجعين، وعدم كفاية الكادر من حيث العدد والوقت المخصص للمراجعين.

الضعف في تقديم الخدمات الذي أشارت إليه نتائج المقابلات تؤكد أيضاً نوعية الشكاوى المقدمة لوحدة الشكاوى في الوزارة، حيث تركز معظمها على مسألة عدم توفر المساعدات، وكذلك عدم كفاية الوقت اللازم لنقاش قضايا المراجعين والمراجعات ومتابعتها، وبعض القضايا رفعت ضد المراكز. ولوحظ أيضاً بطء الإجراءات المتعلقة بمتابعة تقديم الخدمات حتى عند تقديم الشكاوى، فوفقاً لتقرير وحدة الشكاوى، فإن بعض هذه الشكاوى مضى على تقديمها ما يزيد على عام كامل، ولم يتم حلها



بعد. وذلك على الرغم من المحاولات الجادة التي بذلتها الوحدة. وبعض هذا مرتبط إلى حد كبير بضآلة موارد وزارة الشؤون الاجتماعية وحصتها من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. من جهة. والطلب المتزايد على الخدمة. من جهة أخرى. إضافة إلى ضغط العمل المفروض على الموظفين في المديرية. وأحيانا نقص التأهيل والتدريب لهؤلاء الموظفين. وبعضها مرتبط بالإجراءات البيروقراطية. أو عدم الإجماع على بعض المعايير على تحديد الجهات المستفيدة من الخدمة.

جدول رقم (20): تقييم مدى الرضى عن بيئة وإجراءات تقديم خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية المختلفة وفقا لدرجة الرضى عن الخدمة وجنس المراجعين

الجنس	راض	راض إلى حد ما	غير راض	
ذكر	86.7	7.0	6.2	عدد ساعات الدوام
أنثى	87.4	7.5	5.1	
المجموع	87.1	7.3	5.7	
ذكر	79.7	13.2	7.0	النظام
أنثى	84.2	11.0	3.7	
المجموع	82.7	12.0	5.2	
ذكر	84.4	12.9	2.7	نظافة المكان
أنثى	88.7	9.6	1.7	
المجموع	86.7	11.1	2.2	
ذكر	80.5	12.1	7.7	ملاءمة غرفة الانتظار
أنثى	79.0	16.2	4.8	
المجموع	79.8	14.3	6.0	
ذكر	75.9	15.2	8.9	توفر المرشدين للمساعدة
أنثى	79.1	11.0	9.9	
المجموع	77.6	12.9	9.5	
ذكر	72.0	16.3	11.6	إعطاء الوقت الكافي للتعبير عن قضيتك
أنثى	74.6	11.0	14.4	
المجموع	73.3	13.5	13.2	
ذكر	69.5	18.4	12.1	إعطاء الإرشاد والتوعية المناسبة لقضيتك
أنثى	73.7	12.7	13.7	
المجموع	71.7	15.3	13.0	
ذكر	77.8	14.8	7.3	توفر الشخص المعني بالخدمة
أنثى	78.4	13.4	8.2	
المجموع	78.1	14.0	7.8	
ذكر	69.5	21.9	8.6	سهولة تعبئة النماذج وتلبية المتطلبات
أنثى	73.4	15.2	11.4	
المجموع	71.6	18.3	10.1	

7.7	14.1	78.2	ذكر	سهولة الوصول والدخول للمبنى
10.3	12.0	77.7	أنثى	
9.2	13.0	77.8	المجموع	
14.4	16.4	69.2	ذكر	كفاءة الخدمة المقدمة من حيث مدى استجابتها لاحتياجاتك
15.5	17.9	66.7	أنثى	
15.0	17.2	67.8	المجموع	
9.7	12.8	77.4	ذكر	معاملة المسؤولين
9.6	14.0	76.4	أنثى	
9.6	13.5	76.8	المجموع	
9.7	13.6	76.5	ذكر	معاملة الطاقم الإرشادي
9.9	13.4	76.7	أنثى	
9.8	13.5	76.6	المجموع	
7.4	17.6	75.0	ذكر	معاملة طاقم الموظفين الإداريين (وغيرهم)
9.4	14.1	76.6	أنثى	
8.4	15.8	75.8	المجموع	
15.3	22.4	62.2	ذكر	توفر المعلومات اللازمة (مثل نشرات توعية بالبرامج المقدمة)
19.2	12.9	67.9	أنثى	
17.4	17.4	65.2	المجموع	

وأشارت بعض المعطيات إلى اختلاف ردة فعل النساء والرجال تجاه مسألة عدم إنجازات معاملاتهم. ففي الوقت الذي فضلت فيه النساء التقدم بشكوى داخل المديرية، فضلت نسبة أعلى من الرجال التوجه لمقر الوزارة لطلب الخدمة أو التقدم بشكوى. هذه الحالة تعيدنا مرة أخرى إلى مسألة القيود الاجتماعية والمالية التي تقيد حركة النساء، فحجم المسؤوليات والأعباء المنزلية المفروضة على النساء تجبرهن على البقاء قريباً من المنزل. إضافة إلى أن الثقافة الاجتماعية تميل لفرض قيود أكبر على النساء للحركة في المجال العام، مثل الذهاب لمقر الوزارة. وتشير بيانات الوزارة إلى أن هناك نحو 170 شكوى من أصل حوالي 521 شكوى رفعت فعلياً من قبل النساء إلى وحدة الشكاوى في الوزارة.

أما بخصوص انطباعات المراجعين والمراجعات لمكاتب المديرية، التي يتوقع أن تساهم في إعطاء صورة أشمل حول مواقفهم وتقييمهم لجودة خدمات الوزارة، فيبدو أن هناك انطباعات مختلفة بين المراجعين، خاصة أولئك المتقدمين لطلب الخدمة لأول مرة. وبين الجدول رقم (21) أن الانطباع العام لدى (89%) من المراجعين والمراجعات بأن هناك دائماً من يساعدهم لدى التوجه إلى مكاتب الوزارة. وبأن الوزارة تسعى إلى تحقيق حياة كريمة للإنسان الفلسطيني على طريق تحقيق التنمية الإنسانية (86%)، وأن برامج مساندة الأشخاص من ذوي الإعاقة تقدم للكل دون محاباة (83%)، باعتبارها معايير ومؤشرات تبرز جوانب إيجابية في عمل الوزارة، فيما يعتقد 79.6% أن الوزارة تقدم الخدمات لكل المواطنين بعدالة ودون تمييز. على صعيد آخر، يعتقد حوالي 80% من المراجعين أن الإجراءات المطلوبة للتسجيل في برامج الوزارة سهلة ولا تحتاج إلى كثير من الجهد، بينما هناك نسبة أقل (69.7%) من المراجعين يعتقدون أن التسجيل في برامج الوزارة يتم بسهولة ودون واسطة، وحوالي 70.2% لديهم انطباع بأن وزارة الشؤون الاجتماعية توفر جميع المتطلبات التي يحتاجونها، ومن بين من تمت مقابلتهم، هناك نسبة أقل تعتقد أن الحصول على مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية يحتاج إلى واسطة (60%)، لكنها تعني في



الوقت ذاته أنه لا توجد قناعة بين المراجعين بأن الوزارة تتعامل بعدالة مع جميع المحتاجين لخدمات. ولهذا فإن 70% فقط من المراجعين يرون أن الخدمات التي توفرها الوزارة متوفرة ومتاحة للجميع. ونصفهم (50%) تقريبا فقط يعتقدون أن من الأفضل التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية. بدلاً من التواصل مع مؤسسات اجتماعية أخرى. ويرى ما يزيد على 75% من المراجعين والمراجعات أن لديهم القدرة على التقدم بشكوى إذا واجهتهم أية مشكلة مع الوزارة.

### جدول رقم (21): انطباعات المراجعين والمراجعات حول وزارة الشؤون الاجتماعية وخدماتها من منظور نوع اجتماعي

الجنس	صحيحة	صحيحة إلى حد ما	غير صحيحة	لا ينطبق
ذكر	40.4	15.3	39.2	5.1
أنثى	35.4	20.1	39.9	4.5
<b>المجموع</b>	<b>37.7</b>	<b>17.9</b>	<b>39.6</b>	<b>4.8</b>
ذكر	22.4	14.8	58.0	4.8
أنثى	22.2	14.0	57.7	6.1
<b>المجموع</b>	<b>22.3</b>	<b>14.4</b>	<b>57.8</b>	<b>5.5</b>
ذكر	32.1	18.7	48.0	1.2
أنثى	28.4	19.1	51.1	1.4
<b>المجموع</b>	<b>30.1</b>	<b>18.9</b>	<b>49.6</b>	<b>1.3</b>
ذكر	45.2	26.4	26.0	2.4
أنثى	45.2	25.8	28.6	0.4
<b>المجموع</b>	<b>45.2</b>	<b>26.1</b>	<b>27.4</b>	<b>1.3</b>
ذكر	63.8	16.3	18.3	1.6
أنثى	55.8	17.5	24.6	2.1
<b>المجموع</b>	<b>69.5</b>	<b>16.9</b>	<b>21.7</b>	<b>1.9</b>
ذكر	50.8	18.8	27.3	3.1
أنثى	50.1	19.7	27.3	2.8
<b>المجموع</b>	<b>50.4</b>	<b>19.3</b>	<b>27.3</b>	<b>2.9</b>
ذكر	58.6	20.7	19.1	1.6
أنثى	50.7	24.8	21.4	3.1
<b>المجموع</b>	<b>54.4</b>	<b>22.9</b>	<b>20.3</b>	<b>2.4</b>
ذكر	68.3	20.5	10.0	1.2
أنثى	68.4	17.9	12.3	1.4
<b>المجموع</b>	<b>68.4</b>	<b>19.1</b>	<b>11.2</b>	<b>1.3</b>
ذكر	65.2	22.3	12.1	0.4
أنثى	71.6	17.1	9.9	1.4
<b>المجموع</b>	<b>68.6</b>	<b>19.5</b>	<b>10.9</b>	<b>0.9</b>

2.9	14.5	28.9	53.7	ذكر	توجد برامج مساندة للأشخاص من ذوي الإعاقة تقدم لكل دون محاباة
1.8	15.0	24.2	58.9	أنثى	
2.3	14.8	26.4	56.5	المجموع	
2.0	12.6	33.3	52.1	ذكر	توفر وزارة الشؤون الاجتماعية برامج وخدمات ذات كفاءة وأثر. كما ونوعا. في مجالات الحماية والرعاية والوقاية
0.0	14.4	30.6	55.0	أنثى	
1.0	13.5	31.9	53.7	المجموع	
0.0	15.7	25.5	58.9	ذكر	نسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى حياة كريمة للإنسان الفلسطيني على طريق تحقيق التنمية الإنسانية
0.4	13.4	26.9	61.1	أنثى	
0.4	13.4	26.2	60.0	المجموع	
1.6	21.1	32.0	45.4	ذكر	تقدم الخدمات في وزارة الشؤون الاجتماعية لكل المواطنين بعدالة ودون تمييز
1.7	16.7	28.9	52.6	أنثى	
1.7	18.8	30.4	49.2	المجموع	
2.7	27.5	25.9	44.0	ذكر	توفر وزارة الشؤون الاجتماعية جميع المتطلبات التي أحتاجها
2.1	29.2	24.7	44.1	أنثى	
2.4	28.4	26.2	44.0	المجموع	

من منظور نوع اجتماعي. هناك بعض المؤشرات التي تؤكد وجود فجوة جندرية في التعامل مع الجنسين. حيث يعتقد 36.7% من مجموع من تمت مقابلتهم أن طاقم الموظفين يتعامل مع الرجال بشكل أفضل من النساء. وتبدو أيضاً الفروق الجندرية في اختلاف انطباعات كل من الرجال والنساء حول القضايا المطروحة أعلاه بالرغم من اتفاقهم بصورة عامة حول بعضها الآخر. الأمر الذي يوحي أو يشير إلى فجوة جندرية في التعامل مع النساء والرجال لصالح الرجال. فعلى سبيل المثال، هناك نسبة أعلى من الرجال يعتقدون أن الموظفين في الوزارة يتعاملون مع الرجال بشكل أفضل من النساء بواقع 37.2% من مجموع الرجال مقابل 36.2% من النساء يحملن ذات الاعتقاد. ويفضل 50.8% من الرجال التواصل مع مؤسسات بديلة عن الشؤون الاجتماعية للحصول على الخدمة. مقابل 47.5% من النساء لديهن نفس التفضيل. وفي حال واجهتهم مشكلة. فإن 80.1% من الرجال تكون لديهم القدرة على التقدم بشكوى. مقابل 73.3% من النساء. ويرى الرجال أن إجراءات الوزارة سهلة ولا تحتاج إلى الكثير من الجهد 79.3% على عكس النساء. حيث هناك نسبة أقل منهن تعتقد أن الإجراءات سهلة 75.5%. وهناك اعتقاد أعلى لدى النساء بأن هناك من يساعدهن عند التوجه لمكاتب الوزارة بنسبة 88.7%. ولكن نسبة أقل من الرجال يرون أنهم قد يجدون ذات المساعدة (87.5%). أيضاً 83.1% من النساء يعتقدن أن برامج مساندة الأشخاص ذوي الإعاقة تقدم دون محاباة. مقابل 82.6% من الرجال. وهناك انطباع أقوى بين النساء حول المبادئ العامة لعمل الوزارة. حيث ترى 88% من النساء أن الوزارة تسعى إلى حياة كريمة للإنسان الفلسطيني على طريق تحقيق التنمية الإنسانية. مقابل 84.4% من الرجال لديهم ذات الاعتقاد. والحالة ذاتها في مسألة العدالة. حيث ترى 81.5% من النساء أن الخدمات في وزارة الشؤون الاجتماعية تقدم لكل المواطنين بعدالة ودون تمييز. مقابل 77.4% فقط من الرجال لديهم ذات الاعتقاد. بينما نسبة أعلى من الرجال (69.9%) يرون أن الوزارة توفر جميع المتطلبات التي يحتاجونها.

ولكن يبدو أن هناك توافقاً أكبر بين الرجال والنساء حول بعض القضايا. فهناك 55.7% من الرجال يعتقدون أن الحصول على مساعدة من الوزارة يتطلب واسطة. فيما تتبنى 55.5% من النساء نفس الاعتقاد. وإن كانت النساء أقل حدة من الرجال في هذا الاعتقاد. ويتقارب الرجال والنساء في رؤيتهم بأن التسجيل لبرامج الوزارة يتم بسهولة ودون واسطة بواقع 69.6% و69.8% على التوالي. ويحتاج



الحصول والمشاركة في برنامج التمكين الاقتصادي إلى وقت طويل 88.8% وفقاً لاعتقاد الرجال. و87.2% من النساء يعتقدن ذلك. ويتفوق الرجال والنساء في انطباعاتهم على أن وزارة الشؤون الاجتماعية توفر برامج وخدمات ذات كفاءة وأثر. كماً ونوعاً. في مجالات الحماية والرعاية والوقاية بنسبة 85.4% بين الرجال و 85.6% بين النساء.

### 6.3. سياسات وإجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي

وجهة نظر المستفيدين والمستفيدات وتقييماتهم لسياسات وإجراءات الوزارة أيضاً لها بُعد نوع اجتماعي. حيث يوضح الجدول أدناه وجود فروق نسبية بين النساء والرجال حول وجهة نظرهم تجاه السياسات التي تتبناها الوزارة. حوالي 52% من النساء يوافقن على أن السياسات والإجراءات داخل الوزارة تراعي واقع واحتياجات المراجعين والمراجعات المختلفة من منظور النوع الاجتماعي. مقابل 48.6% من الرجال يوافقون على ذلك.

جدول رقم (22): توجهات المراجعين والمراجعات للسياسات والإجراءات المعمول بها في وزارة الشؤون الاجتماعية

السياسات والإجراءات	الإيجابية	أوافق	لا	المجموع
السياسات والإجراءات داخل الوزارة تراعي واقع واحتياجات المراجعين والمراجعات المختلفة	أوافق	48.6	52.1	50.5
	أوافق إلى حد ما	36.4	34.9	35.6
	لا أوافق	13.8	11.3	12.5
السياسات والإجراءات المعمول بها داخل الوزارة تعزز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء	أوافق	51.6	51.9	51.8
	أوافق إلى حد ما	38.2	35.0	36.5
	لا أوافق	8.7	10.6	9.7
الممارسات واللوائح داخل الوزارة تتعامل بالمساواة بين الرجال والنساء	أوافق	57.3	52.8	54.9
	أوافق إلى حد ما	32.8	33.5	33.1
	لا أوافق	8.7	12.3	10.6
المعلومات متوفرة للمراجعين والمراجعات بالتساوي عند المراجعة	أوافق	53.1	57.2	55.2
	أوافق إلى حد ما	33.6	31.7	32.6
	لا أوافق	13.3	11.0	12.1

ومع أن النساء يرين أن هناك مراعاة لخصوصية احتياجاتهن واختلافها عن الرجال. إلا أن نسبة أعلى منهن (10.6%) لا توافق على أن السياسات والإجراءات المعمول بها داخل الوزارة تعزز تكافؤ الفرص بين النساء والرجال. فيما 8.7% من الرجال لم يوافقوا على هذه القضية. وأيضاً النساء يقلن إنه لا توجد مساواة في تعامل الوزارة مع الجنسين. حيث إن 12.3% منهن لم يوافقن على أن الممارسات واللوائح داخل الوزارة تتعامل بالمساواة بين الجنسين. فيما 8.7% فقط من الرجال لا يوافقون على أن الوزارة تميز في التعامل بين الجنسين. أما بخصوص توفير المعلومات للنساء والرجال بالتساوي لدى مراجعة مكاتب الوزارة. فإن النساء يقررن بأن هناك مساواة بين الجنسين. حيث بلغت نسبة الموافقات على ذلك 57.2% من مجموع المراجعات. مقابل نسبة أقل بين الرجال. حيث بلغت 53.1% من مجموع المراجعين الرجال.

## 7.3. تكافؤ الفرص

هناك زيادة في نسبة عدم اليقين لدى المراجعين والمراجعات الذين تمت مقابلتهم. فقد بلغت نسبة من أجابوا «لا أعرف» حوالي 12% لدى سؤالهم عن بعض القضايا المتعلقة بتكافؤ الفرص. وبصورة عامة، فإن ما يزيد على نصف (56.7%) من تمت مقابلتهم أشاروا إلى أنهم يرون أن هناك مساواة بين النساء والرجال في الحصول على الخدمة. ولكن عند التعمق في البحث حول مدى تكافؤ الفرص في بعض الخدمات المحددة، جُذ أن نسبة الموافقين على مستوى المساواة بين الجنسين تبدأ بالانخفاض. وهناك حوالي 50% من تمت مقابلتهم يميلون للاعتقاد بأن المرشدين كفؤين ويتعاملون بمهنية عالية. ويعتقد حوالي 46% منهم أن هناك مساواة في التدريب وتنمية القدرات. والحال ذاته بخصوص المساواة في القدرة على الانتقال داخل المديرية حسب الظروف الشخصية. بينما يعتقد 44.6% منهم أن الوزارة تقدم الخدمات الخاصة المرتبطة بالاحتياجات الخاصة لكل من الجنسين على حدة. ويرى 41.8% من الرجال والنساء أنه توجد مساواة في إمكانية الحصول على المساعدات. 40.2% يميلون للاعتقاد بأنه توجد مساواة في فرص التعيين. وكذلك في فرص التسجيل لبرنامج التمكين الاقتصادي. وأيضاً في القدرة على تقديم الشكاوى والتعاطي مع المسؤولين عنها. وأيضاً المساواة في الاستفادة من الفرص التي توفرها الوزارة (39.9%). وهناك 39.3% يظنون أنه توجد إمكانية ومساواة لتأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة من الرجال والنساء ضمن برامج الوزارة. فيما 38.5% لديهم توجه بأن هناك مساواة في القدرة على الوصول والتأثير على مراكز صنع القرار.

من منظور النوع الاجتماعي، أعطت توجهات المراجعين والمراجعات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية، نتائج غير متوقعة، حيث تشير البيانات إلى أن هناك اختلافاً بين توجهات النساء والرجال تجاه القضايا السابقة. لكن المفاجئ أن توجهات النساء لقضايا تكافؤ الفرص في معاملات وبرامج الوزارة تفيد بأنهن يملن إلى الموافقة على أن فرص المساواة متوفرة في جوانب عدة لبرامج الوزارة وبنسبة تفوق توجهات الرجال. ويتميز عمق الفجوة الجندرية من قضية لأخرى، حيث وصلت الفجوة إلى حوالي 5% بين النساء والرجال في مسألة المساواة في الفرص. وقد وافقت على ذلك 42.3% من النساء، مقابل 37.8% من الرجال وافقوا على ذلك. وأيضاً هناك فجوة نوع اجتماعية في اتجاهات الجنسين نحو المساواة في فرص التسجيل لبرنامج التمكين الاقتصادي، حيث أجاب 37.6% فقط من الرجال أنهم موافقون على أنه توجد مساواة في هذه الفرص. وكذلك هناك تمايز في المساواة في تأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة من الرجال والنساء ضمن برامج الوزارة، حيث توافق 41.8% من النساء على أن هناك إمكانية لتأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة من الرجال والنساء ضمن برامج الوزارة. وكذلك في مجال الحصول على المساعدات. وإن بفجوة نوعية أقل، حيث وافقت 43.3% من النساء على ذلك، مقابل 40.0% من الرجال. في حالتين فقط وافق الرجال بنسبة أعلى من النساء على أن الرجال والنساء يتمتعون بدرجة متساوية في الحصول على الخدمة بنسبة 57.6% مقابل 56.0% للنساء. وكذلك في مسألة أنك إذا سعت لتلقي خدمة خاصة بالنساء أو الرجال جدها 44.7% للرجال مقابل 44.6% للنساء.

جدول رقم (23): توجهات المراجعين والمراجعات لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية حول تكافؤ الفرص في المجالات المختلفة في الوزارة

المجموع	أنثى	ذكر	الجنس	مجالات تكافؤ الفرص
56.7	56.0	57.6	أوافق	توجد مساواة في الحصول على الخدمة سواء كانوا رجالاً أو نساء
32.4	36.6	27.6	أوافق إلى حد ما	
7.2	4.9	9.7	لا أوافق	
46.8	47.7	45.9	أوافق	توجد مساواة في التدريب وتنمية القدرات
27.2	28.5	25.6	أوافق إلى حد ما	
14.1	12.3	16.1	لا أوافق	
39.9	41.2	38.4	أوافق	توجد مساواة في فرص المشاركة في فرص الوزارة
30.7	30.3	31.2	أوافق إلى حد ما	
17.2	16.8	17.7	لا أوافق	
40.2	42.6	37.6	أوافق	توجد مساواة في فرص التسجيل لبرنامج التمكين الاقتصادي
40.2	41.5	38.8	أوافق إلى حد ما	
16.4	13.8	19.2	لا أوافق	
41.8	43.3	40.0	أوافق	توجد مساواة في إمكانية الحصول على المساعدات
38.6	38.1	39.2	أوافق إلى حد ما	
17.2	16.5	18.0	لا أوافق	
40.3	40.7	39.9	أوافق	توجد مساواة في القدرة على تقديم الشكاوى والتعاطي مع المسؤولين عنها
36.8	36.8	36.8	أوافق إلى حد ما	
17.3	17.5	17.0	لا أوافق	
38.5	39.2	37.7	أوافق	توجد مساواة في القدرة على الوصول والتأثير على مركز القرار في الوزارة
34.0	33.9	34.1	أوافق إلى حد ما	
18.7	18.7	18.7	لا أوافق	
46.3	47.6	44.9	أوافق	توجد مساواة في القدرة على الانتقال داخل المديرية حسب الظروف الشخصية
33.8	33.7	33.9	أوافق إلى حد ما	
15.7	14.9	16.5	لا أوافق	
39.3	41.8	36.5	أوافق	توجد إمكانية ومساواة لتأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة من الرجال والنساء ضمن برامج الوزارة
40.3	38.2	42.6	أوافق إلى حد ما	
15.5	15.4	15.7	لا أوافق	
44.6	44.6	44.7	أوافق	إذا سعت لتلقي خدمة خاصة بالنساء أو الرجال أجدتها
39.4	39.3	39.5	أوافق إلى حد ما	
14.1	14.4	13.8	لا أوافق	

نخلص إلى أن هناك تبايناً بين النساء والرجال المتقدمين للحصول على خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، من حيث السمات الديموغرافية والاقتصادية. وكذلك في أسباب فقرهم. كما تظهر نتائج المسح فجوة النوع الاجتماعي بخصوص أولويات واحتياجات النساء والرجال. كما تختلف نوعية المعوقات والقيود التي تحد من قدرتهم على الوصول وكذلك الحصول على الخدمات. وهناك اختلاف أيضاً حول مدى رضاهم عن بيئة وإجراءات تقديم الخدمات. ومدى تحقيق تكافؤ الفرص في خدمات الوزارة.







## استنتاجات وتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن وضعها بين يدي صانعي القرارات والجهات المعنية بقطاع الحماية الاجتماعية. من ضمنها التالي:

- لا يمكن تحليل وفهم واقع قطاع الخدمات الاجتماعية، وبالتحديد خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية معزل عن السياق السياسي والاقتصادي العام. المتمثل أساساً في استمرار هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وما تنتجه سياساتها من حالة إفقار مستمر للشعب الفلسطيني. وبالتالي زيادة الشرائح وأعداد المحتاجين لخدمات الوزارة. بالإضافة لذلك، وعلى الرغم من زيادة اهتمام الحكومة والسلطة الفلسطينية في دعم قطاع الحماية الاجتماعية، إلا أن هذا القطاع ما زال لا يشكل أولوية أساسية في عملها. مقارنة مع قطاعات أخرى مثل القطاع الأمني على سبيل المثال. ويتوافق هذا التوجه مع سياسات الليبرالية الجديدة التي تدفع باتجاه انسحاب الدولة من تقديم الخدمات. ويأتي كذلك في سياق تبني السلطة لتوجه إدارة الأزمة التي يخلقها الاحتلال بدلاً من مقاومته. كما أن محدودية وتذبذب الموارد المادية للسلطة الفلسطينية والخاضعة أساساً للإرادة السياسية لمؤسسات التمويل الدولية والأجنبية. يزيدان الوضع الفلسطيني سوءاً، وينعكس كل ذلك سلباً على قدرات الوزارة وإمكانياتها في توفير الخدمات.

- تبني وزارة الشؤون الاجتماعية لتوجه الرعاية والحماية الاجتماعية ساهم في توسيع خدماتها من حيث الكم مثل برنامج التحويلات النقدية. ومن حيث النوع كما في حالة برنامج التمكين الاقتصادي. ولكنه لم يؤد بعد إلى تحولات نوعية في حياة معظم المستفيدين والمستفيدات. فالخدمات المقدمة، خاصة التحويلات النقدية، لم تؤد لإخراجهم من حالة العوز والفقر بما فيها الفقر الشديد. من ناحية أخرى، ما زال الوقت مبكراً للحكم على مدى نجاح برامج التمكين الاقتصادي في دعم وتقوية الأسر الفقيرة، وإذا ما كانت أيضاً ستحقق العدالة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي.

- تتوفر في الوزارة بعض الإمكانيات التي يمكنها أن تساهم في تعزيز النوع الاجتماعي. فيما يضي بعضها قيوداً تهدد إمكانية هذا التعزيز. على سبيل المثال، إقرار تشكيل العديد من اللجان الوطنية العليا، مثل اللجنة الوطنية العليا للطفولة وأخرى للمسنين. يمكن أن يشكل خطوة متقدمة على طريق تمثيل المجتمع المحلي. وكذلك شبكات الحماية المحلية. إلا أن هذا التمثيل ما زال مقتصرًا على التمثيل الرسمي للمؤسسات مثل الجمعيات الخيرية. ولكنه لا يأخذ بالاعتبار تمثيل أصحاب العلاقة، باستثناء ذوي الإعاقة الممثلين من خلال الاتحاد العام للمعاقين. وليس واضحاً نسبة ونوعية التمثيل النسائي في تشكيل وقيادة هذه الهيئات، ومدى مساهمتها في وضع سياسات وبرامج هذه البنى المؤسساتية. الأمر الذي يزيد من احتمالية عدم أخذ حاجات المستفيدين من منظور النوع الاجتماعي.

- هناك وعي من قبل الهيئات القيادية في الوزارة لأهمية تضمين قضايا النوع الاجتماعي. ولكن لا يوجد التزام سياسي واضح من قبل الوزارة لتبني منظور النوع الاجتماعي كموجه أساسي لصياغة سياساتها وإستراتيجيتها. وتصميم برامجها ومشاريعها. وبناء موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي. وإن كانت النساء يشكلن نسبة كبيرة من مجموع المستفيدين من خدمات الوزارة. ويرافق هذا ضعف في الربط بين الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي. مع أن النساء يشكلن شريحة كبيرة من المحتاجين لبرامج الحماية والرعاية الاجتماعية.



- التحول في هيكلية الوزارة. وحويل الإدارة العامة للمرأة إلى دائرة في الإدارة العامة لشؤون الأسرة. وحصر كادرها بمديرة الدائرة. إلى جانب محدودية الكادر الواعي والمدرّب حول قضايا النوع الاجتماعي في مختلف الإدارات العاملة في الوزارة. وعلى مستوى جميع الهيئات: ساهمت في ضعف الاهتمام في قضايا النوع الاجتماعي في غالبية مناحي عمل الوزارة.
- هناك إشارة إلى استمرار عدم العدالة في توزيع الخدمات بين المواطنين في بعض الحالات. خاصة تلك العاجزة عن الوصول إلى مديريات الوزارة. إضافة إلى أن معادلة قياس الفقر المعتمدة حالياً قد تسهم في تهميش بعض الفئات. خاصة النساء ضمن هذه الفئات.

## التوصيات

- تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر. بما في ذلك عدم العدالة بين الجنسين. يتطلب معالجة مسببات الفقر وعدم العدالة الاجتماعية. لتغيير علاقات القوة التي أدت إلى مثل هذا الوضع. في حالتنا الفلسطينية تعتبر المقاومة ضد استمرار هيمنة الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي خطوة أولى وضرورية لتغيير الواقع الفلسطيني. وإعادة سيطرة الفلسطينيين على مواردهم. وفرض سيادتهم وتحقيق استقلالهم. إضافة إلى العمل على تغيير السياسات الليبرالية الجديدة التي تتبناها السلطة الفلسطينية. ومقاومة الارتهاق لاشتراطات مؤسسات التمويل الأجنبية. وتغيير علاقات القوة التي أدت إلى تعميق حالة الفقر.
- هناك حاجة لأن تتبنى مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. عموماً. بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية. موضوع دراستنا الحالية. سياسة واضحة وملتزمة تجاه قضايا النوع الاجتماعي في نطاق سياسات الحماية الاجتماعية. بحيث يُعتمد منظور النوع الاجتماعي كأحد الموجهات الأساسية لدى صياغة الرؤيا والرسالة والاستراتيجية. وتصميم خطط وبرامج ومشاريع الوزارة وإعداد موازنتها. ومتابعة التنفيذ والتقييم.
- أهمية تطوير الهياكل والآليات اللازمة لضمان ومتابعة تضمين النوع الاجتماعي في مختلف مجالات ومستويات عمل الوزارة. من خلال دعم دائرة المرأة من خلال توظيف الكادر اللازم لمتابعة عملها في الوزارة وفي مكاتب المديريات والمراكز المختلفة التابعة للوزارة. مع إعطائها الصلاحيات لمتابعة تضمين قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الإدارات المختلفة. وضمان العدالة في توزيع الموازنات المخصصة لهذه البرامج. وفي الوقت ذاته أن تكلف كل إدارة أحد كوادرها بمتابعة ضمان تضمين النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها.
- العمل على رفع وعي كادر الوزارة بقضايا النوع الاجتماعي. لكلا الجنسين. وعلى جميع مستويات العمل في الوزارة. وفي مكاتبها في المديريات وكذلك المراكز. من خلال برنامج واضح للمحاضرات والندوات والمواد الإرشادية والتدريب المتعلقة بهذه القضايا. والأهم متابعة ترجمة وتطبيق هذا الوعي في الممارسة العملية وخلال تنفيذ المهام الموكلة لجميع العاملين في الوزارة.
- ضرورة العمل على مراجعة جميع النماذج والجداول الإحصائية التي تعتمدها الوزارة بحيث تكون مصنفة حسب الجنس. لتوفير جميع المعلومات اللازمة خلال عملية التخطيط والمتابعة والتقييم لمجالات العمل المختلفة للوزارة. على سبيل المثال لا الحصر. الجداول الإحصائية المتعلقة بالمسنين. ومتلقي المساعدات التكميلية. والحاصلين على الإعفاء الجمركي. وميزانية البرامج والأنشطة.

- تطوير آليات تضمن مستوى أعلى من العدالة في اختيار الأسر الفقيرة المؤهلة للمساعدات التي تقدمها الوزارة. ولضمان الوصول إلى وعدم إقصاء بعض الشرائح المهمشة، مثل المعاقين والمسنين، خاصة النساء. يمكن اقتراح بعض الآليات، من ضمنها، أولاً، يمكن الاستفادة من التعداد العام للسكان الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كل عشر سنوات لرصد وتوفير قاعدة بيانات حول الأسر المحتاجة أو/والعاجزة عن الوصول لمكاتب الشؤون الاجتماعية. ثانياً: العمل الدؤوب على رصد الثغرات في معادلة استهداف الفقراء التي تظهر خلال التطبيق العملي لها، والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الفئات المتضررة من هذه الثغرات. ثالثاً: تطوير دور منظمات المجتمع المحلي المعنية بخدمات الحماية الاجتماعية، بما فيها الأطر والمنظمات النسائية، في رصد الحالات المحتاجة للمساعدة. رابعاً: تنظيم زيارات منزلية من قبل العاملين في الميدان للمناطق والأحياء الفقيرة والمهمشة والبعيدة بحثاً عن المحتاجين من معاقين ومسنين. خاصة النساء، حيث يتوجب على الوزارة الوصول إليهم في منازلهم بدلاً من انتظار مجيئهم إلى مكاتب المديرية. مع إدراك صعوبة تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع في ظل استمرار هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، واعتماد السلطة الفلسطينية على السياسات الليبرالية الجديدة التي تولي أهمية أساسية لاقتصاد السوق الحر على حساب سياسات الرفاه الاجتماعي، والتي غالباً تكون على حساب النساء.
- العمل على تنظيم النساء وتوعيتهن تجاه قضايا النوع الاجتماعي. وتفعيل مشاركتهم في برامج الحماية الاجتماعية المختلفة. وتقع مسؤولية هذه المهمة على عاتق دائرة المرأة ومكاتب المديرية بالتنسيق مع الأطر والمنظمات النسائية على المستويين المحلي والوطني.
- تصميم وتنفيذ برامج موجهة للنساء، تساهم في تلبية احتياجاتهن الخاصة، وتساهم في جسر فجوة النوع الاجتماعي بين النساء والرجال.
- إجراء دراسات معمقة خاصة بكل فئة من الفئات المتنوعة المستفيدة من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية. من منظور النوع الاجتماعي. حيث تتسم كل منها بسمات وحاجات خاصة، مختلف بعضها عن بعض.
- هناك حاجة لدراسة نوعية تفحص أثر مساعدات وزارة الاجتماعية على المستويين المعيشي والصحي للأسرة، والأهم فحص مدى تأثيرها على تغيير علاقات القوة ومكانة المرأة داخل الأسرة. فمن دون هذا النوع من الدراسات لا يمكن معرفة مدى عدالة السياسات التي تتبناها الوزارة تجاه النوع الاجتماعي.
- تطوير التنسيق والتعاون المؤسسي بين مختلف أصحاب العلاقة بقطاع الرعاية الاجتماعية، على سبيل المثال تطوير العلاقة مع المؤسسات المقدمة للخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين. وأيضاً العمل مع وزارة الصحة لتنفيذ دورها في توفير خدمات التأمين الصحي المجاني وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.
- العمل على مراجعة وتعديل تشريعات الحماية الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي، وبما يضمن العدالة الاجتماعية وعدم تهميش النساء أو إقصائهن من الاستفادة من هذه التشريعات. وطرح الآليات لمنع احتمالية التمييز القائم على النوع الاجتماعي خلال عملية تطبيق وتنفيذ هذه التشريعات، والتنسيق مع المؤسسات المعنية للضغط على السلطة الفلسطينية لإعمال هذه التشريعات، وبشكل خاص قانون الضمان الاجتماعي.
- قد يساعد استخدام اللغة المذكورة والمؤنثة في جميع وثائق الوزارة، في التذكير الدائم بقضايا النوع الاجتماعي.



جدول رقم (1): توزيع المستفيدين والمستفيدات من برنامج رعاية الطفولة حسب نوع المساعدة وجنس المستفيدة/في الضفة الغربية لعام 2011

المجموع	جنس المستفيدة/		نوع المساعدة
	أنثى	ذكر	
423	33	390	مراكز الأحداث (9-18)
57	38	19	مراكز حماية الطفولة
4	1	3	الأسر الحاضنة
			مراكز الرعاية الاجتماعية
251	51	200	مراكز تأهيل الشبيبة
735	123	612	المجموع

جدول (2): توزيع الموظفين والموظفات في وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً للمسمى الوظيفي والعام

2012	2011	2010	المسمى الوظيفي
1	1	1	وزير
1	1	1	وكيل وزارة
2	1	0	وكيل مساعد
13	10	11	مدير عام
49	53	47	مدير A
28	35	45	مدير B
62	57	58	مدير C
24	16	15	الدرجة الوظيفية 1
39	36	28	الدرجة الوظيفية 2
174	187	74	الدرجة الوظيفية 3
136	127	205	الدرجة الوظيفية 4
448	429	376	الدرجة الوظيفية 5
65	73	112	الدرجة الوظيفية 6
91	91	76	الدرجة الوظيفية 7
44	40	41	الدرجة الوظيفية 8
72	78	91	الدرجة الوظيفية 9
199	196	186	الدرجة الوظيفية 10
1448	1431	1366	المجموع

المصدر: قانون الموازنة العامة، للسنة المالية 2012، دائرة الموازنة العامة- وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، ص 400.

جدول رقم (3): توزيع الموظفين في الوزارة حسب الفئة والجنس لعام 2012

المجموع	قطاع غزة		الضفة الغربية		الفئة
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
7	0	2	2	3	الفئة العليا
143	5	59	38	41	الفئة الأولى
303	19	47	156	81	الفئة الثانية
170	19	44	64	43	الفئة الثالثة
59	3	14	10	32	الفئة الرابعة
103	8	30	42	23	الفئة الخامسة
778	54	196	312	223	المجموع

جدول رقم (4): توزيع المراجعين لمكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة الغربية وفقاً للهدف من الزيارة وبنسبة الجنس المراجعين في عام 2012

المجموع	جنس المراجع/ المراجعة		البرنامج
	أنثى	ذكر	
30.5	28.5	32.8	تسجيل طلب مساعدة/ مساندة جديد
50.1	49.8	50.4	جديد المعلومات
5.9	6.6	5.1	تسجيل شكوى
5.9	5.8	5.9	مراجعة حول شكوى سابقة
36.6	38.7	34.1	المراجعة بخصوص برنامج تخفيف حدة الفقر للأسرة والأفراد من خلال تأمين احتياجاتهم الأساسية
42.3	41.4	43.2	من أجل تحسين الرعاية الصحية للأسر الفقيرة والفئات المهمشة
24.1	25.8	22.3	تحسين مستوى الأمن الغذائي وتوفير الحاجات الأساسية للأسرة من مواد غذائية واحتياجات أخرى
5.1	5.2	5.1	حماية وتأهيل النساء المعنفات والنساء في ظروف صعبة داخل الأسرة
3.5	3.1	3.9	حماية وحضانة الأطفال
4.9	6.5	3.1	رعاية وكفالة الأيتام
13.7	14.4	12.9	مساعدة الأسر الفقيرة بغرض الاعتماد على الذات والخروج من دائرة الفقر
2.6	3.1	2.0	رعاية وحماية المسنين
1.8	1.7	2.0	بناء قدرات الشبيبة وتنمية مهاراتهم الإنتاجية
2.9	2.7	3.1	حماية ورعاية وتأهيل الأحداث (من الأمراض الاجتماعية المختلفة) والوقاية من المخدرات



6.6	6.2	7.0	تأهيل ورعاية وحماية وإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع
6.4	5.5	7.4	تسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحرية الحركة لهم
5.3	4.5	6.3	مساعدة المعاق للاعتماد على نفسه في حياته اليومية (إرشاد حركي)
5.9	4.5	7.4	معاملة بخصوص الإعفاء الجمركي
3.1	2.7	3.5	تنظيم عمل الجمعيات الخيرية
3.5	3.1	3.9	دعم الجمعيات الخيرية وتعزيز التكامل في تقديم الخدمات
4.0	4.5	3.5	تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات والأولويات على مستوى المحافظات

**جدول رقم (5): توزيع المراجعين لمديريات وزارة الشؤون الاجتماعية وفقا لآلية المعرفة بالخدمة في محافظات الضفة الغربية لعام 2012**

المجموع	جنس المراجع / المراجعة		آلية المعرفة بالخدمة
	أنثى	ذكر	
30.4	31.8	28.7	عن طريق الأصدقاء
46.9	45.9	48.0	عن طرق الأقارب
4.1	4.6	3.5	عن طريق الإعلان
11.5	10.6	12.6	عن طريق الزيارات الميدانية للمرشد
7.1	7.1	7.1	غير ذلك
100	100	100	المجموع

**جدول (6): معوقات الوصول إلى مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية، وفقا لنوع الإعاقة وجنس المراجعين**

المجموع	جنس المراجع / المراجعة		معوقات الوصول للخدمة في مراكز ومكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية
	أنثى	ذكر	
59.4	55.0	64.5	سهل والمواصلات متوفرة
26.5	29.2	23.4	سهل ولكن ليس في كل الأوقات المواصلات متوفرة
14.1	15.8	12.1	يوجد صعوبة والمواصلات غير متوفرة
100	100	100	المجموع

جدول رقم (7): الوقت الذي يحتاجه المراجعون والمراجعات للوصول إلى مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية



المجموع	جنس المراجع/ المراجعة		
	أنثى	ذكر	
88.7	89.7	87.5	أقل من ساعة
10.8	9.2	12.5	من ساعة إلى ساعتين
0.5	1.0	0.0	أكثر من 3 ساعات
100	100	100	المجموع



## المراجع

- أبو نحلة، لميس. 2003. تعزيز قضايا النوع الاجتماعي في برنامج التأهيل المجتمعي في فلسطين. القدس: دياكونيا. ناد. برنامج التأهيل.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أ). 2012. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات. 2012. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (ب). 2012. بيان صحفي عشية اليوم العالمي للمسنين 2012/10/1. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011. الفقر في الأراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الأساسية للأعوام 2010/2009. رام الله - فلسطين.
- قزاز، هديل وآخرون. 2008. نحو موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي: دراسات قطاعية. المبادرة العالمية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح).
- هلال، جميل، بني جونسون وموسى، رياض. 2003. في سبيل الصالح العام: الإيرادات العامة، والمخصصات الاجتماعية والحاجات الاجتماعية في فلسطين. منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. رام الله.
- وزارة الشؤون الاجتماعية. 2011. تقرير إنجازات الوزارة لعام 2012. السلطة الوطنية.
- وزارة المالية- دائرة الموازنة العامة. 2012. قانون الموازنة العامة. للسنة المالية 2012. السلطة الوطنية الفلسطينية.
- Abu Awwad, Nida. 2012. *Informal Economy, Gender and Power Relationships within a Settler-Colonial Context: The Case of the Palestinian West Bank Following the Second Intifada*. Exeter University. Unpublished PhD thesis.
- Delphy, Christine. 1995. 'Sharing the same table: consumption and the family'. In Stevi Jackson and Shaun Moores eds. *The Politics of Domestic Consumption: Critical Readings*. New York and London: Prentice Hall- Harvester Wheatsheaf.
- Devereux, S. and R. Sabates-Wheeler (2004), "Transformative Social Protection", IDS Working Paper 232, IDS, University of Sussex, Brighton.
- Hilal, Jamil, Kafri, Saleh and Kuttub, Eileen. 2008. *Unprotected Employment in the West Bank and Gaza Strip: A Gender Equality and Workers' Rights Perspective*. International Organization-Regional Office for Arab States and Center for Arab Women Training and Research, Printed in Lebanon. www.ilo.org.lb
- Kabeer, Naila. 2008. *Mainstreaming Gender in Social Protection for the Informal Economy* (Commonwealth Secretariat, London, 2008).
- Kuttub, Eileen. 2006. 'The Paradox of Women's Work'. In Lisa Taraki ed. *Living Palestine: Family Survival, Resistance and Mobility under Occupation*. New York: Syracuse University Press.
- Luttrell, C. and C. Moser (2004), "Gender and Social Protection", report prepared for DFID, London.
- Mitchell, Laura E. 2009. *Making ends meet: Gender and household coping strategies in the West Bank*. Fafo-report 2009:48. <http://www.fafo.no/pub/rapp/20138/20138.pdf>
- Whitehead, Ann. 1981. "I'm Hungry, Mum: The Politics of Domestic Budgeting". In Kate Young, Carol Wolkowitz, and Roslyn McCullagh. 1984. *Of Marriage and of the Market: Women's Subordination Internationally and its Lessons*. Boston: Routledge and Kegan Paul, 93116-.

